

محمد م. الأرناؤوط

وقف المرأة في عالم الإسلام

مقاربة جديدة لمكانة المرأة في المجتمع



Jadawel جداول


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

وقف المرأة
في عالم الإسلام

مقاربة جديدة لمكانة المرأة في المجتمع



محمد م. الأرناؤوط

وقف المرأة في عالم الإسلام

مقاربة جديدة لمكانة المرأة في المجتمع

Jadawel جداول

الكتاب: **وقف المرأة في عالم الإسلام ..**
مقاربة جديدة لمكانة المرأة في المجتمع

المؤلف: **محمد م. الأرناؤوط**

جداول
للنشر والترجمة والتوزيع
رأس بيروت - شارع كراكاس - بناية البركة - الطابق الأول
هاتف: 00961 1 746638 - فاكس: 00961 1 746637
ص.ب: 5558 - 13 شوران - بيروت - لبنان
e-mail: d.jadawel@gmail.com
www.jadawel.net

الطبعة الأولى
أيار / مايو 2014
ISBN 978-614-418-205-5

طبع في لبنان

Caracas Str. - Al-Barakah Bldg.
P.O.Box: 5558-13 Shouran
Beirut - Lebanon
First Published 2014 Beirut

تصميم الغلاف: محمد ج. إبراهيم



المحتويات

الإهداء

إلى روح جدتي نانا زيز / عزيزة ماجاراي
التي أبقتني على صلة بالنبع



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

في السنوات الأخيرة يزداد الاهتمام بدراسات الجندر في المنطقة حتى أصبح لدينا في عمّان مثلًا برامج أكاديمية ومراكز بحثية تحت مسمى «دراسات المرأة»، التي تشمل مكانة المرأة في الإسلام ودورها في عالم الإسلام كما يتمثّل في البيئات التي انتشر فيها الإسلام من أندونيسيا إلى المغرب، والتي برزت فيها خصوصيات مع مرور الزمن. صحيح أن الإسلام واحد ولكن اجتهاد المسلمين كان يفضي إلى مجتمعات متنوعة تبرز في بعضها مكانة المرأة في السياسة والاقتصاد والمعرفة وتخفت في بعضها الآخر نتيجة للثقافة المجتمعية الموجودة وليس نتيجة للعقيدة الواحدة.

ولأجل التعرّف على مكانة المرأة في المجتمعات المسلمة أو ذات الغالبية المسلمة، فقد اعتمدنا في السنوات الأخيرة على مقاربة جديدة لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، بالاستناد إلى مؤسسة الوقف، التي كانت حاملة حضارة المسلمين ومؤشرة على ثقافة البيئات المسلمة فيما يتعلق بالمرأة. فمؤسسة الوقف هي تعبير عن السلطة في

المجتمع أيضًا حيث إن من شروط الوقف الصحيح ملكية الأصل الذي يُراد وقفه (الأراضي والبيوت والأموال السائلة إلخ) سواء على الأولاد والأحفاد (الوقف الذُّرّي) أم على المحتاجين في المجتمع (الوقف الخيري)، وبالتالي فهي تعبير عمن يملك الثروة والمكانة في المجتمع. ومن هنا يمكن للوقف أن يصلح كمقاربة لدراسة وضع المرأة في المجتمعات المسلمة، وذلك لأنه كلما امتلكت المرأة الثروة والمكانة في المجتمع زادت مشاركتها في الأوقاف التي أصبحت تخلّدها كما تخلّد الرجل ببناء الجوامع والمدارس والمنشآت المختلفة التي تقدم الخدمات المجانية للمحتاجين (التكايا التي تقدم وجبات مجانية ومراكز إيواء للأرامل والأيتام والبيمارستانات إلخ).

ولكن امتلاك المرأة للثروة بطرق مختلفة، وهذه حالة دراسية تستحق الاهتمام والبحث، لا يضمن في حدّ ذاته إقبال المرأة على الإسهام في الوقف بما له من دلالات مجتمعية مهمة بقدر ما هو شرط أساسي يحتاج إلى ثقافة مساعدة على ذلك تقدّر مكانة المرأة في المجتمع وتفسح لها المجال للبروز. فقد أطلق الإسلام روحًا جديدة فيما يتعلق بالحضّ على الخير ومساعدة المحتاجين، واعتبر المرأة مساوية للرجل فيما يتعلق بحقها في التصرف بثروتها وذمتها المالية المستقلة، وهو ما أطلق إقبالًا من المرأة على الإسهام في «الصدقات» (كما كانت تسمى الأوقاف الأولى)، التي لجأ إليها أيضًا بعض الرجال لأجل حرمان الإناث من الإرث، حتى اشتكت السيدة عائشة

من «صدقات الناس اليوم وإخراج الناس بناتهم منها». ومن هنا يلاحظ أن سيدات وأميرات القصر في الدولة الفاطمية، اللواتي كان يتيح لهن نظام الإرث الشيعي حصّة أكبر من الثروات الكبيرة لآبائهن من الخلفاء، لم ينافسن سيدات وأميرات القصر في الدولة الأموية في الأندلس ولا في الدولة العباسية في المغرب في مجال الأوقاف. وإذا ما انتقلنا الآن إلى دول الخليج التي تملك في بعضها النساءُ حوالي نصف الودائع في البنوك نجد أن مكانة المرأة في المجتمع والدولة ومشاركة المرأة في الوقف تختلف من دولة إلى أخرى. ففي قطر على سبيل المثال ليس بالصدفة أن نجد مشاركة واضحة للمرأة في الوقف في الوقت الذي نجد فيه المرأة وزيرة ورئيسة جامعة وعميدة لكلية الشريعة إلخ.

وفي الحقيقة كان الفقهاء من الصحابة قد اختلفوا بعد وفاة الرسول حول مشروعية الوقف، وهو ما استمرّ بين التابعين حتى نهاية القرن الثاني الهجري. فمن المعروف أن الخلاف بين الصحابة والتابعين (عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وشريح الكندي وأبي حنيفة النعمان في إحدى الروايتين ومالك بن أنس وغيرهم) حول جواز الوقف وبطلانه ثم حول لزوم الوقف وعدم لزومه وصحة الرجوع عنه وغير ذلك، قد استمرّ حتى نهاية القرن الثاني الهجري، حين أخذ تلاميذ أبي حنيفة في مخالفة إمامهم في بعض ما ذهب إليه وصولًا إلى كتاب «أحكام الوقف» لقاضي

القضاة أحمد بن عمرو الشيباني المعروف بالخصّاف (توفي 261هـ/ 875م) الذي سعى إلى تأريخ بدايات الوقف ووسّع مفهوم الوقف بعدما أفتى بجواز أنواع جديدة (وقف الأراضي على ابن السبيل والجهاد، وقف الخانات على دروب الحج، وقف الدور في الثغور للمرابطة، وقف الأكفان إلخ).

والمهم هنا أن «أحكام الوقف» كما تقعّدت حتى كتاب الخصّاف لم يميّز بين الرجل والمرأة، بل إن ما ورد فيه من روايات عن مشاركة الصحابيات في «الصدقات» الأولى كان يفترض أن يحفّز المرأة المسلمة حيثما وجدت للإسهام في الإقبال المتزايد على الوقف في الدول الجديدة التي توزعت عالم الإسلام منذ القرن الثاني الهجري (الدولة العباسية والدولة الأموية في الأندلس ودولة الأدارسة والدولة الفاطمية والدولة الزنكية والدولة الأيوبية إلخ). ولكن يلاحظ هنا أن إسهام المرأة في الوقف اختلف بشكل واضح ما بين بيئة وأخرى أو ما بين دولة وأخرى لاعتبارات ثقافية وليس لاعتبارات دينية. وهكذا يلاحظ أن الثقافة المحلية في الغرب الإسلامي (المغرب والأندلس) قد ساعدت منذ وقت مبكر على بروز مشاركة المرأة في الأوقاف. فقد كانت أروى القيروانية قد انتقلت مع زوجها الجديد إلى بغداد بعدما أصبح خليفة باسم أبي جعفر المنصور وأنشأت هناك قبل وفاتها في 146هـ/ 746م أول وقف من نوعه على بنات جنسها «المولدات الإناث دون الذكور» الذي بقي قائمًا إلى

أن كتب عنه الجاحظ (توفي 255 هـ/ 868م) في «المحاسن والأضداد»، بينما نجد في الأندلس أن البهاء بنت عبد الرحمن الثاني (حكم 206 ـ 238هـ/ 822 ـ 852م) تقوم ببناء المسجد الجامع في الرصافة، في حين نجد في دولة الأدارسة فاطمة الفهرية تبني في فاس جامع القرويين في 245هـ/ 859م الذي تحول إلى مركز إشعاع علمي في الغرب الإسلامي، كما بنت أختها مريم الفهرية جامع الأندلس المقابل له إلخ.

وعلى نحو مغاير نجد في الدولة العباسية الثانية وفي الدول التي انبثقت عنها (الزنكية والأيوبية إلخ) بروزًا قويًا للمرأة في المجتمع والدولة مع اتساع الحدود وازدياد الثروة واختلاط الأجناس والأعراق حتى وُصفت الدولة العباسية في عهد الخليفة المقتدر بالله (295 ـ 320هـ/ 908 ـ 932م) بـ «دولة النساء» نظرًا لما كانت لأمه السيدة شغب من مكانة. فمع هذا الاختلاط، الذي تمثّل في وصول جواري من أصول تركية وأرمنية ورومية إلى قلوب الخلفاء ليصبحن زوجات ومن ثم أمهات العديد من الخلفاء، أصبح الوقف يسمح بالتعبير عن إرث المرأة لدى الأتراك القدماء حيث كانت تشارك بالحرب والسياسة وعن ثقافة المرأة الأرمنية والرومية. ومن هنا فقد نشأت في الدولة العباسية الثانية أوقاف مهمة لأمهات وزوجات الخلفاء من أصول تركية وأرمنية ورومية، مثل صفية خاتون وزمرد خاتون وأرجوان الأرمنية وبنفشة الرومية إلخ.

ومن ناحية أخرى فقد شهدت الدولة السلجوقية والدولة

الزنكية في بلاد الشام بروزًا للمرأة في قمة الدولة (زوجات السلاطين وأميرات الأسرة الحاكمة) بناء على الإرث التاريخي للمرأة لدى الأتراك القدماء، وهو ما انعكس على إنشاء الأوقاف المختلفة التي خلّدت أسماء المؤسسات لها. وفي هذا السياق أيضًا يبرز الوقف ليعبّر عن المكانة التي كانت للمرأة الكردية في الدولة الأيوبية، حيث نجد أميرات الأسرة الأيوبية (ست الشام والست عذراء إلخ) ينافسن الأمراء على بناء المدارس التي خلّدت ذكراهن (الشامية الجوانية والشامية البرانية والعذراوية إلخ) التي لا يزال بعضها قائمًا في دمشق وحلب وغيرها. ومع امتداد الدولة الأيوبية إلى اليمن نجد هناك مشاركة غير مسبوقة للمرأة في الوقف تعبّر عن مكانتها في الدولة الرسولية (616 ـ 858هـ/ 1228 ـ 1454م) التي خلفت الدولة الأيوبية هناك.

ومع ظهور الدولة العثمانية، التي ورثت الدولة البيزنطية في آسيا الصغرى والبلقان، كان للإرث البيزنطي في مجال الوقف ومشاركة الأميرات البيزنطيات فيه وإرث الأتراك القدماء دوره في بروز مشاركة قوية للمرأة في الأوقاف تعبّر عن المكانة التي وصلتها المرأة في المجتمع والدولة وصولًا إلى عهد سليمان القانوني (1520 ـ 1566م) الذي يعتبر الذروة بالنسبة لامتداد الدولة العثمانية وقوتها. فقد برزت نيلوفر زوجة أروخان (1326 ـ 1362م) الذي يمثّل تحول الإمارة العثمانية إلى دولة عندما بنت جامعًا وتكية لتقديم الوجبات المجانية في العاصمة الأولى بورصة، ثم برزت تشيتشك زوجة السلطان مراد

(1362ـ 1389م) التي بنت جامعًا باسمها في بورصة، بينما بنت غول روح زوجة السلطان بايزيد (1481 ـ 1512م) جامعًا وتكية للوجبات المجانية في آق حصار. وخلال عهد السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566م)، الذي وصلت فيه الدولة العثمانية إلى ذروتها، يلاحظ أن أمه حفصة خاتون التي بنت جامعًا ومدرسة وتكية في مانيسا أول من حمل لقب «والدة السلطان»، بينما كانت زوجته خرّم شاه أول من حملت لقب «زوجة السلطان» (خاصكي سلطان) وأول من بنت منشآت خيرية ضخمة باسمها في العاصمة استنبول وفي المدن المقدسة (القدس الشريف ومكة المكرمة والمدينة المنورة)، حيث لا تزال «تكية خاصكي سلطان» في القدس تقوم بدورها الاجتماعي حتى الآن. ويلاحظ هنا أن المرأة لم تتخلّف عن الرجل في الإسهام في «وقف النقود» الذي شاع في الدولة العثمانية واعتبر «من إسهامات العثمانيين في الحضارة الإسلامية».

وبالاستناد إلى كل هذا يمكن القول إن هذا الموضوع بهذه المقاربة الجديدة يستحق أكثر مما هو موجود في الكتب من دراسات ومقالات كتبت ونشرت في السنوات الأخيرة. وفي الحقيقة لقد بدأ اهتمامي بالوقف عامة ووقف المرأة من البلقان. فقد وعيتُ هناك على جوامع جميلة تحمل أسماء اللواتي بنينها مما كان يعبّر عن خصوصية البيئة البلقانية العثمانية، واقتربتُ أكثر من الموضوع خلال عملي على «وقف النقود» الذي امتد حوالي عشرين سنة (1990 ـ 2011م) حيث لفت نظري إسهام

المرأة في هذا المجال أيضًا(*)، مما جعلني أتفرغ في السنوات الأخيرة إلى البحث في «وقف المرأة». وقد شاءت الصدفة أن ألتقي في سراييفو بالذات خلال ربيع 2012م بالدكتورة عائشة المناعي عميدة كلية الشريعة في جامعة قطر في ندوة علمية، حيث كان لاهتمامها بالموضوع دور في تحفيزي على استمرار العمل وإنجازه بهذه الصورة الأولية، ولذلك لا يسعني هنا إلا أن أعبرّ لها عن خالص شكري وتقديري.

ولا يسعني أخيرًا إلا التأكيد على أن ما هو موجود في الكتاب ليس سوى نماذج أو إضاءات من بيئات مختلفة لم يتح لها أن تأخذ حظها من الشهرة في عالم الرجال حتى كاد الوقف يترسخ في الأذهان كمؤسسة ذكورية في العالم الإسلامي، مع أنه ليس كذلك ولا ينبغي له أن يكون كذلك لأن الإسلام لم يميّز هنا بين الرجل والمرأة بل جعل الوقف مجالًا للتنافس على عمل الخير وتقديم المساعدة للمحتاجين في المجتمع. ولذلك آمل أن يفتح هذا الكتاب مجالًا جديدًا في الاهتمام المتزايد بالوقف تاريخًا وواقعًا ومستقبلًا، وأن يضمّ في طبعة أخرى مزيدًا من النماذج والإضاءات من بيئات أخرى.

محمد م. الأرناؤوط
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
عمّان شتاء 2013 ـ 2014

(*) انظر «دراسات في وقف النقود: صورة مغايرة عن الربا في المجتمع العثماني» في طبعته الأولى (تونس 2001م)، والطبعة الثانية المزيدة عن دار جداول (بيروت 2011م).

ـ 1 ـ
الوقف كمؤشر لمكانة المرأة في عالم الإسلام: الدولة العباسية نموذجًا 132 ـ 656هـ/750 ـ 1258م

بالمقارنة مع الدولة الأموية التي لم تعمّر طويلًا 40 ـ 132هـ/ 662 ـ 750م اتّسمت الدولة العباسية بمتغيرات جديدة نتيجة لما تغيّر في البلاط العباسي. فقد أصبح هذا البلاط يعجّ بالجواري من مختلف البلدان اللواتي جلبن معهن عاداتهن وتقاليدهن، وكان لهن الأثر الواضح في الحياة الاجتماعية. فقد كان المتغير الأساسي في البلاط العباسي هو توجّه الخلفاء للزواج من الجواري وترشيح أبنائهم لمنصب الخلافة، وهو يخالف ما جرى عليه العرف عند الخلفاء الأمويين الذين كانوا لا يستخلفون أبناء الجواري. وهكذا فمن بين 37 خليفة عباسي لا نجد من هو عربي إلا ثلاثة منهم: أبو العباس السفاح (132 ـ 136هـ/ 750 ـ 754م) والمهدي بن المنصور (158 ـ 169هـ/ 775 ـ 785م) ومحمد الأمين (193 ـ 198هـ/ 808 ـ 813م)[1]. ويبدو أن هذا المتغيّر، بما حمل من خلفيات إثنية

---

(1) محمد عبد القادر خريسات، **المرأة والمشاركة السياسية في ظل الدولة الإسلامية**، عمان، (د. ن) 1998، ص 61 ـ 62.

وثقافية ودلالات سياسية، كان له دوره في بروز إسهام المرأة في الوقف خلال الدولة العباسية 132 ـ 656 هـ/ 750 ـ 1258م.

ومن الملاحظ هنا أن إسهام المرأة في الوقف قد برز وتزايد بشكل ملحوظ في رأس الهرم العباسي، وبالتحديد مع أمهات وزوجات الخلفاء اللواتي كنّ كلهن تقريبًا من الجواري. ويمكن أن يفسّر هذا الإسهام المتزايد في الوقف بأحد أمرين: فمن ناحية حملت الجواري، اللواتي أصبحن أمهات وزوجات الخلفاء العباسيين، خلفيات ثقافية مختلفة (تركية وبيزنطية وأرمنية وفارسية) كانت تشتمل على إسهام للمرأة في الحياة السياسية والحياة الاجتماعية من خلال الوقف. ومن ناحية أخرى فقد تمكّنت هذه الجواري اللواتي اشترين من أسواق الرقيق ثم أصبحن أمهات وزوجات الخلفاء، من جمع ثروات خيالية، وبذلك كان الوقف يساعدهن في تأمين حماية ما أو صورة إيجابية لهن في المجتمع، كما سيتضّح معنا لاحقًا.

ويمكن القول إن هذا الإسهام الجديد للمرأة في الوقف في الدولة العباسية، الذي يعبّر فيما يعبّر عن بروز دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، قد بدأ مع أروى الحميرية القيروانية زوجة الخليفة أبي جعفر المنصور (136 ـ 158 هـ/ 754 ـ 775م) وأم الخليفة المهدي، التي تزوجها المنصور في القيروان حين كان ملاحقًا من أعوان الدولة الأموية وتوفيت عنه في 146هـ/ 764م بعد أن بنى

بغداد ورسّخ الدولة العباسية الجديدة[1]. وكان المنصور قد تزوج أروى على «الصداق القيرواني»، أي أن يكون طلاقها بيدها، بعد أن اشترط عليه والدها «ألا يتزوج عليها وألا يتخذ السرايا معها». ومع أن المنصور حاول بعد أن أصبح خليفة أن يستفتي الفقهاء للتزوج والتسرّي إلا أنه فشل في ذلك إلى أن توفيت زوجته فـ «أهديت إليه مائة بكر لصبره عليها طيلة حياتها». ويبدو أن ما رأته أروى في العاصمة العباسية الجديدة دفعها إلى وقف ضيعة لها (الرحبة) خصّصتها قبل موتها «على المولدات الإناث دون الذكور، فهي وقف عليها إلى هذا الوقت»، كما وثّق ذلك الجاحظ قبل وفاته في 255هـ/ 868م[2].

ومع هذه البداية يمكن القول أيضًا إن إسهام المرأة في

---

(1) للمزيد حول أروى الحميرية القيروانية انظر:
ابن عبد ربه، أخبار النساء في **العقد الفريد**، جمع وشرح عبد مهنا وسمير جابر، بيروت (دار الكتب العلمية) 1990، ص 13، محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، **رسالة في أمهات الخلفاء**، تحقيق صلاح الدين المنجد، بيروت (دار الكتاب) 1974، ص 90.

(2) الجاحظ، **المحاسن والأضداد**، بيروت (دار الهلال) ص 1991، ص213.
وتجدر الإشارة إلى أن أول من كشف عن هذا الوقف من الدارسين المحدثين المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب (1884 ـ 1968م) والباحثة الأميركية من أصل عربي د. نبية عبّوط (1897 ـ 1981م): حسن حسني عبد الوهاب، **شهيرات التونسيات**، تونس 1934، ص50 ـ 51.
Nabia Abbott, **Tow Queens of Baghdad: Mother and Wife of Harun al-Rashid**, Chicago (The University of Chicago Press) 1946, p.16.

هذا المجال (الوقف) برز بشكل أوضح مع الخيزران زوجة الخليفة المهدي (158 ـ 169هـ/ 775 ـ 785م). وكانت الخيزران أم ولد، من جُرش باليمن، اشتراها المنصور لابنه المهدي فحظيت عنده بمكانة خاصة وأصبحت أولى سيدات البلاط العباسي اللواتي تحكمن في الدولة وزاولن السياسة والولاية مزاولة مباشرة على عكس النساء الأخريات اللواتي كنّ يمارسن ذلك من وراء حجاب[1].

وكانت الخيزران قد برز دورها في أواخر عهد المهدي بترشيح ابنيها الهادي والرشيد لولاية العهد على حساب الابن الأكبر عبد الله الذي كان من أم عربية هاشمية، ثم تعاظم هذا الدور في عهد ابنها الهادي (169 ـ 170هـ/ 785 ـ 786م) حتى إنه اضطر إلى إقصائها عن التدخل في شؤون الدولة فاتهمت بقتله عندما عزم على خلع ابنها الرشيد من ولاية العهد وتحويلها إلى ابنه الآخر جعفر[2]. وقد استردت مكانتها السابقة في عهد ابنها هارون الرشيد (170 ـ 193هـ/ 786 ـ 809م) فزاد نفوذها في الدولة وأقامت علاقات مباشرة بينها وبين الولاة وأخذت تصدر الأوامر لهم وتتلقى منهم الهدايا واستحوذت على ضياع كثيرة حتى بلغت غلاتها في السنة مليون وستين ألف درهم[3].

---

(1) مصطفى جواد، **سيدات البلاط العباسي**، بيروت (دار الفكر للجميع) د.ت، ص 17.

(2) محمد بن علي بن طباطبا، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، بيروت (دار صادر) 1970، ص 119.

(3) ابن كثير، **البداية والنهاية**، القاهرة (دار المنار) 2001، ج 9، ص 160.

ومع هذا الدور السياسي وثروتها الكبيرة اهتمت في أواخر حياتها بتخصيص جزء من ثروتها للخير العام. وهكذا فقد حجّت في 171هـ/ 788م باعتبارها أم الخليفة في استعراض لقوتها وثروتها. فقد اشترت خلال وجودها في مكة المكرمة الدار الذي ولد فيه الرسول ﷺ وحوّلتها إلى «مسجد المولد»، وكذلك فعلت مع «دار الأرقم» التي أصبحت تعرف بـ «دار الخيزران». حتى زيارة ابن جبير للمدينة، كما وُصفت في بعض المصادر بـ «كثرة الخيرات والصدقات»[1]، دون أن توضح هذه المصادر المزيد عن «الخيرات والصدقات» التي أوقفتها.

ولدينا بعد الخيزران مباشرة ابنة أختها زبيدة زوجة هارون الرشيد و«الملكة الثانية في بلاط العباسيين» على حدّ تعبير نبية عبّوط[2]، ولذلك «لا عجب أن تسير ابنة الأخت على نهج خالتها»[3]. فمع أن الرشيد تزوج ست نساء وتوفي عن أربع منهن وأنجب 27 من الذكور والإناث إلا أن زبيدة فقط كانت في المنزلة التي لا يتقدم عليها أحد[4].

---

(1) ياسين بن خير الله العمري، **مهذب الروضة الفيحاء في تاريخ النساء**، تحقيق رجاء محمود السامرائي، بغداد (دار الجمهورية) 1966، ص201.

(2) ترجم كتاب د. عبّوط المذكور أعلاه بشكل متسرّع على يد عمر أبو النصر وصدر في بيروت عام 1969 بعنوان «**ملكتان في بغداد: الخيزران وزبيدة**»، وهي مناسبة للإشادة بجهود مؤلفته العربية الأميركية نبيّة عبّوط التي كانت أول امرأة تنضم إلى المعهد الشرقي بجامعة شيكاغو في 1933 وتنشر دراسات رائدة عن مكانة المرأة في صدر الإسلام.

(3) خريسات، **المرأة والمشاركة السياسية**، ص 86.

(4) المرجع السابق، ص 86 ـ 87.

وقد جمعت زبيدة مثل الخيزران ثروة خيالية، إذ امتلكت الجواهر والكثير من الضياع التي بلغت غلتها أكثر من مليون درهم[1]. ويمكن أن يكون دخلها أكثر من ذلك بكثير لأن ضياع زبيدة كانت أكثر من ضياع الخيزران التي كانت تدرّ عليها أكثر من مئتي مليون درهم[2]. ومع أن زبيدة نجحت في إقناع الرشيد بتعيين ابنها الأصغر محمد الأمين وليًّا للعهد، ووقفت معه في الحرب التي دارت بين الأمين والمأمون وانتهت بمقتل الأمين في 198هـ/ 813م إلا أن المأمون تأثر بقصيدة طويلة أرسلتها له وأمر بإعادة كل ثروتها لها، بل وأرسل لها عطايا أخرى من خراسان[3].

وقد اشتهرت زبيدة أكثر من الخيزران في إنفاقها على الخير العام. فقد ذكر مؤلف كتاب «المناسك» القريب من عهدها، سواء كان الحربي (توفي 285هـ) أو القاضي وكيع (توفي 306هـ)، جميع البرك والمنازل التي أقامتها في هذا الطريق مع نسبتها إلى صاحبتها «بركة زبيدة» أو «بركة أم جعفر» إلخ[4]. كما تضمن الكتاب أرجوزة لأحمد بن عمرو

(1) الرشيد بن الزبير، **الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله، الكويت 1959، ص235.

(2) خريسات، **المرأة والمشاركة السياسية**، ص 89.

(3) Abbott, **Tow Queens of Baghdad**, p.221.

(4) أبو إسحاق الحربي، **كتاب المناسك**، تحقيق حمد الجاسر، بيروت 1398هـ، ص320. وقد قام هنا الجاسر بجهد كبير في المقدمة المطولة للكتاب لإثبات نسبة الكتاب إلى الحربي، بينما مال الباحث عبد الله الوهيبي في كتابه «**شمال الحجاز في كتابات الجغرافيين العرب**» الذي صدر لاحقًا (بيروت 1973) إلى نسبة الكتاب إلى القاضي وكيع.

الذي رافق السيدة زبيدة في طريقها إلى الحج وعدّد المنازل على الطريق وما أقامته السيدة زبيدة من منشآت وتسهيلات لأجل الحجاج[1].

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان أهم إنجاز خيري للسيدة زبيدة إيصال الماء العذب إلى مكة (عين حنين أو عين زبيدة)، بعد أن أصبحت شربة الماء بدينار كما تروي المصادر، وكذلك الأمر إلى عرفات (عين وادي عثمان) مما كلّفها أموالًا طائلة. ولصيانة هذه المنشآت وإدامتها فقد تركت السيدة زبيدة أوقافًا تدر في السنة ثلاثين ألف دينار لتغطية حاجاته[2].

وقد بقيت المنشآت الكثيرة التي أقامتها زبيدة على طريق الحج العراقي حتى أصبح يُعرف باسمها (درب زبيدة) وتذكّر بصاحبتها في القرون اللاحقة حتى أدركها ابن جبير (توفي 614هـ/ 1217م) في رحلته حين سلك هذا الطريق للحج في سنة 580هـ/ 1185م. فقد ذكر ابن جبير في رحلته «وهذه المصانع والبرك والآبار والمنازل التي من بغداد إلى مكة من آثار زبيدة. . . انتدبت لذلك مدة حياتها فأبقت في هذه الطريق مرافق ومنافع تعم وُفُدَ الله تعالى كل سنة من لدن وفاتها إلى الآن، ولولا آثارها الكريمة في ذلك ما سلكت هذا الطريق،

(1) أبو إسحاق الحربي، **كتاب المناسك**، ص545 ـ 562.
(2) أبو بكر أحمد بن علي البغدادي، **تاريخ بغداد**، بيروت (دار الكاتب العربي) د. ت، ج 14، ص433.

والله كفيل بمجازاتها والرضى عنها»[1]. كما وأدركها بعده ابن بطوطة (توفي 779هـ/ 1377م) وكتب عنها[2].

ومع ذلك تورد بعض المصادر القريبة من وفاتها معطيات أخرى عن أوقاف لها في الثغور، حيث يذكر اليعقوبي في تاريخه أنها «بنت في الثغور دور سبيل وعملت البيمارستانات وحبست ضياعًا على الثغور والفقراء والمساكين ما غلّته ألف دينار»، دون أن يوضح أين تلك «البيمارستانات» التي لا نعرف عنها شيئًا[3].

إلا أن المكانة الأثيرة لزوجة الخليفة والثروة الكبيرة لها لا تعني بالضرورة اهتمام أو إسهام صاحبتها بالوقف على الخير العام، كما هو الأمر مع بوران زوجة المأمون (198 ـ 218هـ/ 813 ـ 833م) التي كانت لها مكانة أثيرة. واكتفت المصادر بالحديث عن ثروتها وبذخها دون أن تشير إلى دور سياسي أو إنفاق بعض ثروتها على الخير العام[4].

---

(1) ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، قدم لها وعلق عليها إبراهيم شمس الدين، بيروت (دار الكتب العلمية) 2003، ص162 ـ 163.

(2) ابن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة**، تحقيق: علي المنتصر الكتاني، بيروت (دار الرسالة)، 1975م، ص193. وللمزيد عما قامت به السيدة زبيدة على طريق الحج لدينا دراسة أكاديمية موثقة صدرت مؤخرًا: د. سعد عبد العزيز سعد الراشد، **درب زبيدة: طريق الحج من الكوفة إلى مكة المكرمة**، الرياض (دار الوطن العربي) 1993، ص65 ـ 69.

(3) أحمد بن إسحاق اليعقوبي، **مشاكلة الناس لزمانهم**، تحقيق وليم ملورد، بيروت (دار الكتاب الجديد) 1962، ص 26.

(4) ابن الساعي، **نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء**، حقّقه وعلّق عليه د. مصطفى جواد، القاهرة (دار المعارف) د.ت، ص70.

ومع الانتقال إلى العصر العباسي الثاني 232 ـ 334هـ/ 846 ـ 945م، الذي تميّز في الواقع بالتوسع في امتلاك الجواري وتزايد الدور السياسي للمرأة وإسهامها في الوقف، نجد أولًا شجاع أم الخليفة المتوكل التي حازت على ثروة كبيرة من الجواهر والأراضي شملت 14 ضيعة كانت تدرّ في السنة 400 ألف دينار[1]. ومع هذه الثروة الكبيرة تذكر المصادر عنها ما قامت به في 245هـ/ 859م عندما غارت عين مشاش في مكة المكرمة وارتفع سعر الماء ليبلغ ثمن القربة ثمانين درهمًا، حيث قامت بحفر العين على نفقتها لسقية الحجاج[2].

ولكن هذا الإسهام يظهر بوضوح أكبر مع السيدة شغب زوجة الخليفة المعتضد بالله 278 ـ 289هـ/ 892 ـ 902م وأم الخليفة المقتدر بالله 295 ـ 320هـ/ 908 ـ 932م. ونظرًا لكونها جارية، فالمعلومات المبكرة عنها في المصادر شحيحة بل إنها تختلف في اسمها، إذ إنه بالإضافة إلى الاسم الشائع لها (شغب) تذكر لها اسمًا آخر ألا وهو «غريب». وبعد أن أنجبت للخليفة العباسي المعتضد بالله المتوكل 205 ـ 274هـ/ 822 ـ 861م ابنه جعفرًا تحولت إلى أم ولد. ونظرًا لأن المتوكل قد خلفه أخوه المكتفي 289 ـ 295هـ/ 902 ـ 908م

---

(1) ابن الزبير، **الذخائر والتحف**، ص 235.

(2) محمد بن إسحاق الطبري، **تاريخ**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة (دار المعارف) 1967، ج 9، ص 213.

فقد جاءتها الفرصة أخيرًا حين تولى ابنها جعفر الخلافة في 12 شهر ذي الحجة 295هـ ـ 908م باسم المقتدر بالله[1].

وفي الواقع إن هذه الفرصة كانت غير عادية نظرًا لأن ابنها كان صبيًّا في الثالثة عشرة من عمره، ولذلك فقد لعبت أمه دورًا كبيرًا في تدبير الأمور بما في ذلك عزل وتعيين الوزراء وكبار المسؤولين حتى إن المؤرخين المتأخرين والمحدثين من ابن الأثير (توفي 630هـ/ 1233م) إلى حسن إبراهيم اعتبروا الدولة العباسية في عهد ابنها الطويل (295 ـ 320هـ/ 908 ـ 932م) «دولة النساء». ومع أن الذهبي (توفي 748هـ/ 1348م) أعاد ذلك إلى أن «والدة المقتدر كانت تأمر وتنهى لركاكة ابنها»[2]، بينما عمّم ذلك ابن طباطبا (توفي 709هـ/ 1309م) بالقول إن «دولة المقتدر كانت ذات تخليط كثير لصغر سنّه ولاستيلاء النساء عليه»[3]، على حين أن ابن الأثير انتهى إلى أن المقتدر بالله «اشتغل بعزل وزرائه والقبض عليهم والرجوع إلى قول النساء والخدم، والتصرف على مقتضى آرائهن، فخرجت الممالك وطمع العمال في الأطراف»[4].

---

(1) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق قاسم الرفاعي، بيروت (دار القلم) 1986 ص 431.

(2) الذهبي، **دول الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت (دار الكتاب العربي) 1987، ج 24، ص10 ـ 11.

(3) ابن طباطبا، **الفخري في الآداب السلطانية**، ص 262.

(4) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت (دار الكتب العلمية) 1995، ج 6، ص 471.

وفي الواقع إن المصادر تعطي الكثير من المعطيات عن الدور الذي لعبته بعض النساء في «دولة النساء»، وبالتحديد السيدة شغب والقهرمانة ثمل والقهرمانة أم موسى. فبالإضافة إلى دورهن في تعيين وعزل الوزراء وصل الأمر بالسيدة شغب إلى أن تأمر القهرمانة ثمل بأن تجلس يومًا في كل أسبوع للنظر في المظالم التي ترفع إليها بحضور القضاة والفقهاء[1].

وفي مثل هذه الحالة من الطبيعي أن تتحدث المصادر عن ثروات كبيرة للنساء في البلاط العباسي، وخاصة مع تقلّب الاحوال والمصادرات التي كانت تحدث لأموالهن. فعندما زاد طموح القهرمانة أم موسى إلى حد التفكير أو التخطيط لتولية زوج ابنة أخيها أحمد بن العباس للخلافة بعد المقتدر بالله انتهى الأمر بالقبض عليها وعلى أخيها ومصادرة ثرواتهما التي قُدّرت بمليون دينار[2].

أما فيما يتعلق بالسيدة شغب أم الخليفة التي كان لها الدور الأكبر فالمصادر تعطي معلومات أكثر عن ثروتها التي كانت تتوزع على ضياع وأموال وجواهر وذهب وفضة إلخ. فقد ذكر عريب بن سعد أن السيدة شغب كان لها كتّابها الخاصون

---

(1) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 11 ص 154. ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرناؤوط، دمشق (دار ابن كثير) 1986 ج 2 ص 247.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 6 ص 172. ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 11، ص170.

الذين كانت تختارهم من العناصر التي تتميز بالكفاءة لكي «يقوموا بأمر ضياعها وأسبابها وحشمها»[1]. ومن هؤلاء تذكر المصادر اسم قسيم الجوهري الذي كان يشرف للسيدة شغب على ضياعها في واسط بالعراق، الذي أصبح لذلك مقصدًا للشخصيات التي تطمع في المناصب العليا للدولة[2].

ومع هذه السلطة والثروة التي أصبحت لها فقد حرصت السيدة شغب على تدعيم مكانتها في المجتمع المحلي وفي المدن المقدسة والثغور بإنشاء الكثير من الأوقاف لتقديم الخدمات للمحتاجين في المدن والمرابطين في الثغور والواردين إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث إن هذه الأوقاف وأمثالها كانت تفيد في تقديم صورة جيّدة عن الواقفة كمسلمة تقية وتخليد شخصيتها على اعتبار أن من شروط الوقف التأبيد، أي أن تبقى قائمة تقوم بدورها إلى يوم القيامة، ومن مزايا الوقف أنه لا يحلّ لأحد أن يغيره أو يصادره لأن كتاب الوقف دائمًا ينتهي بالآية القرآنية ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾[3].

وعلى الرغم من ذلك فقد انتهت حياة وأوقاف السيدة شغب نهاية مروعة لا نجد لها مثيلًا في التاريخ الإسلامي.

---

(1) عريب بن سعيد، **صلة تاريخ الطبري**، تحقيق دي خويه، ليدن 1899، ص 111.

(2) آدم ميتز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة (لجنة التأليف والترجمة والنشر) 1957، ج 1 ص 189.

(3) سورة البقرة، الآية: 181.

فعندما انتهى الأمر بابنها المقتدر بالله إلى القتل في 320هـ وتولّى ابن زوجها القاهر بالله للخلافة من بعده أصابها الحزن الشديد «حتى امتنعت عن المأكول والمشروب حتى كادت أن تهلك فوعظتها النساء حتى أكلت شيئًا يسيرًا من الخبز والملح». وفي هذه الحالة أحضرها القاهر لتقرّ له عن أموالها فاعترفت بما عندها من المصوغ والثياب مما دفع القاهر إلى تعذيبها لتعترف له بمكان أموالها[1].

ويصف هنا ابن الأثير ما حدث حيث قام القاهر و«علّقها برجلها وضرب المواضع الغامضة من بدنها» حتى حلفت له أنها لا تملك غير ما أطلعته. وفي هذه الحالة عمد القاهر إلى أمر غير مسبوق في الفقه والقضاء أو في التاريخ الإسلامي حين «أخرج القاهر والدة المقتدر بالله لتشهد على نفسها القضاة والعدول بأنها قد حلّت أوقافها ووكّلت في بيعها، فامتنعت عن ذلك وقالت: قد أوقفت بها على أبواب البرّ والقرب بمكة والمدينة والثغور وعلى الضعفاء والمساكين ولا أستحلّ حلّها ولا بيعها وإنما أوكّل على بيع أملاكي». ومع ذلك فقد أحضر القاهر القاضي والعدول وأشهدهم على نفسه أنه قد حلّ وقوفها جميعًا ووكّل في بيعها. ويختم هنا ابن الأثير هذا المشهد المؤثر بقوله: «فبيع ذلك جميعه مع غيره واشتراه الجند من أرزاقهم»[2].

(1) مسكويه، **تجارب الأمم**، ج 1 ص 243؛ ابن العبري، **تاريخ مختصر الدول**، ص 163، 263.

(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 7 ص 76.

ومع ذلك فقد بقي للسيدة شغب ما يذكّر باسمها ألا وهو «بيمارستان السيدة» في بغداد، الذي كانت قد أقامته في إطار أوقافها على طرف نهر دجلة في محرم 306هـ/ حزيران ـ يونيو 918م وأوكلت عليه الطبيب المعروف سنان بن ثابت (توفي 331هـ/ 943م) وبلغت نفقاته في السنة سبعة آلاف دينار. وقد دخل هذا التاريخ باعتباره أول بيمارستان تبنيه امرأة وأول بيمارستان يتولاه الطبيب سنان بن ثابت، حيث إنه تولى بعده عدة بيمارستانات[1].

ومع دخول البويهيين إلى بغداد وسيطرتهم على الخلافة العباسية خلال 334 ـ 447هـ/ 946 ـ 1055م لا نجد في الفترة البويهية مثل ما مضى، لسبب بسيط، ألا وهو أن الخلفاء العباسيين أنفسهم لم يعد لهم دور سياسي. فقد ضُربت السكة باسم البويهيين أيضًا وخُطب لهم على المنابر حتى إن الخليفة الطائع لله (336 ـ 381هـ/ 974 ـ 991م) قال لعضد الدولة: «قد رأيت أن أفوّض لك ما وكّل الله لي من أمور الرعية في شرق الأرض وغربها وتدبيرها في جميع جهاتها سوي خاصتي وأسبابي»[2]. ولذلك لا نجد في هذه الفترة سوى معلومات شحيحة عن دور أمهات وزوجات الخلفاء منها ما ورد عن أم القائم بأمر الله (442 ـ 467هـ/

(1) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة**، القاهرة (دار الكتب والوثائق المصرية) 2005، ج 3، ص 193.

(2) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 408.

1031 ـ 1075م) التي اشتهرت بلقب «الجهة القائمية»، حيث أوصت بجزء من مالها للحج والصدقات[1].

ولكن بعد دخول السلاجقة بقيادة طغرل بك بغداد ليحلوا محل البويهيين يلاحظ في الفترة السلجوقية (447 ـ 656 هـ/ 1055 ـ 1258م) بروز جديد لدور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية. ويرتبط هذا من ناحية بالتقاليد التركية القديمة التي أشرنا إليها، ويبدو فورًا مع زوجة طغرل بك وزوجة السلطان ملكشاه وغيرهما[2].

وفيما يتعلق بهذه الفترة، التي يمكن الحديث فيها عن طفرة في إسهام المرأة في الوقف، ندين بمعظم معلوماتنا عن هذه الطفرة لإسهام المرأة في الوقف إلى المؤرخ البغدادي القريب من تلك الفترة ابن الساعي (توفي 674هـ ـ 1276م)، الذي حرص على توثيق هذا الجانب في مؤلّفه القيّم الذي نشر بعنوان «نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء». وإذا أخذنا بعين الاعتبار مقولة أن مساهمة المرأة في الوقف تعبّر دومًا عن مكانتها الاجتماعية، فإن اهتمام المؤرخ ابن الساعي بتأليف كتاب خاص عن أشهر النساء (وليس فقط نساء الخلفاء كما يوحي العنوان) بمن فيهن الشاعرات والمغنيات والواقفات، إنما يدل على الحضور الذي أصبح

---

(1) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، حيدر أباد (دار المعارف العثمانية) 1357هـ، ج 9 ص 25.

(2) خريسات، **المرأة والمشاركة السياسية**، ص 198.

للمرأة في مختلف المجالات. ومع ذلك يلاحظ هنا أن معظم النساء اللواتي برزن في هذه الحالات إنما هن من الجواري، وينطبق هذا أيضًا على الواقفات، حيث إنهن من أصول مختلفة (رومية وأرمنية وتركية) وهذا ما له دلالته في هذا السياق.

وفي هذا الإطار يلاحظ هنا أن ألقاب هؤلاء النساء اللواتي دخلن التاريخ بأوقافهن قد تأثرت بهذا السياق الجديد. ففي عنوان كتاب ابن الساعي نلاحظ أن استخدام «جهة» بمعنى زوجة الخليفة أو حظيته أو السيدة المتزوجة ذات المكانة، قد شاع فقط مع قدوم السلاجقة وسيطرتهم على الدولة العباسية. وإلى هذه الفترة أيضًا يلاحظ انتشار لقب «خاتون» الذي كان يستخدم لدى الأتراك للدلالة على السيدة ذات المكانة ثم شاع في أواخر الدولة العباسية والدولة الأيوبية للدلالة على أميرات الأسرة السلجوقية والأيوبية[1].

ومن ناحية أخرى يلاحظ فيما يتعلق بالجواري أن بعضهن قد اشتهرن باسم الخادم الذي كان يرابط على بابهن للخدمة ولم يعرف لهن الاسم الحقيقي كـ «باب بشير» و«باب جوهر»[2].

---

(1) صادف ابن جبير في طريقه إلى الحج وجود ثلاث خواتين، الأولى بنت الأمير مسعود «ملك الدروب والأرمن وما يلي بلاد الروم»، والثانية أم عز الدين صاحب الموصل وزوج قطب الدين بن أتابك أخي نور الدين الذي كان بالشام، والثالثة بنت الدقاس صاحب أصبهان من بلاد خراسان. وبعد ذكره لهن يوضح ابن جبير أن اللقب «عندهم بمنزلة السيدة أو ما يليق بهذا اللفظ الملوكي النسائي»: ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص144 ـ 147.

(2) ابن الساعي، **نساء الخلفاء**، ص124.

وهكذا من أوائل الواقفات اللواتي برزن في هذه الفترة من الدولة العباسية لدينا قرة العين أرجوان الأرمنية، التي احتلت مكانة خاصة في الفترة المذكورة. فقد كانت هذه الجارية الأرمنية قد اشتراها الخليفة القائم بأمر الله (الذي كانت أمه قطر الندى أرمنية أيضًا) لابنه محمد ولي العهد، ولكن ابنه محمدًا مرض وتوفي في 447هـ/ 1055م بعد زواجه بشهور. وكان محمد الابن الأوحد للخليفة فخشي الناس من عواقب الأمور. ولكن أرجوان ولدت بعد عدة شهور ولدًا صار هو الخليفة بعد وفاة جده باسم المقتدي بأمر الله (467 ـ 487هـ/ 1075 ـ 1094م). وكانت هذه الولادة سببًا لتعظيم أرجوان وعدها من النساء المباركات لأنها حفظت بيت الخلافة العباسية. فقد أدركت خلافة حفيدها المستظهر بالله (487 ـ 512هـ/ 1094 ـ 1118م) وخلافة ابنه المسترشد بالله (512 ـ 529هـ/ 1118 ـ 1135م) إلى أن توفيت في (512هـ/ 1118م)[1].

وبالاستناد إلى ما ذكره ابن الساعي في كتابه «من أدركت خلافة ولدها» فقد عُرفت أرجوان بأنها كثيرة البرّ والمعروف وحجّت ثلاث مرات. ويبدو أنها كانت من السابقات في بناء المنشآت الدينية الخيرية. وأن من جئن بعدها إنما قلّدنها في ذلك[2]. ومن هذه المنشآت التي بنتها

(1) جواد، سيدات البلاط العباسي، ص134.

(2) المرجع السابق، ص136.

كان الرباط الذي عُرف باسمها في بغداد (رباط أرجوان). وقد ارتبط بهذا الرباط ذكر عدد كبير من العلماء الذين نزلوا فيه أو تولوا أموره، حتى إن د. مصطفى جواد يقول إن ما في المصادر من أخبار عن هذا الرباط يستحق أن يصدر في كتاب مستقل[1].

وخلال عهد الخليفة المستظهر بالله (487 ـ 512هـ/ 1094 ـ 1118م) برزت زوجته عصمة خاتون التي وصفت بكونها «رئيسة جليلة، من أعقل النساء وأشدهن حزمًا وسدادًا»[2]. وفي الواقع إن مثل هذا الوصف ينجلي حينما نعرف أنها كانت ابنة ملكشاه السلجوقي، أي من الأسرة التي كانت المرأة تحظى فيها بمكانة معتبرة. وكان الخليفة المستظهر بالله قد عُرف عنه أيضًا كرم الأخلاق وحبّ فعل الخير[3].

وقد اشتهرت عصمة خاتون بميلها إلى عمل الخير واهتمامها بالعلم. وفي هذا الإطار فقد بنت في سوق العسكر ببغداد مدرسة كبيرة أوقفتها على الحنفية، حتى إن ابن الساعي يقول عنها إنها «ليس في الدنيا مدرسة أكبر منها». وقد توفيت عصمة خاتون بعد وفاة زوجها الخليفة المستظهر بالله في 11 ربيع الأول سنة 512هـ ودفنت في مدرستها المذكورة. وقد بقيت هذه المدرسة تقوم بدورها لأكثر من قرن من الزمان،

(1) جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص139.
(2) ابن الساعي، **نساء الخلفاء**، ص108.
(3) السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص 426.

حيث أدركها ابن الساعي ووصفها بأنها «خربت في يومنا هذا وليس لها باب ولا يمكن سكناها»[1].

وفي عهد الخليفة المستنصر بأمر الله (623 ـ 640هـ/ 1226 ـ 1242م) اشتهرت في مجال الخير والوقف جاريتان له: بنفشة الرومية وزمرد خاتون التركية، التي دعيت كل منهما بـ «الجهة» دلالة على المكانة التي كانت لهما. ومع أن الأولى كانت حنبلية والثانية شافعية إلا أن ما يجمع بينهما عمل الخير وتشجيع العلم والإنفاق عليه.

وفيما يتعلق بالجهة بنفشة فقد كان من أهم المنشآت التي أقامتها المدرسة التي أوقفتها على الحنابلة في بغداد، والتي بدأ التدريس فيها إمام الحنابلة آنذاك أبو الفرج بن الجوزي. فقد اشترت دار نظام الدين بن جهير في بغداد وحولتها إلى مدرسة وكتبت على حائط المدرسة في رمضان 571هـ/ آذار 1176م «وقفت هذه المدرسة الميمونة الجهة المعظمة الرحيمة بدار الرواشتي في أيام سيدنا ومولانا المستضيء بأمر الله أمير المؤمنين على أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، وفوضت التدريس بها إلى ناصر السنّة أبي الفتح بن الجوزي»[2]. وقد زار هذه المدرسة ابن جبير في سنة 580هـ وذكرها باسم «مدرسة ابن الجوزي» نظرًا لتوليه التدريس فيها فترة طويلة[3].

---

(1) ابن الساعي، **نساء الخلفاء**، ص109.

(2) ابن الجوزي، **المنتظم**، ج 10 ص 158.

(3) ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص172.

وقد بقي ابن الجوزي يتولى التدريس في هذه المدرسة إلى أن تعرض للمحنة المعروفة في 590هـ/ 1194م. وقد بقيت المصادر تذكر هذه المدرسة بالاسم الشائع لها حتى منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، حيث اختفت بعد ذلك. ويعتقد د. جواد أن هذه المدرسة قد تكون جرفت مع فيضان نهر دجلة لكونها كانت قريبة من النهر[1].

أما زمرد خاتون فقد كان لها شأن كبير حتى إنها لقبت بـ «الجهة المعظمة». فقد بيعت هذه الجارية التركية إلى الأمير الحسن بن يوسف ابن الخليفة المستنجد بالله (555 ـ 566هـ ـ 1160 ـ 1170م) الذي تولى الخلافة بعد أبيه باسم المستضيء بأمر الله (566 ـ 575هـ ـ 1170 ـ 1180م). وقد أعتقت بعد أن ولدت له ابنه أحمد الذي أصبح لاحقًا خليفة باسم الناصر لدين الله (575 ـ 622هـ ـ 1179 ـ 1225م).

وقد بنت زمرد خاتون مدرسة للشافعية ببغداد قرب قبر معروف الكرخي، وخصّصت لها الأوقاف الكافية، وأوصت أن يتولى التدريس فيها محمد بن أبي النصر النواقي الذي بنيت له دار للسكن في جوار المدرسة. وقد افتتحت هذه المدرسة في 29 شوال 589هـ تشرين الأول/ أكتوبر 1193م[2]. كما وبنت زمرد خاتون مسجدًا قرب المدرسة، وذلك في محلة الحظائر

(1) جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص167 ـ 168.
(2) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 13 ص 8.

على نهر دجلة، وهو الذي يعرف اليوم بمسجد الخفافين إلى الجنوب من المدرسة المستنصرية. ولم يبق من عمارته الأولى إلا المئذنة التي تعتبر من أقدم المآذن في بغداد، حيث بنيت على طرازها المآذن اللاحقة[1].

وقد أجمع المؤرخون، كما يقول د. جواد، على أنها كانت من أرغب الناس في عمل الخير وأكثرهن له فعلًا. فقد كانت تبرّ العلماء وتتصدق على الفقراء والمساكين وتتفقد الأيتام وذوي الحاجات إلى أن توفيت في جمادى الأولى (599هـ ـ 1203م) ودفنت في جوار قبر معروف الكرخي وقد بلغ الحزن عليها أن الخليفة عمل العزاء شهرًا لها ولبس الناس ثياب العزاء، ولم يضرب طبل ولا شُهر سيف مدة سنة كاملة. وتعرف اليوم قبة قبرها بـ «قبة السيدة زبيدة»، مما يجعل البعض يخلط بينها وبين السيدة زبيدة الأولى[2].

وفي عهد الناصر لدين الله (575 ـ 622هـ/ 1179 ـ 1225م) برزت أيضًا في هذا المجال زوجته سلجوقة خاتون. وبالمقارنة مع معظم زوجات الخلفاء اللواتي ورد ذكرهن من الجواري فإن سلجوقة خاتون كانت من الأسرة السلجوقية الحاكمة، إذ إنها ابنة أرسلان بن مسعود

(1) جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص 174.

(2) وتعرف اليوم قبة قبرها بـ «قبة السيدة زبيدة»، مما يجعل البعض يخلط بينها وبين السيدة زبيدة الأولى: جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص 179.

السلجوقي ملك قونية[1]. وكانت قد تزوجت أولًا من نور الدين محمد بن قرا أرسلان ملك حصن كيفا، وحجت إلى مكة المكرمة في سنة 579هـ/ 1184م حيث صادفها ابن جبير وكتب عنها[2]. وبعد وفاة زوجها في 581هـ/ 1185م تزوجت الخليفة الناصر لدين الله، الذي شغف بها بعد أن سمع عن جمالها واحتلت لديه مكانة خاصة[3].

وقد اشتهرت سلجوقة خاتون أيضًا بعمل الخير. وقد بادرت إلى إنشاء رباط للمتصوفة في محلة باب البصرة قرب نهر دجلة، ولكنها توفيت قبل اكتمال البناء بقليل ودفنت في جوار الرباط. وقد سعى زوجها الخليفة الناصر لدين الله إلى أن يكون هذا الرباط متميزًا عند اكتماله في 586 هـ/ 1190م، حيث احتوى على مكتبة كبيرة أو «خزانة من الكتب النفيسة تعار

---

(1) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الشافعي المقدسي المعروف بابن أبي عذيبة، **إنسان العيون في مشاهير سادس القرون**، تحقيق د. إحسان ذنون الثامري ود. محمد عبد الله القدحات، عمان (دار ورد) 2007 ص228.
ويلاحظ هنا أنه من أصل 156 ترجمة لمشاهير القرن السادس الهجري لا نجد سوى واقفة واحدة (زمرد خاتون) ومحدثة واحدة (خديجة القرشية)!

(2) كان ابن جبير قد عاد من الحج عن طريق الحج العراقي «في صحبة الخاتونين: خاتون بنت مسعود المتقدمة الذكر في هذا التقييد، وخاتون أم عز الدين صاحب الموصل، وصحبتهما حاج الشام والموصل وأرض الأعاجم»، حيث كانت «هاتان الخاتونان هما أميرتا هذا العسكر الذي توجهنا فيه وقائدتاه»، وهو مما لم يعجب ابن جبير ولذلك علّق بالقول «الله لا يجعلنا تحت قول القائل: ضاع الرعيل ومن يقوده».
ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص 180 ـ 181.

(3) جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص 186.

لمن طلبها بالرهن»[1]. وقد استقطب هذا الرباط لاحقًا كوكبة من العلماء الذين أقاموا فيه واستفادوا من مكتبته[2].

وقد بقي هذا الرباط قائمًا وجاذبًا للمتصوفة حتى أواخر القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي، إذ إن الرحالة نيبهر آخر من رآه حيث سجل في رحلته مشاهدته لجماعة من المتصوفة البكتاشية هناك[3].

ومن أواخر سنوات الدولة العباسية لدينا السيدة هاجر، وهي كانت في الأصل جارية للخليفة المستنصر بالله (623 ـ 640هـ/ 1226 ـ 1242م) فأعتقها بعد أن ولدت له ابنه أحمد الذي أصبح خليفة بعد أبيه باسم المستعصم بالله (640 ـ 656هـ/ 1242 ـ 1258م).

وقد اشتهرت السيدة هاجر أيضًا بميلها لعمل الخير وتفقد الفقراء بالبر والإحسان. وقد اهتمت أيضًا بطريق الحج حيث أنشأت سبيلًا كان ينفق فيه على فقراء الحجاج والمنقطعين في طريقه ويسقي العطاش[4]. وقد بادرت السيدة هاجر إلى بناء رباط للمتصوفة قرب قبر معروف الكرخي،

---

(1) ابن الساعي، **نساء الخلفاء**، ص 117 ـ 118.

(2) ممن زاروا هذا الرباط واستفادوا من مكتبته لأجل إنجاز مؤلفاتهم ابن العديم لأجل «بغية الطلب في أخبار حلب» وياقوت الحموي لأجل «معجم البلدان»: ابن الساعي، **نساء الخلفاء**، ص117 ـ 118، هـ 3.

(3) جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص 187.

(4) المرجع السابق، 189.

ولكنها توفيت في 646هـ/ 1248م قبل اكتمال البناء ودفنت في جوار الرباط. وعندما اكتمل بناء الرباط افتتح في 650هـ/ 1252م بحضور ابنها الخليفة المستعصم بالله[1].

وكان للخليفة العباسي الأخير المستعصم بالله جارية أخرى، التي ولدت له ابنه محمدًا فأعتقها وتزوجها. وقد اشتهرت هذه الجارية/ الزوجة باسم «باب بشير» نسبة إلى الخادم الذي كان يقف على بابها ويقوم بخدمتها[2].

وقد اشتهرت «باب بشير» بميلها لعمل الخير واهتمامها بالعلم، ولذلك فقد بادرت إلى إنشاء «المدرسة البشيرية» على نمط المدرسة المستنصرية، أي على أن تكون وقفًا على المذاهب الأربعة. وقد بدأ العمل في بناء هذه المدرسة في سنة 649هـ/ 1251م في محلة قطفتا بالجانب الغربي من بغداد، وذلك إلى الشرق من معروف الكرخي، وخصصت لها أوقافًا كثيرة. ولكن الواقفة توفيت في 652هـ حزيران/ يونيو 1254م قبل اكتمال بناء المدرسة بقليل ودفنت في جوارها. وقد افتتحت هذه المدرسة في 23 جمادى الآخرة 653هـ حزيران/ يونيو 1255م في حضور زوجها الخليفة المستعصم بالله، حيث حفلت المصادر بالأخبار عن الحضور الكبير في هذه المناسبة.

---

(1) جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص 189 ـ 190.
(2) المرجع السابق، ص 195 ـ 196.

وقد احتوت المدرسة على مكتبة قيمة، وكان مما وجد فيها وقفية على كتاب «العيون والنكات»[1].

وكان للخليفة الأخير المستعصم بالله ابن آخر (أحمد) تزوج من إحدى أميرات الأسرة الأيوبية الصاعدة في المنطقة، ألا وهي شاه لبنى بنت عبد الخالق بن صلاح الدين الأيوبي، التي عرفت باهتمامها بالعلم ورعاية العلماء في بلاد الشام ومصر.

ونظرًا إلى أن أحمد لقي مصير أبيه حين قام المغول باحتلال بغداد في 656هـ فقد تزوجت شاه لبنى من علاء الدين الجويني الذي نصّبه المغول حاكمًا على بغداد[2]. وقد بادرت شاه لبنى إلى إنشاء مدرسة وقفتها على المذاهب الأربعة في

(1) على المجلد الخامس من الكتاب لدينا نص الوقفية التي تتضمن الكثير من ألقابها: «هذا ما وقفه وتصدق به الجهة الشريفة المكرمة، المقدمة الزكية المعظمة، السيدة الكبيرة الرضية الأمينة الرحيمة، الرؤوفة النبوية الإمامية، الطاهرة البرّة، جهة سيدنا ومولانا الإمام المفترض الطاعة على جميع الأنام... على طلاب العلم، رغبة فيما عند الله من حسن الثواب، وذخرًا صالحًا ليوم المآب، وأمرت أن يكون بالمدرسة الميمونة التي أمرت بإنشائها، بظاهر محلة شارع ابن رزق الله، بالجانب الغربي من مدينة السلام، وأن يعار برهن ضامن للقيمة، وكتب في شهر رمضان المبارك من سنة 652هـ وصلى الله على سيدنا محمد وآله»: جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص197 ـ 198.

(2) للمزيد عنه انظر: محمد السعيد جمال الدين، **علاء الدين عطا ملك الجويني حاكم العراق بعد انقضاء الخلافة العباسية في بغداد**، القاهرة (د. ن) 1402 هـ/ 1982م.

بغداد، وذلك في جوار مشهد عبيد الله العلوي. وقد افتتحت هذه المدرسة في 671هـ/ 1272م واشتهرت باسم «المدرسة العصمتية» نسبة إلى لقبها «العصمة». وقد رتبت للمدرسة كوكبة من العلماء للتدريس فيها (القاضي البصري للفقه الشافعي وابن محمد الكسوفي للفقه الحنبلي إلخ)، وجعلت الإشراف عليها إلى كل من يتولى منصب قاضي القضاة في بغداد. وقد جعلت في هذه المدرسة مكتبة غنية بالكتب قدرت قيمتها بأكثر من عشرة آلاف دينار، كما وأقامت في جوارها رباطًا للمتصوفة[1]. وقد بقيت هذه المدرسة تقوم بدورها إلى سنة 725هـ/ 1324م حيث انهارت مع ما انهار من مباني بغداد في فيضان دجلة الذي حدث في تلك السنة وأغرق بغداد تمامًا[2].

---

(1) جواد، **سيدات البلاط العباسي**، ص 201.

(2) المرجع السابق، ص 202 ـ 203.

ـ 2 ـ
وقف المرأة: هل من خصوصية في مصر الفاطمية
538 ـ 567هـ/969 ـ 1171م

مع أن الدولة الفاطمية كانت قد ظهرت أولًا في المغرب الأقصى عام 296هـ/ 908 م إلا أنه مع امتدادها إلى مصر في 358هـ/ 969م ثم إلى بلاد الشام ومجاورتها للدولة العباسية أصبحت لدينا خلافتان بمرجعتين مختلفتين. وما يهمّنا هنا مقاربة الدولة الفاطمية من خلال وقف المرأة، وبالتحديد معرفة مكانة وسلطة وثروة المرأة وإسهامها في الوقف على المجتمع وهل من خصوصية فاطمية هنا. ومن المعروف أن المذهب الشيعي يعطي الأنثى نصيبًا أكبر في الإرث، حيث يمكن أن ترث كل ثروة أبيها إذا لم يكن لها أخ أو أخت أو أن تتشارك معهما في اقتسام الثروة حاجبة بذلك الأعمام[1]، وهو ما يسمح لها بالحصول على ثروة

(1) المقريزي، **الخطط**، ج 1، ص111. وللمزيد عن ذلك في الفقه الشيعي انظر كتاب الميراث في: فتاوى السيد علي الحسيني السيستاني ـ **منهاج الصالحين**، المعاملات ـ القسم الثاني، بيروت (دار المؤرخ العربي) 2003.

=

يمكن أن تتجلى في الوقف. فالوقف في المجتمع يُعبّر فيما يُعبّر عن ثروة الفرد لأن من شروط الوقف الملكية، ولا وقف صحيح دون ملك صريح[1]. ومما له دلالة هنا أن جوهرًا الصقلّي عندما فتح مصر في 358 هـ/ 969م باسم الفاطميين ترك القاضي السنّي محمد بن أحمد الذهلي المالكي في منصبه إلى أن توفي في 366 هـ/ 976م، فعيّن بعده القاضي الشيعي علي بن النعمان[2]. ومع هذا بدأ تطبيق نظام المواريث حسب المذهب الشيعي الذي يجيز أن ترث البنت كل ما تركه أبواها إذا لم يكن لها أخ أو أخت، بينما كان المذهب السنّي لا يجيز لها أن ترث أكثر من نصف الثروة، ولذلك ثار فقهاء السُّنّة ضد هذا التغيير في 382هـ/ 992م فاتخذ محمد بن النعمان بعض العقوبات ضدهم ووطّد

= ويربط د. عمر فروخ وزميلاه تفضيل الشيعة لذلك بثلاثة أمور (التنظيم والسهولة، اتفاق نظرية الإرث مع نظرية الإمامة باعتبار أن الإمامة لا تكون إلا في أبناء الإمام علي بن أبي طالب من فاطمة بنت الرسول محمد، وصلة القرابة باعتبار أن ابنة الرجل أقرب إليه من أبناء أخيه): عمر فروخ وماهر عبد الله وحسان حلاق، **تاريخ العلوم عند العرب**، بيروت (دار النهضة العربية)، ص 113 ـ 114.

(1) للمزيد عن ذلك انظر أحدث ما صدر في هذا المجال: عمر مسقاوي، **نظام الوقف وأحكامه الشرعية والقانونية**، دمشق (دار الفكر) 2010، ص 142.

(2) أبو عمر محمد بن يوسف الكندي المصري، كتاب **ولاة مصر** ويليه كتاب تسمية قضاتها، بيروت (مؤسسة الكتب الثقافية) 1987، ص375 ـ 377، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، القاهرة (دار إحياء الكتب العربية) 1968، ج 2، ص147.

التشريع الجديد[1]. ومن ناحية أخرى فإنّ انتساب السلالة الحاكمة والدولة إلى أولاد الإمام علي بن أبي طالب من فاطمة الزهراء كان يحمل في حدّ ذاته دلالة معيّنة قد تكون قد تركت أثرها في هذا المجال، أي في دور أوضح للمرأة في أعلى هرم المجتمع الجديد.

فالمعطيات التي توفرها لنا المصادر تشير أيضًا إلى دور ملموس للمرأة في هذا المجال، وبالتحديد لبعض زوجات الخلفاء الفاطميين، حيث لدينا مشاركة واضحة في الحياة العامة مع بناء المنشآت الدينية والتعليمية (جوامع ومدارس إلخ) مع العلم أن بعضهن كنّ في الأصل جواري جئن من بيئات وثقافات مختلفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زوجة الخليفة الفاطمي كانت تحظى بالاحترام وتختصّ بعدة ألقاب تعبّر عن ذلك مثل «الملكة» و«السيدة» و«الجهة العالية» و«الجهة المحترمة»[2].

ومع أن بعض المصادر العربية قد تبالغ أحيانًا إلا أن ما تنقله عن ثروات النساء في الطبقة الحاكمة للدولة الفاطمية قد

---

(1) عبد المنعم ماجد، **تاريخ الخلافة الفاطمية**، عمان (دار الفكر) 2011، ص205.

(2) تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، **الخطط المقريزية**، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، القاهرة (مكتبة مدبولي) 1997م، ج 2، ص168 و189. ومن هذا نجد أن أم الخليفة المستنصر قد أعطت لنفسها في رسالة لها إلى الملكة أروى في اليمن لقب «السيدة الملكة والدة الإمام المستنصر أمير المؤمنين»: عبد المنعم ماجد، **السجلات المستنصرية**، القاهرة (دار الفكر العربي) 1954، ص 169 ـ 170.

يعبّر عن بعض الواقع على الأقل. فقد كانت للنساء في الطبقة الحاكمة مخصّصات سنوية مالية وعينية بالإضافة إلى ما يوزّع عليهن من قبل الخلفاء في المناسبات المختلفة[1]، بالإضافة إلى استحقاقهن نسبة جيدة من الميراث حسب الفقه الشيعي. فقد توفيت «سيدة الملك» أخت الخليفة المعزّ لدين الله (341 ـ 365هـ/ 952 ـ 975م) في خلافة أخيها وتركت «ثلاثمائة صندوق من الذهب العين، ومن الجواهر والياقوت خمسة ويبات»، مع أنها كانت «أزهد الناس في الدنيا لا تأكل إلا من ثمن غزل يديها»[2]، كما أن عبدة ورشيدة ابنتا الخليفة المعزّ خلفتا ثروة خيالية[3]، وكذلك الأمر مع «ست الملك» أو «ست النصر» أخت الخليفة الحاكم بأمر الله (386 ـ 411هـ/ 996 ـ 1020م) وابنته «ست مصر»[4]. ولكن مثل هذه الثروات الكبيرة

---

(1) د. ناريمان عبد الكريم أحمد، **المرأة في العصر الفاطمي**، القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1993، ص 45.

(2) محمد بن أحمد بن إياس الحنفي، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1982، ج 1، ص 196.

(3) عندما توفيت عبدة سنة 442هـ/ 1050م تركت ثروة كبيرة تتمثل في خزائن كثيرة للحلي والجواهر والأقمشة الفاخرة حتى بلغ الشمع الذي ختم به على خزائن ثروتها أربعين رطلًا وكتبت بطائق المتاع التي أحصيت فيه ثروتها في ثلاثين رزمة من الورق، وتركت رشيدة عند وفاتها ثروة قُدّرت بمليون وسبعمائة ألف دينار بالإضافة إلى الجواهر والحلي: القاضي الرشيد بن الزبير، **كتاب الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله، الكويت (المطبعة الحكومية) 1984، ص240 ـ 242.

(4) أحمد، **المرأة في العصر الفاطمي**، ص57 ـ 58.

للنساء في الطبقة الحاكمة كانت تتكشف مع وفاتهن، بينما كانت بعضهن فقط تكشف عن مثل هذه الثروات بما تنفقه على المنشآت الدينية والتعليمية وغيرها خلال حياتها.

ويلاحظ هنا أن هذا الحضور للمرأة في رأس هرم الدولة الفاطمية كان موجودًا في موطنها الأصلي، أي قبل فتح مصر وبناء القاهرة كعاصمة جديدة للدولة الفاطمية، وليس له علاقة بما كان موجودًا في الدولة العباسية المجاورة. فزوجة المعز لدين الله (341 ـ 365 هـ/ 952 ـ 975م) وأم الخليفة العزيز بالله (365 ـ 386هـ/ 975 ـ 996م) التي كانت تشتهر بلقب «السيدة المعزية» و«أم الأمراء» كانت جارية في المغرب تحولت إلى «أم ولد» مع اختلاف المصادر حول أصولها. ولكن الملفت للنظر أن «السيدة المعزية»، التي كانت تسميها المصادر أحيانًا «تغريد» وأحيانًا «درزان» أو «درزارة»[1]، كان لها شأن في السياسة والتجارة والمجتمع. فالمقريزي يقول إنّ الخليفة المعز كان يتشاور معها في بعض أمور السياسة، كما أنها كانت تشتغل في التجارة مع مصر، حيث كان لها وكيل في القاهرة يبيع الجواري اللواتي ترسلهن من المغرب[2].

(1) المقريزي، **الخطط**، ج 3، ص 325 والمقريزي، **اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا**، تحقيق محمد حلمي، القاهرة (لجنة إحياء التراث) 1971، ج 1، ص 236.

(2) المقريزي، **الخطط**، ج 2، ص 37.

ومع هذه المكانة التي كانت لـ «السيدة المعزية» في السلطة والثروة فقد برزت أيضًا في المجتمع من خلال إنفاقها على بناء المنشآت الدينية وتقديم المساعدة للفقراء. ويلاحظ هنا أن هذا الإسهام لـ «السيدة المعزية» برز بعد وفاة زوجها وخلال خلافة ابنها العزيز حيث بنت في 366 هـ/ 976 م «جامع القرافة»، الذي استمد اسمه لكونه بني في جوار القرافة الكبرى خارج القاهرة، والذي كان ثاني جامع يبنى في القاهرة الفاطمية بعد الجامع الأزهر. ولم يكن «جامع القرافة» للصلاة فقط بل كان يقام به السماط في «ليالي الوقود»[1] ويقدم الصدقة للفقراء وأهل الأربطة[2]، كما وألحق بهذا الجامع طاحون لطحن أقوات الفقراء وسبيل للماء[3].

وقد اشتهرت آنذاك أيضًا «السيدة العزيزية» أو زوجة الخليفة العزيز بالله (365 ـ 286 هـ/ 975 ـ 996م)، التي تشير المصادر إلى أنها كانت جارية رومية حازت على مكانة مؤثرة لدى الخليفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن «السيدة العزيزية» كانت مسيحية على المذهب الأرثوذكسي، ولذلك فقد اتسمت سياسة زوجها الخليفة بالتسامح الديني وتمكنت

---

(1) المقصود هنا ليلة أول رجب وليلة نصف رجب وليلة أول رمضان وليلة نصف رمضان، وكانت توقد فيها المشاعل وتخرج الكواكب إلى قصر الخليفة الفاطمي: عبد المنعم ماجد، **نظم الفاطميين ورسومهم في مصر**، القاهرة (مكتبة الإنجلو المصرية) 1985، ص 120 ـ 122.

(2) المقريزي، **الخطط**، ج 3، ص 327 .

(3) المقريزي، **الخطط**، ج 3، ص 330.

من أن تقنع زوجها بتعيين أخ لها مطرانًا في القدس وآخر مطرانًا في القاهرة[1].

ويرتبط باسم الخليفة العزيز بالله ابنته الأثيرة إليه سلطانة، التي كانت قد ولدت في المغرب وجاءت إلى مصر مع جدها المعز لدين الله، والتي اشتهرت لدى المصريين لاحقًا بلقب «ست الملك» أو «ست النصر». وتشير المصادر إلى أن أباها كان يقدّرها ولا يردّ لها طلبًا، كما أنها تمتعت بثروة كبيرة حتى إن الإقطاعات التي منحت لها كانت تغلّ مئة ألف دينار في السنة[2]. ولما توفي أبوها وتولى أخوها الصغير في الحادية عشرة من عمره الخلافة بلقب الحاكم بأمر الله (386 ـ 411هـ/ 996 ـ 1020م) كانت هي في الأربعين وكانت توصف بكونها «مدبرة غزيرة العقل» أو «من النساء المدبرات»[3]. ونظرًا لصغر سنه وتأثره بالحاشية في البلاط فقد اتخذ الحاكم بأمر الله سلسلة إجراءات أغضبت المصريين، منها تقريبه للأتراك والبربر وتشديده على النساء حتى إنه أمر أخيرًا بعدم خروجهن من البيوت سواء في النهار أو في الليل. ويبدو أن هذه الإجراءات التي أثارت ضده المصريين من رجال ونساء أدّت إلى خلاف

(1) محمد عبد الله عنان، **الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية**، القاهرة ـ الرياض (الخانجي ـ الرفاعي) 1983، ص 44 .

(2) المقريزي، **اتعاظ الحنفا**، ج 2، ص 33.

(3) جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة**، القاهرة (المؤسسة المصرية العامة) ج 4، ص177؛ ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج 1، ص 209 .

بينه وبين أخته سلطانة، وربما كان من أسباب الخلاف أيضًا قيام الحاكم بأمر الله بنقل ولاية العهد من ابن شقيقها الصغير علي إلى ابن عمه عبد الرحيم في 404هـ/ 1013م. وقد وصل هذا الخلاف إلى مصادرة عقاراتها وحتى اتهامها بالفجور مما دفعها إلى التخلص منه بواسطة عبدين ثم أخفت الأمر لعدة أيام لتتخلص من ولي العهد عبد الرحيم أيضًا وترتب لابن أخيها الصغير علي تولّي الخلافة وهو ابن ستة عشر عامًا بلقب الظاهر (411 ـ 427هـ/ 1020 ـ 1035م)، ولذلك «كانت عمّته ست النصر هي القائمة بأمور دولته»(1).

---

(1) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج 1، ص 211. وللمزيد حول ست الملك انظر: د. عيسى العزام، **دور ست الملك السياسي والاداري**، مجلة **«التاريخ والمستقبل»**، جامعة المنيا عدد كانون الثاني/ يناير 2003، ص227 ـ 241، أمين فرشوخ، **ست الملك**، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، عدد 215، بيروت 2005.

Lev Yaacov, **«The Fatimid Princess Sitt al- Mulk», Journal of Semitic Studies** vol.XXXII (2), Oxford, 1987. pp. 319-328.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن شخصية ست الملك جذبت اهتمام الكتّاب منذ منتصف القرن العشرين، إذ نشرت سنية قراعة في 1946 بالقاهرة أول كتاب عنها بعنوان «ست الملك الفاطمية» ثم تناولها الكاتب سمير سرحان في مسرحية «ست الملك» التي نشرها في 1978م وقدمها المسرح القومي في السنة ذاتها ثم أعيدت طباعتها حوالي عشر مرات حتى الآن، كما دخلت مؤخرًا في المعاجم التي تتحدث عن أشهر النساء في التاريخ الإسلامي: سليم البواب، **مئة أوائل من النساء**، دمشق (دار الحكمة) 1986م، ص 410، أحمد خليل جمعة، **نساء من التاريخ**، دمشق (دار اليمامة) 1997م، ص 38.

ومع هذا الانقلاب في البلاط استردت سلطانة العقارات التي صودرت لها ومارست السلطة على نحو غير مسبوق حتى وفاتها في 415هـ/ 1024م حتى أصبح لقبها «ست الملك» يعبّر عن واقع الحال، حيث إنها «أطلقت النساء للخروج من منازلهن والتصرف في أمورهن... ورتّبت الأمور ترتيبًا أصلحها وهذّبها»[1]. ومع أن المصادر تروي الكثير عن ثروتها وأنها كانت «كثيرة البرّ والصدقة على المساكين»[2] إلا أننا لا نعرف لها بعد ما بنته من منشآت لها علاقة بذلك.

وقد تكرّر مثل هذا الأمر في عهد ابنه الخليفة المستنصر بالله الذي حكم ستين سنة (427 ـ 487هـ/ 1035 ـ 1094م) نظرًا لأنه كان في السابعة حين تولى الحكم، ولذلك فقد لعبت والدته المسمّاة رصد دورًا كبيرًا في الصراع على السلطة. وكانت رصد جارية سوداء أسرت قلب الخليفة الظاهر فولدت له المستنصر وجمعت في عهد ولدها الطويل الثروة والقوة بعد أن جلبت العبيد السود (السودان) لتواجه بهم العسكر الأتراك مما أدّى إلى صراع متواصل على السلطة، وانتهى بها الأمر إلى القبض عليها والاستيلاء على ثروتها الكبيرة[3].

(1) المقريزي، **اتعاظ الحنفا**، ج 2، ص 33.
(2) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج 1، ص 211 ـ 212؛ أبو بكر بن عبد الله بن أيبك الدواداري، **الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية**، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة (المعهد الألماني للآثار الشرقية) 1961م، ص300.
(3) المقريزي، **اتعاظ الحنفا**، ج 2، ص 279، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج 5، ص14.

ولكن «علم الآمرية» أو «جهة مكنون» زوجة الخليفة الآمر بأحكام الله (495 ـ 524هـ/ 1001 ـ 1030م) التي لم تذكر المصادر أصولها كانت الأشهر في مجال الوقف على المنشآت الدينية والاجتماعية. فقد بنت أولًا في 526هـ/ 1031م «مسجد الأندلس» شرق القرافة الصغرى[1]، ثم بنت في 527هـ/ 1033م «مسجد السيدة رقيّة» الذي اتخذ مشهدًا على سبيل الرؤيا للسيدة رقية بنت الإمام علي بن أبي طالب[2]، والذي لم يبق منه سوى الإيوان الشرقي. ويلاحظ هنا أن المصادر اللاحقة قد سكتت عن اسم بانيته لكونها امرأة، باستثناء الإشارة العابرة التي أوردها المقريزي في «الخطط»[3]، والتي أكدتها الكتابات على التابوت الخشبي وعلى المحراب المتنقل المحفوظ في متحف القاهرة التي تقول إنه «أمر بعمل هذا الضريح المبارك الجهة الكريمة الآمرية.. في سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة»[4]. وبالإضافة إلى ذلك تذكر المصادر أن «علم الآمرية» قد بنت أيضًا رباطًا للعجائز والأرامل في القاهرة[5].

---

(1) أحمد فكري، **مساجد القاهرة ومدارسها**، القاهرة (دار المعارف) 1965م ج1، ص 103 ـ 104، إبراهيم شبوح، **عمارة عواصم الخلفاء الفاطميين**، ص 156.

(2) إبراهيم شبوح، المصدر السابق، ص 156.

(3) المقريزي، **الخطط**، ج 3، ص 656.

(4) سعاد ماهر، **مساجد مصر**، ج 1، ص 295 ـ297.

(5) أحمد فكري، **مساجد القاهرة ومدارسها**، ج 1، ص 103.

وكانت الزوجة الأخرى للخليفة الآمر بأحكام الله، التي تزوجها لاحقًا، ولذلك اشتهرت بلقب «جهة الدار الجديدة»، ممن أنفقن بعض ثروتهن للمنشآت الدينية. فقد بنت في 522هـ/ 1028م مسجدًا إلى جوار سقاية ابن طولون اشتهر باسم «مسجد النارنج» الذي سمي بذلك لأن نارنجه كان لا ينقطع[1].

وفي عهد الخليفة الحافظ لدين الله (525 ـ 544هـ/ 1130 ـ 1149م) قامت زوجته الأولى التي اشتهرت بلقب «جهة ريحان»[2] ببناء مسجد في القرافة الكبرى دعي باسمها (مسجد جهة ريحان) في 522هـ/ 1128م، الذي تمّ تجديده في 542 هـ/ 1147م[3]، كما قامت زوجته الأخرى التي كانت جارية مغنية واشتهرت بلقب «جهة بيان» ببناء مسجد آخر عرف باسم مسجد جهة بيان[4].

وبالإضافة إلى زوجات الخلفاء فقد برزت في هذا المجال أيضًا بعض زوجات الوزراء، الذين لعبوا دورًا متزايدًا في النصف الثاني من حياة الدولة الفاطمية. ومن هؤلاء كانت

(1) المقريزي، **الخطط**، ج3، ص 651، سعاد ماهر، **مساجد مصر**، ج 1، ص 295 ـ 297.

(2) كان لكل زوجة من زوجات الخليفة شخص مؤتمن يطلق عليه «الأستاذ»، ولذلك كانت الزوجة تشتهر باسم «الأستاذ» الذي يقوم على خدمتها: **اتعاظ**، ج 1، ص 411 .

(3) المقريزي، **الخطط**، ج 3، ص 657.

(4) المقريزي، المصدر السابق، ج 3، ص 657.

بلارة زوجة ابن السلار الوزير السنّي في عهد الخليفة الظافر بالله (544 ـ 549هـ/ 1149 ـ 1154م)[1] ووالدة الأمير عبّاس الصنهاجي الذي تولى الوزارة بعده في 548هـ/ 1153م، ولذلك اشتهرت بلقب «أم عبّاس». وقد بنت «أم عبّاس» في 547هـ/ 1152م مسجدًا دعي باسمها (مسجد أم عبّاس) غرب القرافة الكبرى[2].

(1) سيف الدين أبو الحسن علي بن السلار الكردي كان ثاني وزير سني يتولى منصب الوزارة بعد رضوان بن ولخشي (521 ـ 533هـ/ 1127 ـ 1133م)، وقد عرف باهتمامه في نشر المذهب السنّي فأنشأ أول مدرسة على المذهب الشافعي في الإسكندرية ومقاومته للصليبيين الساعين إلى الاستيلاء على عسقلان آخر ما بقي للفاطميين في بلاد الشام ومبادرته للاتصال بأمير حلب نور الدين زنكي لإقامة جبهة مشتركة ضد الصليبيين. ولكن ابن السلار قتل بترتيب من ابن زوجته الأمير عباس في 548هـ/ 1153م، وبذلك فسح له المجال لتولي الوزارة بعده وتمكن الصليبيون من الاستيلاء على عسقلان. محمد سهيل طقوش، **تاريخ الفاطميين في شمال أفريقيا ومصر وبلاد الشام**، بيروت (دار النفائس) 2001، ص 412 ـ 416.

(2) المقريزي، **الخطط**، ج 3، ص 655.

ـ 3 ـ
أوقاف النساء ودورها في النهضة العلمية الجديدة خلال العهد السلجوقي/الزنكي بدمشق 468 ـ 570هـ/ 1075 ـ 1174م

يعتبر دخول السلاجقة بقيادة السلطان طغرل بك إلى بغداد بدعوة من الخليفة العباسي القائم بأمر الله في محرم 447هـ/ 1055م للتخلص من حكم البويهيين مؤشرًا لمرحلة جديدة في المشرق، حيث برزت فيها جوانب سياسية ودينية وثقافية جديدة[1]. ومن ذلك بروز دور أوضح للمرأة في الطبقة الحاكمة والمجتمع، وهو ما يتمثل في مشاركتها بالوقف الذي يعكس ثروة ومكانة المرأة في المجتمع. ويبدو هذا بشكل واضح في دمشق التي أصبحت عاصمة لكيان سلجوقي بعد عدة قرون من التهميش والتدمير.

وكانت دمشق بعد انهيار الدولة الأموية في 132هـ/ 750م وانتقال عاصمة الدولة العباسية الجديدة إلى بغداد

(1) لمزيد عن التغيرات التي طرأت على المنطقة بعد وصول السلاجقة انظر: أرشيد يوسف، **سلاجقة الشام والجزيرة في الفترة ما بين 435 ـ 570هـ**، عمان 1988م، محمد سهيل طقوش، **تاريخ السلاجقة في بلاد الشام**، بيروت (دار النفائس) 2002.

تراجعت لتصبح مركزًا لولاية عباسية ثم لتصبح مجالًا للصراع بين الخلافة العباسية والخلافة الفاطمية الجديدة التي نشرت نفوذها في بلاد الشام وحتى العراق خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة[1]. وقد تمكن الجيش الفاطمي في 358هـ/ 969م من دخول دمشق، التي عانت كثيرًا من الصراع العباسي الفاطمي حتى إنه لم يبق فيها أي أثر عمراني عباسي أو فاطمي[2]. وكان ألب أرسلان (455 ـ 465 هـ/ 1063 ـ 1072م) بعد أن خلف عمه طغرل بك في بغداد اهتم بتخليص بلاد الشام من الفاطميين وترك فيها بعض جيشه بقيادة أتسز بن أوق لهذه المهمة. وفي هذا السياق توجه أتسز أولًا إلى الرملة فالقدس في 465هـ/ 1073م وضغط على دمشق من كل الجهات حتى تمكن من دخولها في 468هـ/ 1075م وقطع الخطبة عن الخليفة الفاطمي المستنصر وجعلها للخليفة العباسي المقتدي[3].

---

(1) للمزيد عن هذا ونتائجه انظر:
محمد جمال الدين سرور، **النفوذ الفاطمي في بلاد الشام والعراق في القرنين الرابع والخامس بعد الهجرة**، ط 2 القاهرة (دار الفكر العربي) 1959م.

(2) دوروتيه زاك، دمشق: **تطور وبناء مدينة شرقية إسلامية**، ترجمة قاسم طوير، دمشق (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى) 2005م، ص 34.

(3) ابن كثير، **البداية والنهاية**، تحقيق علي شيري، بيروت (دار إحياء التراث العربي) 1988، ج 12، ص 138، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، عُني بمراجعة أصوله نخبة من العلماء، بيروت (دار الكتاب العربي) 1983م، ج8، ص 132.

وقد برز اهتمام السلاجقة بدمشق خلال عهد السلطان ملكشاه (465 ـ 485 هـ/ 1072 ـ 1092م) بتعيين أخيه تتش عليها، الذي تولى الحكم فيها بلقب «تاج الدولة» خلال 471 ـ 488هـ/ 1078 ـ 1095م، حيث أصبحت عاصمة لكيان يمتد من بانياس إلى حماة في الشمال. وإلى هذه الفترة من الحكم السلجوقي يبدأ في البروز دور أوضح للمرأة من خلال الوقف الذي يعتبر مؤشرًا لثروة ومكانة المرأة في المجتمع. ويلاحظ هنا أن هذا الدور للمرأة يبدو في القمة (الأسرة الحاكمة السلجوقية)، وهو ما يتفق مع التقاليد التركية القديمة التي تعطي المرأة مكانة في الإدارة والسياسة والحرب[1].

ويقترن هذا الدور مع تولي دقاق بن تتش للحكم في دمشق خلال 488 ـ 497هـ/ 1095 ـ 1104م، التي شهدت فيها دمشق توسعًا عمرانيًا مع نشوء ثلاثة أحياء جديدة خارج الأسوار (حي العقيبة شمال باب الفراديس وحي الشاغور جنوب الباب الصغير وحي قصر حجاج خارج باب الجابية) وتأسيس أولى البيمارستانات والمدارس[2]، وهي الفترة التي برزت فيها أمّه المشهورة بلقب «صفوة الملك» وأخته زمرد خاتون التي لعبت دورًا أكبر بسبب تعدد زواجها وحكم أولادها.

---

(1) Amy Singer, **Constructing Ottoman Benaficense: An Imperial kitchen in Jerusalem**, New York (SU of New York) 2002, pp.86-87.

(2) زاك، دمشق، ص 35.

وكان الأتابك طغتكين قد تقدم وتزوج أم دقاق «صفوة الملك» وتلقّب بـ «ظهير الدين» وأصبح له نفوذ كبير حتى وفاة دقاق في 497هـ/ 1104م. وقد أوصى دقاق بناء على طلب والدته «صفوة الملك» للأتابك طغتكين أن يتولى الحكم مؤقتًا إلى أن يكبر ابنه تتش الصغير الذي لم يتعدّ عمره السنة. وقد بقي الأمر كذلك إلى أن توفي تتش الصغير فجأة في 497هـ/ 1104م، حيث تولى طغتكين الحكم بلقب «الأمير» بعدما ذهب إلى بغداد واحتفى به السلطان السلجوقي هناك وأصدر منشورًا قلّده «إمارة الشام» عام 509هـ/ 1115م[1].

وقد بقي الأمير طغتكين خلال حكمه في دمشق منشغلًا بالصراع مع الفرنجة إلى أن توفي في 522هـ/ 1128م، فورثه ابنه بوري الذي تزوج أخت الأمير الراحل دقاق زمرد خاتون وتلقّب بـ «تاج الملك». وبعد وفاته في 526هـ/ 1132م تولى الحكم ابنه إسماعيل الذي تلقب بـ «شمس الملوك»، ولكن أمه زمرد خاتون لم تكن على وفاق مع سياسته ما بين الفرنجة والسلاجقة فقامت بالتخلص منه في 529هـ/ 1135م بعد أن كاتب عماد الدين زنكي للقدوم إلى دمشق. وقد تولى الحكم بعده الابن الآخر لزمرد خاتون محمود الذي تلقّب بـ «شهاب الدين». وخلال فترة حكمه

(1) انظر نص المنشور في ابن القلانسي، **تاريخ دمشق**، تحقيق د. سهيل زكار، دمشق 1983، ص 308 ـ 314.

529 ـ 533هـ/ 1134 ـ 1138م انشغل إسماعيل بصدّ عماد الدين زنكي الذي شدد حصاره على دمشق بعد أن تمكن من السيطرة على حمص ثم على بعلبك[1].

وفي هذا الوضع سعى زنكي إلى التقارب السياسي مع شهاب الدين محمود فتزوج من والدته زمرد خاتون وزوّجه بابنته مقابل تخليه عن حمص. ولكن ابنها محمود تعرض للقتل على يد غلمانه في 533هـ/ 1139م فورثه أخوه محمد بلقب «جمال الدين» الذي فوّض أمور الدولة إلى الأتابك معين الدين أنر. وقد قامت زمرد خاتون بتحريض زنكي على الأخذ بالثأر لابنها محمود فجاء دمشق وحاصرها عدة شهور. ومع الموت المفاجىء لمحمد في 534هـ/ 1139م آل الحكم إلى ابنه الصغير آبق الذي لقّب بـ «مجير الدين»، وذلك تحت رعاية الأتابك أنر الذي تخلى للصليبيين عن بانياس مقابل مساعدتهم لفك حصار زنكي عن دمشق[2].

وبعد انسحاب زنكي واغتياله في 541هـ/ 1146م اضطربت أحوال زوجته زمرد خاتون حيث لم يعد يطيب لها العيش في بلاد الشام فذهبت إلى مكة المكرمة وجاورت هناك

(1) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8، ص 345 ـ 346.
وللمزيد حول ذلك انظر: إحسان عباس، **تاريخ بلاد الشام في عهد الأتابكة والأيوبيين 490 ـ 650هـ**، عمان (لجنة تاريخ بلاد الشام) 1998م، ص 101 ـ 105.
(2) ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ج 8، ص 364.

حتى قلّ ما بيدها إلى أن ماتت فقيرة في 557هـ/ 1162م بعد أن رفضت أن تسترجع أي شيء من أوقافها الكثيرة[1].

وقد حاول محمود بن زنكي الذي تلقب بـ «نور الدين» أن يتقرّب من الرجل القوي في دمشق (الأتابك أنر) فتزوج من ابنته الخاتون عصمة الدين. ولكن بعد وفاة أنر برز آبق بن محمد ليسترد حكمه ويوطد علاقته بالفرنجة، مما دفع محمود بن زنكي لحصار دمشق حتى تمكن من دخولها بمساعدة وسط فرح السكان والعسكر في 549هـ/ 1154م[2].

وخلال الحكم السلجوقي/الزنكي في دمشق، الذي جاء بعد الحكم الفاطمي، يلاحظ اهتمام الحكام الجدد على نشر الإسلام السنّي من خلال المنشآت الجديدة (المدارس) التي بنوها ضمن أوقافهم، وتوفير الخدمات المختلفة للمحتاجين في المجتمع من خلال المنشآت الجديدة التي بنيت في دمشق لأول مرة. وفي هذا السياق يلاحظ هنا إسهام غير مسبوق للمرأة في هذا المجال، وذلك مع الأسماء التي مرّت معنا حتى الآن (أم دقاق وزمرد خاتون والخاتون عصمة الدين).

وهكذا فقد شيّد الأمير دقاق أول بيمارستان في دمشق في 490هـ/ 1104م، كما أنه بنى أول خانقاه بالإضافة إلى مسجد دفن فيه[3]. وقد أسّست في عهده أيضًا أول مدرسة سنية على

---

(1) ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرناؤوط، دمشق (دار ابن كثير) 1985، ج 4 ص 178.

(2) عباس، **تاريخ بلاد الشام**، ص 128.

(3) زاك، **دمشق**، ص 35.

المذهب الحنفي، ألا وهي المدرسة الصادرية، في جوار الباب الغربي للجامع الأموي[1]. وقد أسست فيما بعد أول مدرسة للشافعية (المدرسة الأمينية) في 514هـ/ 1120م[2]، كما أُسست أول مدرسة للحنابلة (المدرسة الشريفية) في 536هـ/ 1141م[3].

وفي هذا السياق فقد كان لوالدة الأمير دقاق إسهامها، حيث أضافت إلى المجمع العمراني الذي بناه ولدها تربة دفنت فيها بعد وفاتها في 513هـ/ 1119م[4].

---

(1) أنشأ هذه المدرسة عام 491هـ/ 1105م شجاع الدولة صادر بن عبد الله، ودرّست فيها نخبة من العلماء، وقد أدرك الشيخ عبد القادر بدران خلال جولاته على مدارس دمشق في منتصف القرن العشرين من هذه المدرسة بعض صحنها مع تربة في الجانب القبلي، ولكن حتى هذا زال مع التنظيم العمراني لغربي الجامع الأموي في 1985:
عبد القادر بدران، **منادمة الأطلال ومسامرة الخيال**، دمشق (المجمع العربي للتأليف والدراسات والنشر) 1986، ص 178 ـ 179، زاك، **دمشق**، ص 35.

(2) أنشأ هذه المدرسة أمين الدولة كستكين بن عبد الله عام 524هـ ووقف عليها الكثير من الأوقاف حتى كانت تسمى «حق الذهب» لكثرة أوقافها. وعلى الرغم من اغتصاب أوقافها وبعض مجالها العمراني إلا أنها استمرت حتى الآن في دورها التعليمي:
بدران، **منادمة الأطلال**، ص86 ـ 87.

(3) أنشأ هذه المدرسة الشيخ عبد الوهاب بن أبي الفرج الحنبلي قبل وفاته في 536هـ بالقرب من الجامع الأموي، وهو الذي كان أبوه (أبو الفرج) قد نشر المذهب الحنبلي في القدس ودمشق. ويبدو أن أوقافها التي تحدث عنها النعيمي (توفي927هـ) في كتابه «الدارس في تاريخ المدارس» قد اغتصبت ثم اغتصبت المدرسة ذاتها حتى ضاعت آثارها:
بدران، **منادمة الأطلال**، ص234.

(4) ابن أيبك الصفدي، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت (دار إحياء التراث) 2000، ج 4 ص 143.

ولكن الإسهام الأكبر في هذا المجال كان لأخت الأمير دقاق صفوة الملك زمرد خاتون. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصادر تذكر عنها أنها سمعت الحديث عن أبي الحسن علي بن قيس واستنسخت الكتب وحفظت القرآن الكريم[1]. ولذلك لا يعد من المستغرب اهتمامها بنشر العلم من خلال الأوقاف التي أقامتها في ضاحية دمشق، فيما كان يعرف بصنعاء دمشق حيث بنت هناك «المسجد الكبير»[2]، كما بنت هناك المدرسة التي اشتهرت باسمها (المدرسة الخاتونية البرانية) والتي وصفها الصفدي في وقته بأنها «من كبار مدارسهم وأجودها معلومًا»[3].

وقد ذكر ابن شداد في كتابهِ «الأعلاق الخطيرة» أن تاريخ وقف المدرسة الخاتونية كان في 526هـ/ 1131م، وقد أوقفتها صفوة الملك على العالم المعروف علي البلخي الذي كان أول من درّس فيها ثم جاءت بعده كوكبة من العلماء المعروفين الذين حرص على ذكرهم بالترتيب : فخر الدين القاري وابنه

(1) الذهبي، **العبر في حوادث من غبر**، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، بيروت (دار الكتب العلمية) 1985، ج 3 ص 27.

(2) كانت صنعاء قرية ما بين دمشق والمزة، وحين زارها ياقوت الحموي وجد المسجد ولم يجد القرية: «صنعاء قرية على باب دمشق دون المزة مقابل مسجد خاتون، خربت وهي اليوم مزرعة وبساتين»:
ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، بيروت (دار الفكر) د.ت، ج 3، ص 429.

(3) ابن أيبك الصفدي، **أمراء دمشق في الإسلام**، تحقيق صلاح الدين المنجد، دمشق (المجمع العلمي العربي) 1955، ص 20.

نجم الدين القاري والقاضي شرف الدين عبد الوهاب الحوراني وقاضي القضاة صدر الدين سليمان المشهور وعز الدين عبد العزيز وفخر الدين موسى بن هلال الذي بقي فيها حتى 647 هـ/ 1249م[1]. وممن درّس فيها بعد هؤلاء الشيخ جلال الدين الخبازي الذي تحدث عنه ابن كثير في وفيات 691هـ/ 1291م[2]، وقاضي القضاة شمس الدين الحريري وقاضي القضاة صفي الدين البصروي وقاضي ملطية الشريف شمس الدين والقاضي بدر الدين أبو نويرة[3]. وكان من أواخر من درّسوا فيها قاضي القضاة صدر الدين بن الأدمي الذي توفي في 816هـ/ 1413م[4]. وقد بقيت هذه المدرسة من أشهر وأجمل مدارس دمشق حتى القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي حين زارها البدري (توفي 894هـ/ 1489م) وقال عنها «وهي من أعاجيب الدهر، يمرّ بصحنها نهر بانياس ونهر القنوات على بابها، ولها شبابيك تطل على المرجة، وبها ألواح من الرخام لم يسمح الزمان بنظيرها»[5]. وقد استمرت

---

(1) ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة**، ج 1 ـ 2، تحقيق سامي الدهان، دمشق (المعهد الفرنسي للدراسات العربية) 1956، ص 40.

(2) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج 13، ص 39.

(3) المصدر السابق، ج 4، ص 106.

(4) النعيمي، **الدارس في أخبار المدارس**، تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت (دار الكتب العلمية) 1990م، ج 1، ص 387، ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دمشق 1986م، ج 9، ص 192.

(5) أبو البقاء عبد الله بن محمد البدري المصري الدمشقي، **نزهة الأنام في محاسن الشام**، القاهرة (المطبعة السلفية) 1341هـ/ 1923م، ص 77.

هذه المدرسة قائمة حتى السنوات الأخيرة للدولة المملوكية إذ إن العلموي المعاصر يذكر أن نائب الشام المملوكي سيباي كان أول من خرّب هذه المدرسة وأخذ رخامها ليبني به مدرسته (المدرسة السيبائية) مقابل باب الجابية التي أنجزها في 921هـ/ 1515م[1]، ثم تواصل التعدي عليها حتى لم يبق لها أثر[2].

أما الخاتون عصمة الدين زوجة نور الدين بن زنكي فقد اشتهرت بتقواها واهتمامها بالفقراء. وقد ورد في المصادر أنها نامت ليلة عن وردها فأصبحت غاضبة، ولذلك فقد أمر زوجها نور الدين بضرب الطبلخانات في القلعة وقت السحر لتوقظ المستغفرين بالأسحار، وهو ما بقي معمولًا به حتى نهاية الحكم المملوكي[3]. وفيما يتعلق باهتمامها بالعلم والعلماء نقل أبو شامة عن العماد الكاتب قوله عنها إنها كانت «متمسكة من الدين بالعروة الوثقى، ولها أمر نافذ ومعروف وصدقات ورواتب للفقهاء وإدارات، وبنت للفقهاء والصوفية بدمشق مدرسة ورباطًا»[4]. وقد بنت

(1) بدران، **منادمة الأطلال**، ص 168.

(2) بدران، المصدر نفسه، ص 168.

(3) ابن قاضي شهبة، **الكواكب الدرية في السيرة النورية**، تحقيق محمود زايد، بيروت (دار الكتاب الجديد) 1971، ص 55.

(4) أبو شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، **الروضتين في أخبار الدولتين**، بيروت (دار الجيل) د.ت، ج 2، ص 66 ـ 67.

الخانقاه الذي عرف باسمها (الخانقاه الخاتونية) في ظاهر دمشق[1]، كما بنت في 570هـ/ 1174م مدرسة للحنفية في قلب دمشق بالقرب من البيمارستان الذي بناه زوجها (البيمارستان النوري)، ولذلك عرفت بـ «المدرسة الخاتونية الجوانية» تمييزًا عن الأولى. ويذكر ابن شداد أن من جملة من درّس بها والده حجة الإسلام ثم بعده فخر الدين الحواري إلى أن توفي ثم ولده حتى وفاته ومن بعده ولده الآخر تاج الدين محمد وناب عنه بها نجم الدين خليل بن علي الحموي إلى أن توفي ثم ولده شمس الدين علي إلى سنة 644هـ/ 1246م، وتولاها من بعده القاضي عز الدين السنجاري إلى وفاته في 647 هـ/ 1249م فوليها ابنه كمال الدين عبد اللطيف إلى أن استولى التتار على دمشق 658هـ/ 1260م[2]. وقد بقيت هذه المدرسة تقوم بدورها حتى نهاية الحكم المملوكي، حيث ذكر العلموي أن فخر الدين القدسي استولى عليها وبنى مكانها بيتًا له[3].

---

(1) بنيت الخانقاه الخاتونية خارج باب النصر في أول الشرف القبلي على نهر بانياس، حيث بني إلى جوارها لاحقًا جامع تنكز في 717هـ/ 1317م، واندثرت فيما بعد: زاك، **دمشق**، ص 34.

(2) ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة**، ج 2، ص 205.

(3) بدران، **منادمة الأطلال**، ص 168.



ـ 4 ـ

أوقاف النساء في دمشق
خلال العصر الأيوبي ودورها في الحياة العلمية
570 ـ 658هـ/ 1174 ـ 1260م

من بين الرحالة الذين جابوا العالم الإسلامي من المغرب إلى المشرق عرف ابن جبير (ت 614هـ/ 1217م) بدقة ملاحظاته التي أعطت ما دوّنه قيمة خاصة حتى إن «رحلة ابن جبير» غدت مصدرًا معتبرًا في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي[1].

ومن بين الرحالة الكثر الذين زاروا دمشق خلال تلك الفترة لفت انتباه ابن جبير خلال وجوده في دمشق أمر لم يلحظه ولم يسجله في بقية المدن التي زارها، ألا وهو مشاركة المرأة بشكل ملحوظ في الأوقاف الجديدة التي كانت تقام هناك. وهكذا فقد سجل ابن جبير عن دمشق «ومن النساء

(1) للمزيد عن ابن جبير وأهمية رحلته كمصدر لدراسة تلك الفترة انظر: نخبة من الكتاب، **الغرب بعيون عربية**، الكويت (كتاب العربي) 2005، ص 170 ـ 171.

الخواتين ذوات الأقدار من تأمر ببناء مسجد أو رباط أو مدرسة وتنفق منها الأموال الواسعة وتعين من مالها الأوقاف»[1]

ويمكن القول هنا إنه لدينا تطور جديد بدأ مع الأسرة الزنكية وبرز بوضوح مع وجود الأسرة الأيوبية في الحكم (570 ـ 658هـ/ 1174 ـ 1260م) وهو يتمثل ببروز المرأة في المجتمع على نحو غير مألوف. في العصر السلجوقي/ الزنكي بدمشق 468 ـ 569هـ/ 1071 ـ 1174م برزت بقوة في الحياة العامة صفوة الملك الست زمرد خاتون، أخت الملك دقاق وزوجة عماد الدين زنكي. فقد بنت في 526هـ/ 1132 في ضاحية دمشق الغربية المدرسة الخاتونية البرانية التي كان لها شأن كبير بين مدارس دمشق خلال عدة قرون[2]. وفي نهاية هذا العهد برزت الخاتون

(1) ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، قدم لها وعلق عليها إبراهيم شمس الدين، بيروت (دار الكتب العلمية)، 2003م، ص214.

(2) يذكر النعيمي (توفي 927هـ) بالاستناد إلى مصادر العصر(ابن شداد، ابن الأثير، ابن كثير، ابن خلكان، ابن عساكر إلخ) كبار العلماء الذين درّسوا في هذه المدرسة خلال القرون الثلاثة اللاحقة (6 ـ 8 هـ/ 12 ـ 15م). وقد زارها البدري في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي ووصفها بأنها «من أعاجيب الدهر... وفيها من ألواح الرخام ما لم يسمح الزمان بمثلها». وقد نقل النعيمي عن العلموي الذي جاء بعد البدري أنها استمرت حتى نهاية العصر المملوكي وأن أول من خربها وأخذ رخامها نائب الشام سيباي لبناء مدرسته المعروفة في دمشق (المدرسة السيبائية) التي لا تزال موجودة:
عبد القادر النعيمي، **الدارس في تاريخ المدارس**، تحقيق: جعفر الحسيني، القاهرة (مكتبة الثقافة الدينية)، 1988م، ج1، ص 502 ـ 507. عبد القادر بدران، **منادمة الأطلال ومسامرة الخيال**، دمشق (المجمع العربي للتأليف والدراسات والترجمة) 1986، ص 167 ـ 168.

عصمة الدين زوجة السلطان نور الدين بن زنكي، التي تعتبر صلة الوصل في هذا المجال بين العصرين حيث إنها تزوجت لاحقًا السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد أن دخلت دمشق في دولته الجديدة، حيث تنسب إليها المدرسة الخاتونية الجوانية[1].

أما خلال العصر الأيوبي فقد أصبح لأميرات هذه الأسرة حضور ملحوظ في الحياة الاجتماعية والعلمية، حيث شاع الآن لقب «خاتون» (السيدة ذات المكانة) و«خواتين» للتعبير عما أصبحت تشغله المرأة الأيوبية في المجتمع، وخاصة فيما أصبحت تقوم به من بناء المنشآت ذات النفع العام للمجتمع كالمدارس والأربطة ووقفها على ذوي الحاجة. ويبدو أن الخلفية الإثنية للأكراد كانت تساعد على ذلك، أي في عدم حجب المرأة عن الحياة العامة[2].

ويمكن القول هنا إن هذه الطفرة في مشاركة المرأة في الوقف بدمشق هي جزء من الطفرة العامة في الوقف التي شهدتها دمشق خلال حكم الأسرة الأيوبية، والذي انعكس على

---

(1) يذكر النعيمي وغيره أن هذه المدرسة منسوبة أو موقوفة على الخاتون عصمة الدين، إذ إن أخاها سعد الدين مسعود بن أنر زوج ربيعة خاتون بنت أيوب هو الذي بناها وأوقفها على أخته:
النعيمي، **الدارس**، ج 1، ص 507.

(2) ف.ف. مينورسكي، **الأكراد ملاحظات وانطباعات**، ترجمة وتحقيق معروف خزنة دار، بيروت (دار الكاتب ـ رابطة كاوا للثقافة الكردية) 1987، ص 106 ـ 108.

نهضة ملموسة في الحياة العلمية. فقد شهدت دمشق آنذاك إنشاء الكثير من المدارس، التي لا تزال معظمها شامخة تذكر بما كان لها من دور في الحياة العلمية كالمدرسة العادلية الكبرى والمدرسة العادلية الصغرى إلخ[1].

وإذا استثنينا الدافع الديني/السياسي الذي يذكر عادة، وهو حرص آل آيوب على نشر المذهب السنّي في بلاد الشام ومصر بواسطة المدارس الكثيرة التي أقاموها هنا وهناك[2]، فإن الدافع الرئيس يتمثل في تكوين الأسرة الحاكمة ذاتها، وفي تكوين دمشق ذاتها كمركز من مراكز العلم في المنطقة.

---

(1) للمزيد عن النهضة الجديدة في الحياة العلمية بدمشق خلال العصر الأيوبي انظر: د. حسن شميساني، **مدارس دمشق في العصر الأيوبي**، بيروت (دار الآفاق الجديدة)، 1983م.

(2) فيما يتعلق بدمشق تحديدًا فقد لاحظ ابن جبير أنه خلال وجوده بدمشق في السنوات الأولى للحكم الأيوبي (ربيع الآخر 580هـ/ تموز 1184م) أن «للشيعة في هذه البلاد أمور عجيبة، وهم أكثر من السنيين بها، وقد عمروا البلاد بمزاجهم، وهم فرق شتى منهم الرافضة، وهم السبابون، ومنهم الإمامية والزيدية... ومنهم الإسماعيلية والنصيرية»: ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص217 ـ 218.
ولذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن أولى المدارس السنّية في دمشق قد أسست قبيل العصر الأيوبي بقليل، بينما تكاثرت جدًّا في عصرهم. فقد أُسست أول مدرسة للحنفية (المدرسة الصادرية) قبل 495هـ/ 1104م، وفي 514هـ/ 1120م أُسست أول مدرسة للشافعية (المدرسة الأمينية) بينما أُسست أول مدرسة للحنابلة (المدرسة الشريفية) في 536هـ/ 1141م:
دوروتيه زاك، **دمشق: تطور وبناء مدينة مشرقية إسلامية**، ترجمة قاسم طوير، دمشق (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى) 2005، ص 35 ـ 36.

فقد عرف عن أفراد الأسرة الأيوبية من ملوك وأمراء اهتمامهم بالعلم ورعايتهم للعلماء.فتاج الدين بوري أخو صلاح الدين كان شاعرًا وترك ديوانًا وكذلك كان الأفضل ابن صلاح الدين، كما كان للملك الناصر ابن الملك المعظم والأمجد بهرام شاه بن فرخشاه والمنصور بن عمر ابن شاهنشاه أدب وشعر حسن[1].

أما فيما يتعلق برعاية العلم فقد لاحظ ذلك ابن جبير وقال عن دمشق إن «كل مسجد يستحدث بناؤه أو مدرسة أو خانقاه يعين لها السلطان أوقافًا تقوم بها وبساكينها والملتزمين بها، وهذه أيضًا من المقاصد المخلدة»[2]. ولذلك فقد تمنى ابن جبير على أبناء المغرب أن يتوجهوا إلى دمشق لطلب العلم حيث «يجد الأمور المعينات كثيرة، وأولها فراغ البال من أمر المعيشة»[3].

وإذا عدنا إلى إسهام المرأة في الوقف في هكذا مدينة نجد أن الأميرات من الأسرة الأيوبية قد بادرن منذ البداية إلى المشاركة بدورهن في إنشاء المدارس وغيرها من المنشآت. ويكفي أن تذكر هنا بعض هذه الأميرات وما قمن به في هذا المجال بدمشق:

---

(1) للمزيد عن ذلك انظر: شميساني، **مدارس دمشق**، ص 27 ـ 28.
(2) ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص214.
(3) المصدر السابق، ص222.

- عصمة الدين خاتون زوجة صلاح الدين يوسف بن أيوب، التي بنت المدرسة الخاتونية الجوانية عام 570هـ/ 1174م وأوقفت عليها ما يكفي[1].

- حظ الخير خاتون زوجة شاهنشاه بن أيوب، أخي صلاح الدين، التي بنت المدرسة الفرخشاهية (على اسم ابنها فرخشاه) سنة 579هـ/ 1183م[2].

- الست عذراء بنت شاهنشاه بنت أيوب، التي بنت

---

(1) بنيت هذه المدرسة للحنفية قرب البيمارستان النوري الذي لا يزال قائمًا (متحف تاريخ العلوم عند العرب الآن)، ولكنها خربت مع مرور الزمن وبني مكانها بيت. النعيمي، **الدارس في تاريخ المدارس**، ج1، ص507.

(2) بنيت هذه المدرسة للشافعية والحنفية خارج دمشق بالشرف الشمال الأعلى، مقابل التكية السليمانية (المتحف الحربي الآن)، وشيدت إلى جوارها تربة الواقفة وقد دعيت بـ «الفرخشاهية» نسبة إلى ولدها الملك فرخشاه بن شاهنشاه بن أيوب، وقد تعرضت المدرسة إلى أضرار إلى أن تدخلت مديرية الآثار في نهاية القرن العشرين ورممت ما بقي منها، ولكن ثبتت خطأ اسم الواقف فرخشاه بدلًا من أمه: النعيمي، **الدارس**، ج1، ص561؛ بدران، **منادمة الأطلال**، ص190، أكرم حسن العلبي، **خطط دمشق**، دمشق (دار الطباع) 1989م، ص 206.

(3) بنيت هذه المدرسة للشافعية والحنفية في حارة الغرباء بالقرب من المدرسة القجماسية وقد استمرت إلى مطلع القرن العشرين حين زراها الباحث بدران (ت 1346هـ) خلال جولته على المدارس بدمشق فوجدها قد تحولت إلى بيت وتحول مقر قبرها إلى زاوية: النعيمي، **الدارس**، ج1، ص373؛ عبد القادر بدران، **منادمة الأطلال ومسامرة الخيال**، دمشق (المجمع العربي للتأليف والدراسات والترجمة)، 1986م، ص128.

المدرسة العذراوية سنة 580هـ/ 1184م، وأوقفت عليها ما يكفيها[1].

- ست الشام زمرد بنت أيوب، أخت صلاح الدين، التي بنت أولًا المدرسة الشامية البرانية قبل 582هـ/ 1186 ثم المدرسة الشامية الجوانية عام 628هـ/ 1230م وأوقفت عليها ما يكفي من الأوقاف[2].

- ربيعة خاتون بنت أيوب، أخت صلاح الدين، التي بنت

---

(1) بنيت المدرسة البرانية حوالي 582هـ/ 1186م، خارج السور في محلة العقيبة الكبرى، وكانت كما وصفها ابن شداد «من أكبر المدارس وأعظمها وأكثرها فقهاء وأوقافًا»، وقد وجدها بدران حين زارها قد تحولت إلى مدرسة ابتدائية لوزارة المعارف آنذاك، وقد خضعت المدرسة في 1988م إلى ترميم وأزيلت بعض الدور التي بنيت عليها. أما المدرسة الشامية الجوانية فقد كانت دارًا لست الشام تقع إلى الجنوب من المارستان النوري وقد حولتها إلى مدرسة للشافعية وأوقفت عليها الأوقاف الكافية، وحين زارها بدران وجد بابها وعليه نقش بالوقف «هذه مدرسة الخاتون الكبيرة الأجلة عصمة الدين ست الشام أم حسام الدين بنت أيوب بن شادي رحمها الله، أبدتها وقفًا على الفقهاء والمتفقهين من أصحاب الإمام الشافعي...»، وقد خُلع هذا النقش لاحقًا لطمس ما يذكر بالمدرسة: بدران، **منادمة الأطلال**، ص104، 156.

(2) بنيت المدرسة الصاحبية للحنابلة على سفح جبل قاسيون في المحلة الجديدة (الصالحية) التي نشأت آنذاك وانتشرت فيها مدارس الحنابلة، وقد تعرضت لضرر بليغ نتيجة لهجوم تيمورلنك على دمشق 803هـ/ 1400م، وتحولت بعدها إلى مسجد: النعيمي، **الدارس**، ج1، ص79؛ بدران، **منادمة الأطلال**، ص237.

المدرسة الصاحبية حوالي 628هـ/ 1230م، وأوقفت عليها ما يكفيها[1].

- خديجة خاتون بنت الملك المعظم عيسى ابن الملك العادل الأيوبي، التي بنت المدرسة المرشدية عام 650هـ/ 1252م وأوقفت عليها ما يكفيها[2].

- بابه خاتون بنت أسد الدين شيركوه بن أيوب، التي أوقفت دارها الكبيرة لتكون مدرسة اشتهرت باسم «المدرسة العادلية الصغرى» عام 655هـ/ 1257م[3].

ويعنينا من هذه المدارس التي كان لها دورها في الحياة العلمية، والتي لا يزال بعضها قائمًا في دمشق، الأخيرة منها

---

(1) بنيت المدرسة المرشدية للحنابلة في محلة الصالحية في جوار دار الحديث الأشرفية، وحين زارها النعيمي وجد كتاب وقفها منقوشًا على بابها «هذا ما أوقفت الست الجليلة عصمة الدين خديجة خاتون بنت السلطان المعظم...» ولكن حين زارها بدران كان البناء ما يزال قائمًا ولكن المدرسة قد اختلت وتحولت إلى دور للسكن: النعيمي، **الدارس**، ج1، ص576؛ بدران، **منادمة الأطلال**، ص200.

(2) بنيت المدرسة داخل باب الفرج، وبالتحديد جنوب المدرسة الدماغية والعمادية، أي في شمال سوق العصرونية الحالي، ونقل بدران عن الذهبي أن المدرسة تعرضت لأضرار خلال هجوم التتر على دمشق خلال 699هـ/ 1299م، كما أنها تعرضت إلى حريق في مطلع القرن العشرين، وحين زارها بدران (قبل 1364هـ) كان قد بقي منها حجرتان في مدخلها وبركة ماء في ساحتها وإيوانان اتخذ أحدهما للصلاة والثاني لإقراء الأولاد القرآن الكريم: النعيمي، **الدارس**، ج1، ص368؛ بدران، **منادمة الأطلال**، ص127؛ محمد كرد علي، **خطط الشام**، ج6، ص86.

(المدرسة العادلية الصغرى) التي اندثرت ولكن بقيت وقفيتها تعبر عما كانت عليه في ذلك الوقت.

ومع أن بعض المدارس الأخرى قد نجت من الاغتصاب والاندثار كما هو الأمر مع كثير من مدارس دمشق، إلا أننا نفتقد كتب الأوقاف أو الوقفيات المتعلقة بها، التي تساعد على معرفة ما كانت تقدمه المدارس في ذلك الوقت.

ومن المعروف أن كتب الوقف أو الوقفيات تعتبر مصدرًا مهمًّا للتعرف على ما كان يدرس في تلك المدارس وعلى العاملين فيها، وعلى ما كان يقدمه الوقف للمدرسين أو للطلاب على مدار العام أو في مناسبات خاصة. ومن حسن الحظ أن وقفية بابه خاتون قد اكتشفت مؤخرًا وتنشر محتوياتها للمرة الأولى[1].

ويلاحظ هنا أولًا أن هذه المدرسة (التي اشتهرت باسم «العادلية الصغرى» تمييزًا لها عن «العادلية الكبرى» التي تحتضن ضريح الملك العادل) قد خصصت للمذهب الشافعي الذي أخذ ينشر في دمشق مع الحكم الأيوبي، حيث إنها تتحدث حصرًا عن «المدرس الشافعي» و«الإمام الشافعي» فيها. وفيما يتعلق بالطلبة أو «المتفقهين» كما تسميهم الوقفية فإنهم كانوا يقسمون إلى ثلاث طبقات حسب مستواهم الدراسي،

---

(1) وجدت هذه الوقفية وغيرها الزميلة د. أسماء رمضان في أحد دفاتر الطابو بأرشيف رئاسة الوزراء باستنبول (دفتر رقم 303) وقدمت لي نسخة منها، فلها جزيل الشكر على ذلك.

إضافة على وجود عشرين يتيمًا يشرف عليهم «مؤدب الأيتام»، وإلى جانب المدرس والمعيد، الذي يساعد المدرس في التدريس، «ومؤدب الأيتام» لدينا الإمام والمؤذن والفراش والبواب الذين حددت لهم الواقفة مخصصات كافية.

ويلاحظ هنا أن هذه المخصصات كانت نقدية وعينية، فقد خصصت الواقفة للمدرس في كل شهر مئة درهم من الفضة وثمانية أكيال[1] من القمح، بينما خصصت للمعيد أربعين درهمًا في الشهر وثلاث غراير[2] من القمح. أما الطلبة أو «المتفقهون» الذين يدرسون في المدرسة فقد حددت لهم المخصصات حسب طبقاتهم أو مستواهم الدراسي. فأفراد «الطبقة العليا» كانوا يأخذون عشرين درهمًا في الشهر ورطلًا[3] من الخبز في كل يوم، وأفراد «الطبقة الوسطى» كانوا يأخذون خمسة عشر درهمًا في الشهر وثلثي رطل من الخبز كل يوم، بينما كان «المبتدئون» يأخذون عشرة دراهم في الشهر وثلثي رطل من الخبز في اليوم.

وبالمقارنة مع الطلاب أو «المتفقهين» كان في المدرسة

---

(1) الكيل الدمشقي كان يساوي 1/ 12 من الغرارة أو 17 كغ: فالتر هنتس، **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، ترجمة كامل العسلي، عمان (الجامعة الأردنية) 1970، ص 70.

(2) الغرارة الدمشقية كانت تتألف من 12 كيلًا أو مدًّا دمشقيًا، أي 204,5 كغم: هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص64.

(3) الرطل الدمشقي كان يساوي 6000 درهم أو 1,85 كغم: هنتس، **المكاييل والأوزان**، ص33.

أيضًا عشرون من الأيتام الذين كانوا يحظون برعاية خاصة. فقد خصّص لكل واحد منهم نصف رطل من الخبز يوميًا وملبوس بدن على مدار العام يشتمل على طاقية وجبة وثلاثة قمصان وكوفيتين وسروال ومداس ودراعة لكل واحد منهم.

ومن ناحية أخرى يلاحظ في الوقفية أن الواقفة كانت حريصة على صرف مبالغ إضافية في شهر رمضان سواء لأجل توفير اللحم في وجبات رمضان أو لأجل الإنارة لإحياء ليالي رمضان. وبالإضافة إلى ذلك فقد خصصت الواقفة أيضًا خمسة رؤوس من الأغنام لعيد الفطر وخمسة أخرى لعيد الأضحى لكي تذبح وتفرق على العاملين والطلاب في المدرسة.

وفي الواقع إن ما قامت به الأميرات أو الخواتين بدمشق خلال العصر الأيوبي يفوق ما ورد ذكره هنا، إذ إنه فتح هذا المجال لمشاركة أخريات أيضًا[1].ولكن يلاحظ هنا أن النماذج المذكورة إنما تؤكد على أن نساء الأسرة الحاكمة الجديدة (الأيوبية) قد شاركن بشكل ملفت للنظر في الحياة العلمية التي تميزت بها دمشق خلال العصر الأيوبي، وذلك من خلال المدارس العديدة التي بنتها في أنحاء متفرقة من دمشق والتي كان لها دورها في استقطاب العلماء للتدريس فيها وفي جذب الطلبة للدراسة فيها.

---

(1) للمزيد عن أوقاف المرأة في دمشق خلال العصر الأيوبي انظر: عودة الشرعة، **أوقاف المرأة في دمشق في العصر الأيوبي**، تقديم محمد م. الأرناؤوط، دمشق (دار الحصاد) 2011م.



ـ 5 ـ
إسهام النساء في الوقف خلال الدولة الرسولية باليمن 616 ـ 858هـ/ 1228 ـ 1454م

مقدمة

يتميّز التاريخ الوسيط لليمن بتتابع الدول المختلفة التي ظهرت فيه منذ عهد الخليفة العباسي المأمون (198 ـ 218هـ/ 813 ـ 833م)، وذلك ابتداء من دولة بني زياد 205 ـ 402 هـ/ 821 ـ 1012م[1]، ودولة بني نجاح التي تعود أصولهم إلى الحبشة 403 ـ 555هـ/ 1013 ـ 1150م والتي برزت في نهايتها الملكة أم فاتك النجاحي (توفيت 546 هـ/ 1142م) خلال عهد ابنها فاتك 540 ـ 555هـ/ 1136 ـ 1150م[2]، وهي التي عاصرت الدولة الصليحية في اليمن 439 ـ 532 هـ/ 1045 ـ 1138م

(1) للمزيد عن دولة بني زياد انظر: أحمد حسين شرف الدين، **اليمن عبر التاريخ**، ط 3، الرياض 1980، ص 188 ـ 189.

(2) للمزيد عن دولة بني نجاح انظر: محمد عيسى الحريري، **معالم التطور السياسي في دولة بني نجاح باليمن وعلاقتهم بالصليحيين**، الكويت (دار القلم) 1984.

التي قامت باسم الخلافة الفاطمية في مصر والتي انتهت بحكم السيدة أروى الصليحي 492 ـ 532هـ/ 1099 ـ 1038م[1]. وعلى عكس الدولة الصليحية كانت دولة بني مهدي 553 ـ 569هـ/ 1158 ـ 1174م حنفية المذهب وتطرفت في موقفها من المذاهب الأخرى حتى استجار بعض أشراف اليمن بالخليفة الفاطمي العاضد الذي أمر وزيره صلاح الدين الأيوبي بنجدتهم[2].

وقد أرسل صلاح الدين أخاه توران شاه على رأس جيش تمكن من دخول زبيد في 569هـ/ 1174م ليؤسس بذلك دولة بني أيوب في اليمن التي استمرت حتى 626هـ/ 1126م. وخلال عهد هذه الدولة برز آل رسول الذين خدموا الدولة الأيوبية في مصر وأسّس أحدهم (عمر بن علي بن رسول) دولة بني رسول في اليمن التي استمرت خلال 626 ـ 858هـ/ 1229 ـ 1454م.

ومع بروز الدور السياسي للمرأة في بعض الدول السابقة (حالة الملكة أم فاتك والملكة أروى الصليحي)

---

(1) للمزيد عن الدولة الصليحية و«الملكة أروى» انظر: حسين بن فيض الله الهمداني، **الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن**، ط 3، بيروت (منشورات المدينة) 1986م، فاطمة المرنيسي، **السلطانات المنسيات نساء رئيسات في دولة الإسلام**، ترجمة جميل معلا وعبد الهادي عباس، دمشق (دار الحصاد) 1994، ص 195 ـ 229.

(2) في ذلك الحين كان صلاح الدين الأيوبي وزيرًا للخليفة الفاطمي العاضد لدين الله، وبقي في هذا المنصب حتى 567هـ/ 1171م.

إلا أن اليمن عرف نهضة اجتماعية وثقافية في الدولتين المتداخلتين (دولة بني أيوب ودولة بني رسول) تذكّر بما عرفته بلاد الشام في الدولتين المتداخلتين الزنكية والأيوبية، وبالتحديد فيما يتعلق بإقبال الطبقة الحاكمة الجديدة (الكردية والتركية) على الوقف وإسهام المرأة في ذلك، وهو ما أدى إلى ازدهار الحياة العلمية في البلاد.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن دولة بني أيوب قد اتصفت، كما هو الأمر مع مثيلتها في بلاد الشام، باهتمام حكامها بالعلم والعلماء والإقبال على الوقف لنشر العلم في البلاد. ونظرًا لأن توران شاه لم يبق سوى سنة في اليمن فإنّ الوجود الحقيقي لدولة بني أيوب لم يبدأ إلا مع وصول الأخ الآخر لصلاح الدين سيف الإسلام طغتكين ابن أيوب واستقراره في اليمن 579 ـ 594هـ/ 1184 ـ 1194م، الذي اشتهر بعلمه وتقديره للعلماء، إذ كان كما يصفه المؤرخ ابن الدّيبع (توفي 944هـ/ 1537م) أنه «كان فقيهًا له مقروءات ومسموعات»[1]. وجاء بعده ابنه إسماعيل الملقب بالمعز 594 ـ 599هـ/ 1194 ـ 1204م الذي يعتبر أول من بنى المدارس في اليمن، حيث بنى أولًا «المدرسة السيفية» (نسبة إلى أبيه سيف الإسلام) في تعز ثم «مدرسة

---

(1) عبد الرحمن بن علي الدّيبع، **الفضل المزيد في بغية المستفيد في أخبار زبيد**، تحقيق د. يوسف شلحد، صنعاء (مركز الدراسات والبحوث اليمني) 1983، ص 84.

الميلين» في زبيد[1]. ويقول عنه المؤرخ ابن الدّيبع إنه «كان شاعرًا له ديوان شعر كله جيد»[2].

ومع قتل الملك المعز على يد العسكر الأكراد عام 599هـ/ 1204م آل الأمر إلى الأتابك سنقر الذي أصبح الآن الأتابك لابن سيف الإسلام وهو طفل صغير باسم الناصر، الذي بنى بدوره مدرسة كبيرة في زبيد خصّصت للمذهب الحنفي[3]. ولما تعرّض الناصر بدوره للقتل في محرم 611 هـ/ أيار 1214م أصبحت أم الناصر «مدبرة للملك ستة أشهر»[4]، إلى أن وصلت الأخبار إلى مصر فقام الملك العادل بإرسال حفيده الملك المسعود على رأس جيش كبير إلى اليمن في أواخر 611هـ/ نيسان 1215م، حيث تزوج ابنة الأتابك سنقر المعروفة ببنت جوزة التي أصبح لها شأن في الدولة[5].

---

(1) ابن الدّيبع، **بغية المستفيد**، ص 84 ـ 85. ونظرًا لأنه في بداية الحكم العثماني لليمن قام الأمير إسكندر موز عام 945 هـ بتجديد بعض عمارة هذه المدرسة وأوقف عليها المزيد فقد أصبحت تشتهر باسم «المدرسة الإسكندرية»: عبد الرحمن بن عبد الله الحضرمي، **زبيد مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ**، دمشق (المركز الفرنسي للدراسات اليمنية بصنعاء والمعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق) 2000، ص 153.

(2) ابن الدّيبع، **بغية المستفيد**، ص 85.

(3) اشتهرت هذه المدرسة أيام المؤرخ ابن الدّيبع باسم «مدرسة ابن دحمان» أو «المدرسة الدحمانية» نسبة إلى الفقيه المعروف محمد بن إبراهيم بن دحمان الذي كان أول من درّس فيها والذي جاء بعده علي بن عمر بن محمد بن دحمان : الحضرمي، **زبيد**، ص 155.

(4) ابن الدّيبع، **بغية المستفيد**، ص 86.

(5) المصدر السابق، ص 87 وطه حسين عوض هديل، **الحياة الاجتماعية في عصر الدولة الرسولية 626 ـ 858هـ/ 1229 ـ 1454م**، عدن (جامعة عدن) 2010، ص312.

ولما غادر الملك المسعود اليمن بدعوة من والده الملك الكامل ليعطيه دمشق خلفًا لعمه الملك المعظم عيسى الذي توفي آنذاك (624هـ/ 1227م) استناب الأمير عمر بن رسول مكانه، ولكن الملك المسعود توفي في الطريق بمكة المكرمة في 626هـ/ 1229م. وعندما وصل الخبر إلى ابن رسول «أضمر الاستقلال بالملك وأظهر أنه نائب للمسعود» كما يقول الخزرجي (توفي 812هـ/ 1409م) مؤرخ دولة بني رسول[1]، وبذلك وضع أساس الدولة الجديدة التي استمرت حتى 858هـ/ 1454م.

دولة بني رسول واهتمامها بالوقف

فيما يتعلق ببني رسول تختلف المصادر حول أصولهم، وبالتحديد حول كونهم من التركمان أو من الأكراد. فقد أخذ بالأصل التركماني لهم ابن خلدون[2] وابن حجر[3] وابن تغري بردي[4]، بينما أخذ بالأصل

(1) علي بن الحسن الخزرجي، **العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية**، عني بتصحيحه محمد بسيوني، القاهرة (مطبعة الهلال) 1329هـ/ 1911م، ج1 ص46.

(2) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر**، بيروت (دار الكتب العلمية) 1993، ج 5، ص606.

(3) شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ط 2، بيروت (دار الكتب العلمية) 1986، ج4، ص264 ـ 265.

(4) جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، تحقيق محمد محمد أمين، القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1984، ج 2 ص 396.

الكردي لهم المقريزي[1] وهو ما تميل إليه بعض الدراسات الحديثة[2]. ويبدو أن التمييز بين التركمان والأكراد لم يكن واضحًا بدليل أن المؤرخ اليمني المعاصر للحكم الأيوبي وتأسيس دولة بني رسول ابن حاتم اليامي (توفي بعد 702هـ/ 1302م) جمع العنصرين معًا تحت مسمى «الغز» في كتابه «السمط الغالي الثمن في أخبار الملوك من الغز باليمن»[3].

وسواء كانوا من التركمان أو من الأكراد تجمع الروايات على أنهم ينتسبون إلى محمد بن هارون الذي أصبح يشتهر بلقب «رسول» لعمله بنقل الرسائل بين أركان الدولة، سواء من قبل العباسيين حسب الرواية التي تقول إنهم من التركمان أو من قبل الأيوبيين حسب الرواية التي تقول إنهم من الأكراد، حيث برز ابنه علي بن محمد في مصر بخدمة الأسرة الأيوبية الذي انتقل مع أولاده الأربعة (الحسن وموسى وأبي بكر وعمر) إلى اليمن مع سيف الإسلام طغتكين بن أيوب عام 579هـ/ 1183م. وبعد وفاة الوالد تدرج الأولاد في خدمة الدولة

(1) أحمد بن علي المقريزي، **الذهب المسبوك في ذكر من حجّ من الخلفاء والملوك**، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة (مكتبة الخانجي) 1955، ص 79.

(2) محمد بن يحيى الفيفي، **الدولة الرسولية في اليمن: دراسة في أوضاعها السياسية والحضارية 803 ـ 827هـ/ 1400 ـ 1424م**، بيروت (الدار العربية للموسوعات) 2005، ص 31.

(3) محمد بن حاتم بن أحمد اليامي، **السمط الغالي الثمن في أخبار الملوك من الغز باليمن**، تحقيق ركس سمث، لندن (مجموعة جب التذكارية) 1974.

الأيوبية باليمن. ولكن الملفت للنظر هنا أن الملك الأيوبي الأخير المسعود حين أراد السفر إلى الشام استناب الأخ الأصغر عمر بن رسول، ولكن هذا أجابه «لا أفعل حتى تبعد عني أخوتي»، وهو ما حصل[1].

ولكن عمر بن رسول لم يتعجل إعلان الاستقلال عن الدولة الأيوبية بل أخذ يتقرّب من أهل اليمن بأكثر من وسيلة حتى يتمكّن في البلاد. فقد ادعى للأسرة نسبًا يصل إلى جبلة بن الأيهم آخر أمراء الغساسنة الذين تعود أصولهم إلى اليمن. وحسب هذا الادعاء الذي يتبناه الخزرجي دون تحفظ فإنّ ابن الأيهم بعد الحادثة المشهورة له مع الخليفة عمر بن الخطاب لجأ إلى بلاد الروم واستقر هناك، وبعد وفاته انتقل أولاده وأحفاده إلى بلاد التركمان «فأقاموا بينهم وتكلموا بلغتهم وبعدوا عن العرب»، ولما «خرج أهل هذا البيت إلى العراق نسبهم من يعرفهم إلى غسّان ونسبهم من لا يعرفهم إلى التركمان»[2].

ومن ناحية أخرى فقد تحوّل ابن رسول من المذهب الحنفي إلى المذهب الشافعي الذي كانت عليه الأغلبية في اليمن، بناء على رؤية للرسول محمد ﷺ كما زعم وبنى لأتباع

---

(1) ابن الدّيبع، **بغية المستفيد**، ص 87.

(2) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 1 ص 25 ـ 27. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ روايات أخرى تدّعي انتساب شعوب أخرى (الأكراد والشركس والألبان) إلى جبلة بن الأيهم وتوظف ذلك لأغراض سياسية. للمزيد انظر:
محمد م. الأرناؤوط، «**الأصول العربية لبعض الشعوب المسلمة في أوروبا**»، **مجلة «المنارة»**، ج 2، عدد 1، المفرق (جامعة آل البيت) 1997م، ص 65ـ 82.

هذا المذهب ست مدارس (خمسًا في اليمن وواحدة في مكة) وبالإضافة إلى ذلك فقد أخذ يولّي من أقاربه وأعوانه من يثق بهم. وبعد كل هذه الاستعدادات أعلن عمر بن رسول نفسه ملكًا على اليمن في 626هـ/ 1228م وتلقب بالملك المنصور وسكّ النقود باسمه كما أمر الخطباء بذكر اسمه في الخطبة. ومع ذلك فقد رأى ابن رسول أن يستمد الشرعية من الخليفة العباسي في بغداد فوجه كتابًا إلى الخليفة المستنصر في 631هـ/ 1233م يطلب فيه تشريفه بالنيابة، وهو ما حصل عليه في 632هـ/ 1234م[1]. ومع الملك المؤسس للدولة الرسولية نجد اهتمامًا كبيرًا بالعلم والعلماء والوقف عليهم. فقد بنى مدرسة بمكة المكرمة ومدرستين بتعز (الوزيرية والغرابية) ومدرسة بعدن مؤلفة من قسمين الأول للشافعية والثاني للحنفية، ومدرسة للحديث النبوي في تعز، ومدرسة في حي المنسكية من نواحي سهام، و«وقف عليها أوقافًا جيدة تقوم بكفاية الجميع»[2].

ويبدو أن الأصل التركي أو الكردي للأسرة وصعودها في الدولة الأيوبية بمصر جعلها تنشر في اليمن ثقافة جديدة. فقد اهتم ملوك دولة بني رسول بالعلم والعلماء وأنشأوا الكثير من

---

(1) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 1 ص 54 ـ 55؛ ابن أبي مخرمة، **ثغر عدن وتراجم علمائها**، اعتنى به حسن علي عبد الحميد، بيروت ـ عمان (دار الجليل ودار عمار) 1987م، ص 205 ـ 207.

(2) ابن أبي مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ص 210.

المدارس في أرجاء اليمن في إطار الأوقاف الكثيرة التي أقاموها لإدامة هذه المنشآت التعليمية. ومما يعبّر عن ذلك أن الدولة الرسولية كانت من أوائل الدول في العالم الإسلامي التي خصصت للأوقاف ديوانًا خاصًا في عهد الملك المؤيد 696 ـ 721 هـ/ 1297 ـ 1321م يشرف على جميع الأوقاف التي أنشأها آل رسول وغيرهم لضبط أصولها ومصارفها، وهو الذي أشار له في حينه المؤرخ ابن عبد المجيد (توفي 744هـ/ 1343م) في كتابه «بهجة الزمن»[1].

ومن ناحية أخرى فقد كان من الملفت للنظر البروز الواضح للمرأة في الحياة العامة وإسهامها في الحياة العلمية، على نمط ما كان موجودًا في مصر وبلاد الشام، من خلال الأوقاف الكثيرة التي أقامتها في أرجاء اليمن. ومن المفترض في هذه الحالة أن تكون مثل هذه المشاركة للمرأة في الحياة العلمية بواسطة الأوقاف أن تعبّر فيما تعبّر عن تمتعها بثروة تتيح لها مثل هذه المشاركة. ويبدو هذا بوضوح في دولة بني رسول، كما في الدولة الأيوبية في بلاد الشام، حيث إن ملوك الأسرة الحاكمة الجديدة وزوجاتهم وبناتهم كانوا يخصصون جزءًا من ثروتهم لإنشاء الأوقاف الجديدة على المدارس وغيرها من المنشآت الاجتماعية التي تقدم الخدمات المختلفة للمجتمع. ومع إقبال أفراد هذه

(1) تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد، **تاريخ اليمن المسمى بهجة الزمن في تاريخ اليمن**، تحقيق عبد الله محمد الحبشي ومحمد أحمد الشيباني، صنعاء (دار الحكمة) 1988م، ص 185.

الأسرة من رجال ونساء على الوقف على العلم نجد أن مثل هذا الاهتمام قد امتد بدوره ليشمل الحاشية وحتى الجواري.

إسهام المرأة في الوقف

يرتبط إسهام المرأة في الوقف كما مرّ معنا بمكانتها في المجتمع، وبالتحديد في تمكينها من الثروة بواسطة الإرث أو المنصب الذي تتولاه أو العمل الذي تمارسه. وفيما يتعلق بدولة بني رسول فقد حظيت المرأة باحترام حصتها من الإرث في الوقت الذي كانت فيه التقاليد المحلية تحرم المرأة من الإرث بعد زواجها[1]. ومن ناحية أخرى فقد كانت نساء الأسرة الرسولية أكثر نساء عصرهن امتلاكًا للثروة، وهو ما سمح لهن بتخصيص قسم من هذه الثروة لإنشاء الأوقاف الراعية للعلم. وعلى سبيل المثال فقد كانت بنت جوزة أكثر نساء عصرها ثراء نتيجة للأموال التي ورثتها من أبيها الأتابك سنقر، ثم للأموال التي ورثتها عن زوجها الملك المسعود الأيوبي[2]. وخلال الدولة الرسولية كانت المرأة تتولى أحيانًا أعلى المناصب التي تتيح لها في اليمن الوصول إلى الثروة. ومن ذلك أن الملك المنصور نور الدين عمر بن علي لما قسّم الإقطاعات في عهده أقطع إقليم إب لامرأة هي أم الأمير بدر الدين بن فتح الدين[3].

(1) عوض هديل، **الحياة الاجتماعية**، ص 327.
(2) عوض هديل، المصدر السابق، ص 321.
(3) بدر الدين محمد بن حاتم اليامي الهمداني، **السمط الغالي الثمن في أخبار الملوك من الغز باليمن**، تحقيق ركس سمث، لندن 1974، ص 233.

ومع هذه المكانة التي بلغتها المرأة في الدولة الرسولية نجد أنها تحظى بالألقاب نفسها تقريبًا التي عرفت بها خلال الدولة العباسية المتأخرة مثل الجهة والحرة والملكة والخاتون والدار أو الأدر السعيدة[1].

ويبدأ إسهام المرأة في الوقف بالظهور مع مؤسس البيت الرسولي الأمير شمس الدين علي بن رسول، حيث إن زوجته الحرة لؤلؤة بنت يحيى بن أحمد العنسي قامت بإنشاء المدرسة العومانية في ذي جبلة[2]. وقد تواصل هذا الإسهام بزخم أكبر مع ابنة علي بن رسول التي اشتهرت بلقب الدار النجمي (نسبة إلى زوجها نجم الدين بن أبي بكر زكريا) التي بنت عدة مدارس في أرجاء اليمن حتى قال عنها المؤرخ الجندي إنها كانت «من الصالحات المحسنات، ولم تزل هذه الحرة على الطريق المرضي، ليس في ذي جبلة رزق للطلبة غالبًا أو ظاهرًا منذ عصرها إلى عصرنا سنة 729هـ، وأعني بالرزق الأسباب الظاهرة من المدارس والمساجد، إلا منها أو من حاشيتها»[3]. ومن أشهر المدارس التي بنتها «المدرسة النجمية» في ذي جبلة التي أوقفت عليها وقفًا عظيمًا، و«المدرسة الشرفية» (نسبة إلى أخيها شرف الدين) في ذي جبلة و«المدرسة الشهابية»(نسبة إلى أخيها شهاب الدين) في ذي جبلة[4]. ومع كثرة الأوقاف التي

(1) عوض هديل، **الحياة الاجتماعية**، ص 314.
(2) الجندي، **السلوك**، ج 2 ص 172.
(3) المصدر السابق، ج 2 ص 252.
(4) المصدر السابق، ج 2 ص 252 ـ 253.

خصّصتها لهذه المدارس إلا أن سوء إدارتها أدى إلى اندثارها ولم يبق منها سوى «المدرسة الشرفية» التي لا تزال معظم معالمها موجودة حتى الآن[1]. وإلى جنوب هذه المدرسة بنت وصيفة الدار النجمي المعروفة بلقب «زات دارها» مدرسة عرفت باسم «المدرسة الزاتية» وخصّصت لها الأوقاف، وهي من المدارس القليلة التي بنيت في عصر الدولة الرسولية ولا تزال موجودة حتى الآن[2].

ويظهر هذا الإسهام بشكل أوضح خلال عهد مؤسس الدولة الرسولية الملك المنصور عمر بن علي 626 ـ 647هـ/ 1229 ـ 1249م، وبالتحديد مع زوجته الحرة وابنته الدار الشمسي. وتجدر الإشارة إلى أن عمر بن علي كان قد تزوج أولًا بنت الأتابك سنقر بن عبد الله الأيوبي بعد أن توفي عنها الملك الأيوبي المسعود، والتي أنجبت له ولدين (المفضل أبا بكر والفائز أحمد) وبنتين. وكان الأتابك سنقر ممن اهتموا بالعلم والعلماء وأسس لذلك المدرسة الأتابكية في ذي هزيم، التي دفن في جوارها[3]. ولكن الصراع على الحكم بعد اغتيال الملك المنصور، الذي كان فيه للنساء دور أيضًا، انتهى إلى وصول الابن الآخر للمنصور (يوسف) من زوجته الأخرى،

---

(1) د. عبد العزيز بن راشد السنيدي، **المدارس اليمنية في عصر الدولة الرسولية 626 ـ 858هـ/ 1229 ـ 1454م**، الرياض (د.ن) 1424هـ/ 2003م، ص 147 ـ 150.

(2) المصدر السابق، ص 150 ـ 152.

(3) للمزيد عن المدرسة الأتابكية انظر المرجع السابق، ص 73.

الذي تلقب بالملك المظفر[1]. وكان لأمه الحرة ولأخته الشقيقة الدار الشمسي دور في تسهيل وصوله إلى العرش ولذلك كان من الطبيعي أن تبرز أكثر خلال عهده 647 ـ 694هـ/ 1250 ـ 1294م حتى إن الخزرجي يقول عن المظفر إنه «كان يبرها ولا يخالف لها رأيًا»[2].

وعلى حين أن ابن الدّيبع يذكر عن أم الملك المظفر أنها بنت «المدرسة السيفية» الكبرى في زبيد التي عرفت أيضًا بـ «مدرسة أم السلطان»، وهي التي بقيت قائمة حتى نهاية الدولة الرسولية على الأقل[3] فإنّ الخزرجي يتوسع أكثر في الأوقاف التي أنشأتها أخته الدار الشمسي. ويصف الخزرجي الدار الشمسي بأنها «كانت ذات صدقة ومعروف ومآثرها كثيرة». ومن هذه المآثر إنشاؤها للمدرسة المعروفة بالشمسية في مدينة تعز، التي خصصت لها وقفًا جيدًا يغطي نفقات الإمام والمؤذن والقيّم والمدرس والمعلم والطلبة وكذلك الأيتام الذين يتعلمون القرآن[4]. وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأت أيضًا مدرسة أخرى في زبيد عرفت بالشمسية أيضًا، في جنوب سوق

---

(1) انظر تفاصيل ذلك الدور للنساء عند الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 1 ص293 وغيرها.

(2) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**.

(3) عبد الرحمن بن علي بن الدّيبع، **بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد**، تحقيق عبد الله الحبشي، صنعاء (مركز الدراسات والأبحاث اليمني) 1979، ص 82.

(4) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 1 ص 293.

المعاصر، و«أوقفت عليها وقفًا جيدًا يقوم بكفاية المرتبين فيها»[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاهتمام بالعلم والوقف عليه كان يميز أخاها الملك المظفر، حيث أنشأ عدة مدارس منها المدرسة المظفرية في تعز[2].

وفي الواقع إن هذا الاهتمام بالعلم والوقف عليه لدى الأسرة الرسولية قد توطد أكثر مع ما قامت به أيضًا الست مريم زوجة الملك المظفر، التي يصفها الخزرجي بأنها «كانت من عقائل النساء». وقد أنشأت الست مريم عدة مدارس منها المدرسة السابقية في زبيد أو «مدرسة مريم» كما اشتهرت، التي يصفها الخزرجي بأنها: «من أحسن المدارس وصفًا». وقد «رتبت فيها إمامًا ومؤذنًا ومعلمًا وأيتامًا يتلون القرآن ومدرّسًا للفقه على المذهب الشافعي»، و«أوقفت على الجميع وقفًا جيدًا يقوم بكفايتهم»[3] وقد استمرت هذه المدرسة قائمة حتى بعد زوال الدولة الرسولية إذ ورد ذكرها لدى ابن الدّيبع سنة 920هـ/ 1514م[4]. وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأت في الحميراء من مغربة تعز مدرسة أخرى و«وقفت عليها وقفًا جيدًا»، ومدرسة رابعة في ذي عقيب وكذلك دارًا للضيافة (دار مضيف) قبل وفاتها في جمادى الأولى 713هـ آب/ أغسطس ـ

(1) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ص 293.
(2) المصدر السابق، ج 1 ص 276.
(3) المصدر السابق، ج 1 ص 408.
(4) ابن الدّيبع، **الفضل المزيد**، ص 272.

أيلول/ سبتمبر 1313م[1]. ومن هذه المدارس الأخيرة بقيت مدرسة الحميراء قائمة بعملها إلى نهاية الدولة الرسولية وبداية الدولة الطاهرية على الأقل[2].

وإلى جانب زوجة الملك المظفر وأخته فقد برزت بدورها في مجال الوقف ابنته نبيلة أيضًا، التي اشتهرت بمآثرها في اليمن حتى وفاتها في منتصف محرم 718هـ/ آذار/ مارس 1318م، وقد وصفها المؤرخ الخزرجي بأنها كانت «امرأة صالحة تقية بارة بأهلها، محسنة إلى من لاذ بها»[3]. وقد أنشأت نبيلة أيضًا مدرسة في زبيد اشتهرت باسم الأشرفية، إلى الجنوب من مسجد الميلين، و«وقفت على الجميع أوقافًا تقوم بكفاية الكل»[4]. وكانت هذه من المدارس القليلة التي استمرت بعملها بعد زوال الدولة الرسولية، حيث إنها بقيت على الأقل حتى النصف الثاني للقرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي[5].

ويلاحظ هنا أن هذه المدرسة قد سميت على اسم أخيها عمر الذهب الذي تولى الحكم باسم الملك الأشرف خلال 494 ـ 496هـ/ 1295 ـ 1297م. وكان هذا أيضًا يتميز بكونه

(1) ابن الدّيبع، **الفضل المزيد**، ج 1 ص 430.
(2) السنيدي، **المدارس اليمنية**، ص 87.
(3) المصدر السابق، ج 1 ص 430.
(4) المصدر السابق، ج 1، ص 430.
(5) محيي الدين عبد القادر العيدروسي، **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، بغداد (المكتبة العربية) 1934م، ص 306 و 314.

«قد اشتغل بطلب العلم في حياة أبيه حتى برع في كثير من الفنون وشارك فيما سواها وله مصنفات كثيرة في علوم كثيرة». وقد بنى المدرسة الأشرفية في تعز و«رتّب فيها إمامًا ومؤذنًا وقيمًا ومعلمًا وأيتامًا يتعلمون القرآن ومدرّسًا للفقه على مذهب الشافعي وجماعة مثله يقرأون فيها»، و«أوقف على الجميع ما يقوم بكفايتهم»[1].

ومن أشهر النساء اللواتي برزن في الحياة العامة والعلمية خلال الدولة الرسولية لدينا جهة صلاح زوجة الملك المؤيد 696 ـ 721هـ/ 1296 ـ 1321م ووالدة الملك المجاهد 721 ـ 764هـ/ 1321 ـ 1363م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجاهد تولى الملك في الخامسة عشرة، وبسبب عدم خبرته في السياسة ارتكب أخطاء كبيرة أدّت إلى تمرد الجند عليه وحبسه وتنصيب عمه المنصور ملكًا على اليمن في جمادى الآخرة 722هـ/ 1322م، ولكن تدخل والدته أدّى إلى إطلاق سراحه وحبس عمه بدلًا منه[2]. وقد برز دور والدته بشكل خاص حين غاب عن اليمن حوالي السنة قضاها في مصر والكرك محبوسًا خلال 751 ـ 752هـ/ 1350 ـ 1351م[3]، حيث تولت والدته الحكم على أحسن حال إلى أن عاد وبقي

(1) ابن أبي مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ص 213 ـ 214.

(2) انظر تفاصيل ذلك لدى الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، وابن أبي مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ص 171.

(3) المصدر السابق، ج 2 ص 87 ـ 88 وابن أبي مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ص 179 ـ 180.

في الحكم حتى وفاته في 24 جمادى الأولى 764هـ/ 11 آذار/ مارس 1363م. وهكذا يقول المؤرخ الخزرجي عنها خلال توليها للحكم بأنها كانت «القائمة في البلاد فضبطت البلاد وجمعت العساكر ولم يكن في ذلك الوقت الحسن أحسن من تلك السنة خصبًا وأمانًا وعدلًا وإحسانًا». والمهم بالنسبة للخزرجي أنها «كانت تحب العلماء والصلحاء وتكرمهم وتجلهم وتعظمهم وكانت تدور على بيوت الناس تتفقدهم بالعطايا الوافرة». ولذلك حق عليها قول المتنبي:

ولو كانت النساء كما ذكرنا لفضلت النساء على الرجال[1]

وفي الواقع يبدو من سلسلة المنشآت التي أوقفتها والدة الملك المجاهد أنها كانت أكبر واقفة في تاريخ الدولة الرسولية، وفي تاريخ اليمن الإسلامي، حيث بنت عدة مساجد وعدة مدارس وخوانق وعدة سبل في أرجاء اليمن.

فقد بنت أولًا المدرسة الكبيرة المشهورة بالصلاحية في زبيد و«رتبت فيها إمامًا ومؤذنًا وقيمًا ونازحًا للماء ومدرسًا للشرع ومدرسًا للحديث النبوي ومدرسًا للنحو وطلبة في كل فن من الفنون المذكورة ومعلمًا وأيتامًا»، و«أوقفت من خيار ما تملكه ما يقوم بكفاية الجميع»[2]. كما بنت مقابل المدرسة المذكورة خانقاه «رتبت فيها شيخًا ونقيبًا

(1) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 2، ص 118.
(2) المصدر نفسه، ج 2 ص 118.

وفقراء» و«أوقفت عليهم وقفًا جيدًا حسنًا»[1]. ويلاحظ هنا أن الخانقاه، أو «الخانقة» كما يسميها الخزرجي، كانت من المنشآت الجديدة التي انتشرت في مصر مع الدولة الأيوبية[2]. والتي عرفت في اليمن مع الدولة الرسولية ذات الصلة الوثيقة بالدولة الأيوبية كما رأينا.

وبالإضافة إلى ذلك فقد بنت الواقفة مدرسة في قرية المسلب بوادي زبيد، و«جعلت فيها إمامًا ومؤذنًا ونازحًا ومعلمًا وأيتامًا يتعلمون القرآن ومدرسًا على مذهب الإمام الشافعي، ومدرسًا على مذهب الإمام أبي حنيفة. وطلبة في المذهبين»[3].

ويلاحظ هنا أن الواقفة كانت حريصة على أن تكون المدرسة لطلبة المذهبين (الشافعي والحنفي) وهي تذكر هنا بالمذهب الحنفي لآل رسول الذين كانوا عليه عند قدومهم لليمن. وقد بنت الواقفة مدرسة ثالثة في قرية السلامة قرب تعز، و«رتبت فيها إمامًا وخطيبًا ومؤذنًا وقيمًا ونزّاحًا للماء ومعلمًا وأيتامًا يتعلمون القرآن ومدرّسًا للفقه على مذهب الإمام الشافعي ومدرّسًا للحديث وطلبة مع كل مدرس»، و«أوقفت

(1) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 2 ص 118.

(2) للمزيد عن ذلك انظر الخانقاه الأولى «سعيد السعداء» التي أنشأها صلاح الدين الأيوبي في مصر: محمد محمد أمين، **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر** 648 ـ 923هـ/ 1250 ـ 1517م، القاهرة (دار النهضة العربية) 1980م، ص 204 ـ 205.

(3) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 2 ص 119.

على الجميع أوقافًا جيدة نفيسة تقوم بكفايتهم وتزيد»[1]. ويلاحظ هنا في المدارس الثلاث التي أنشأتها الواقفة أنها كانت تتألف من مستويين مختلفين: من مدرسين وطلبة يتعلمون الفقه والحديث، ومن معلمين وأيتام يتعلمون القرآن الكريم فقط. وعلى الرغم من الأوقاف الكثيرة التي خصّصتها لهذه المدارس إلا أنه لم تستمر منها إلا المدرسة الصلاحية حتى نهاية الدولة الرسولية على الأقل، حيث كان من أواخر من درّس فيها المحدّث سليمان العلوي[2].

وإلى جانب المدارس المذكورة والخانقاه فقد أقامت الواقفة كذلك مسجدين، الأول في قرية التريبة بوادي زبيد والثاني في محلة المحلية بمدينة تعز وفيما يتعلق بالمسجد الأول يذكر الخزرجي عن الواقفة أنها «رتبت فيه إمامًا ومؤذنًا وقيمًا ومعلمًا وأيتامًا ودرسة يقرأون القرآن»[3].

وقد برزت في مجال الوقف أيضًا ابنتها فاتن ماء السماء، أخت الملك المجاهد، التي تذكرها المصادر بلقب «جهة فاتن» و«الحرة فاتن». فقد بنت «المدرسة الفاتنية» جنوب باب سهام في زبيد وأنشأت أمامها «السبيل الفاتني»، كما وأنشأت مسجدًا في زبيد بين باب الشبارق والمربع. وقد تميزت

---

(1) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 2 ص 119.
(2) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، بيروت (دار مكتبة الحياة) د.ت، ج 1 ص 257.
(3) الخزرجي، المصدر السابق، ج 2 ص 119.

فاتن عن غيرها بإنشائها لـ «البر المؤيدي» (على اسم والدها) للإنفاق على «الفقراء والمساكين». وقد وصفها ابن الدّيبع بالقول إن «أفعالها في الخير كثيرة»[1].

وبالمقارنة مع ذلك نجد أن ابنها الملك المجاهد قد بزّ غيره في مجال الوقف. ولا يبدو هذا مستغربًا إذا عرفنا أن ابن الدّيبع قد وصفه بأنه كان «أديبًا، فقيهًا، شاعرًا، مشاركًا في عدة من فنون العلم، ويقال إنه أعلم بني رسول»[2]. فقد بنى مدرسة في تعز، حيث دفن فيها و«مدرسة دار العدل» في تعز وثالثة «عظيمة الوقف، جيدة العمرة» في زبيد وغيرها[3] كما وأمر في سنة 740هـ/ 1339م ببناء مدرسة أخرى في مكة المكرمة و«وقف عليها وقوفات جليلة في وادي زبيد ومخلاف اليمن»[4].

وفي مثل هذه الأسرة لا يعد من المستغرب أن تبادر زوجة الملك المجاهد «الحرة آمنة بنت الشيخ الصالح إسماعيل عبد الله الحلبي المعروف بالنقاش» إلى إنشاء مسجد في زبيد عرف بـ «مسجد فوفلة» نسبة إلى المحلة التي بني فيها، كما واشتهر باسم «مسجد المملاح» نسبة إلى سوق الملح الذي كان

(1) ابن الدّيبع، **الفضل المزيد**، ص 100.
(2) المصدر السابق، ص 98.
(3) المصدر السابق، ص 98 ـ 99.
(4) يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد علي، **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور ومراجعة د. مصطفى زيادة، القاهرة (دار الكاتب العربي) 1968م، ج 2 ص 513.

في جواره. ولا يزال هذا المسجد قائمًا في زبيد، حيث أصبح الآن بالقرب من السوق العامة في حارة العلى[1].

ولدينا في الدولة الرسولية واقفة أخرى ذات شأن ألا وهي جهة الطواشي جمال الدين معتب بن عبد الله الأشرف زوجة الملك الأفضل 764 ـ 778هـ/ 1362 ـ 1386م ووالدة الملك الأشرف الذي حكم اليمن خلال 778 ـ 803هـ/ 1386 ـ 1400م. ومن الجدير ذكره هنا ما سجّله المؤرخ المعاصر الخزرجي عن الأول منهما بأنه كان «عالمًا مشاركًا في عدة من فنون العلم»[2]،وما قاله المؤرخ اللاحق ابن أبي مخرمة(توفي 947 هـ/ 1540م) بأنه كان «عارفًا بالفقه والنحو واللغة والأنساب والتواريخ» وأنه بنى مدرسة بتعز وأخرى بمكة المكرمة و«رتب في كل مدرسة إمامًا ومؤذنًا وقيمًا ومعلمًا وأيتامًا يتعلمون القرآن ومدرّسًا في الفقه وجماعة من الطلبة يقرأون العلم» و«أوقف على الجميع وقفًا جيدًا يقوم بكفاية الجميع»[3]، وما يقوله القاضي الأكوع عن الثاني منهما بأنه «آخر سلاطين الدولة الرسولية العظام»[4]. ومن هنا لا يعدّ من المستغرب أن تكون الزوجة والوالدة على هذا النحو وأن تكون آخر الواقفات العظيمات في الدولة الرسولية.

(1) الخزرجي، **زبيد**، ص 79.
(2) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 2 ص 158.
(3) ابن أبي مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ص 139.
(4) القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، **الدولة الرسولية في اليمن 626 ـ 858هـ/ 1228 ـ 1454م**، عدن (جامعة عدن) 2003م، ص 48.

ويصف المؤرخ الخزرجي الواقفة بأنها «كانت امرأة كثيرة الخير، تفعل المعروف كثيرًا على يد غيرها خارجًا عما تتظاهر بفعله من أفعال البر»[1]. ويذكر الخزرجي من «المآثر الدينية» التي أقامتها الواقفة في مدينة تعز «المدرسة المعتبية»، والتي وجد فيها «إمام ومؤذن وقيم ومدرس ومعلم وأيتام يتعلمون القرآن»، بالإضافة إلى «عدة سبل في مقاطع الطرق يردها السارح والرائح»[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المدرسة لا تزال عامرة حتى الآن، وهي تمثّل النمط الثاني من المدارس الرسولية الذي يتكوّن عادة من قبة كبيرة وجناحين[3].

وبسبب مآثرها وأوقافها الكثيرة فقد عمّ الحزن عليها عند وفاتها في 18 صفر 796هـ/ 23 كانون الأول/ ديسمبر 1393م ورثاها جماعة من الشعراء الذين أثبت أسماءهم الخزرجي، كما أثبت في كتابه قصيدة طويلة له في رثائها يقول فيها:

بكتها السما والأرض يوم وفاتها
وأمسى سحاب الأفق أدمعة تسري[4]

ولدينا في أواخر الدولة الرسولية واقفة أخرى ذات شأن ألا وهي زوجة الملك الناصر (803 ـ 827 هـ/ 1401 ـ

(1) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 2 ص 252 ـ 253.
(2) المصدر السابق، ج 2 ص 253.
(3) أحمد محمد هاشم، **من معالم الحضارة في الجمهورية اليمنية**، الرباط (الإسيسكو) 1999م، ص 142.
(4) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ج 2 ص 254.

1426م) «الحرة أم الملوك جهة الطواشي جمال الدين فرحان». ويصف ابن الدّيبع الملك الناصر بأنه «كان محبوبًا عند الناس لفعله الخير»[1]. وقد برزت في عهده زوجته التي يمكن اعتبارها آخر الواقفات العظيمات في الدولة الرسولية. فقد بنت «المدرسة الفرحانية» في زبيد التي لا تزال قائمة، التي تعدّ من أكبر وأهم المدارس الباقية إلى الآن من دولة بني رسول نظرًا لما تتضمنه من عناصر معمارية مهمة ونقوش كتابية وزخرفية خاصة في المسجد التابع لها[2].

(1) ابن الدّيبع، **الفضل المزيد**، ص 108.

(2) المصدر السابق، ص 108.

وانظر الوصف المفصل لها في حالتها الراهنة: السنيدي، **المدارس اليمنية**، ص 131 ـ 136.



- 6 -
وقفية شاهددار زوجة الغازي خسرو بك في سراييفو من القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي

مقدمة

لدينا هنا وقفية نادرة في اللغة العربية تعود إلى منتصف القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، التي تنشر هنا لأول مرة، والتي تعتبر مع غيرها من الوقفيات مصدرًا للتعرف على التطور العمراني المتسارع لسراييفو في ذلك الوقت.

وكانت سراييفو قد نشأت في الولاية الحدودية الجديدة التي أقامها العثمانيون على طرف البوسنة في منتصف القرن الخامس عشر، واستمدت اسمها من السراي الذي أقامه حوالي 1450م الوالي الأول عيسى بك الذي يشتهر لذلك بلقب «مؤسس سراييفو». ولكن النواة الحقيقية للمدينة الجديدة كانت منشآت الوقف الجديد الذي أقامه عيسى بك قبل 1462م، أي قبل الفتح العثماني للبوسنة في 1463م، والذي اشتمل على حمام وسوق وزاوية إلى جانب الجامع الذي أقامه باسم السلطان محمد الفاتح[1].

---

(1) للمزيد حول ذلك انظر: محمد موفق الأرناؤوط، **دور الوقف في نشوء** =

وبعد «مؤسس سراييفو» جاء الوالي المعروف للبوسنة خسرو بك، الذي كان له الدور الكبير في تطور سراييفو من خلال وقفه الكبير الذي أنشأه خلال 1530 ـ 1541م. وكان خسرو بك يتمتّع بمكانة معتبرة إذ إن والده فرهاد بك كان واليًا على سرز Serez (شمال اليونان حاليًّا) وصهر السلطان بيازيد الثاني (1481 ـ 1512م). وقد عرف عن والده اهتمامه بالوقف وكذلك والدته سلجوقة بنت السلطان بيازيد الثاني، التي أنشأت عدة أوقاف سنذكرها لاحقًا، ولذلك فقد اهتم بدوره بالوقف حين عيّن واليًا على البوسنة في 1519م، واستمر في هذا المنصب مع بعض الانقطاعات البسيطة حتى وفاته في حزيران 1541م. وخلال وجوده في هذا المنصب كانت البوسنة ولاية حدودية تواجه الدولتين العدوتين للدولة العثمانية (النمسا والبندقية)، ولذلك فقد انشغل بقيادة الحملات العثمانية التي وسّعت حدود الدولة باتجاه الغرب ومنح لأجل ذلك لقب «الغازي» في 1537م، الذي كان يمنحه السلطان للقادة الذين يثبتون بطولة كبيرة في المعارك[1].

وخلال وجوده الطويل على رأس الحكم العثماني في البوسنة اهتم الغازي خسرو بك كثيرًا بمدينة سراييفو، التي بنى فيها خلال سنوات 1529 ـ 1541م أكبر وقف من نوعه في

= المدن الجديدة في البوسنة: سراييفو نموذجًا، مجلة «أوقاف»، عدد 8، الكويت 2005م، ص47 ـ 57.

(1) Behije Zlatar, **Gazi Husrev-beg**, Sarajevo (Orijentali institut), 2010, p.56.

سراييفو حيث اشتمل على منشآت دينية واقتصادية واجتماعية كان لها دورها في ازدهار سراييفو ووصولها إلى «العهد الذهبي» لها[1]، والتي لا تزال تشهد إلى الآن على ذلك الزمان. فقد ضمّ هذا الوقف جامعًا ومدرسة ومكتبة وعمارة/ تكية وزاوية للصوفية (خانقاه) ودارًا للضيافة (مسافر خانه) وحوالي 200 دكان وعدة خانات. وقد أدّى هذا الوقف الكبير إلى ارتباط اسم الغازي خسرو بك بسراييفو خلال القرون اللاحقة، وخاصة بسبب المنشآت الكبيرة التي ارتبطت باسمه ولا زالت حتى الآن: جامع الغازي خسرو بك ومدرسة الغازي خسرو بك ومكتبة الغازي خسرو بك[2].

ونظرًا لأن الغازي خسرو بك نشأ في أسرة ذات تقاليد اهتمت بالوقف وتركت الكثير من الأوقاف، فقد كان من الطبيعي أن تتأثر زوجته بهذا الجو وأن تساهم بشيء في هذا المضمار أيضًا.

الواقفة

على الرغم من المكانة التي كانت لخسرو بك الشاب باعتباره حفيد السلطان بيازيد الثاني إلا أن هذه الوقفية تكشف

---

(1) Behije Zlatar, «**Zlatni period Sarajeva**» in Prilozi historiji Sarajeva, Sarajevo (Institut za istoriju-Orijentalni institute) 1999, pp.31-33.

(2) للمزيد عن وقف الغازي خسرو بك انظر: محمد موفق الأرناؤوط، **وقفية مدرسة الغازي خسرو بك في سراييفو**، مجلة «أوقاف» عدد 13، الكويت 2007م، ص109 - 124.

في نهايتها عن أن زوجته كانت جارية لأخته نسلي شاه، وقد أعتقتها لكي يتزوجها خسرو بك. وبسبب ذلك لا نملك الكثير من المعلومات عن الواقفة سوى اسمها الذي اشتهرت به (شاهددار) ووقفها الذي أبقاها مشهورة لعدة قرون كـ «زوجة الغازي خسرو بك».

فقد بنت شاهددار بعد وفاة زوجها في 1541م جامعًا و«بيتًا للتعليم» بالقرب من وقف زوجها، وبالتحديد في محلة يحيى باشا التي كانت تقيم فيها مع زوجها. وكانت هذه المحلة قد نشأت حول الجامع الذي بناه في 1482م والي البوسنة آنذاك يحيى باشا، ولذلك فقد جاء الجامع الجديد الذي بنته شاهدادر ليكون نواة محلة جديدة عرفت في السجلات العثمانية باسم «محلة زوجة خسرو بك» بينما اشتهرت عند الشعب باسم «محلة وراء الحمام» نظرًا لأنها نشأت وراء الحمام الذي بني في إطار وقف زوجها الغازي خسرو بك(1).

ويلاحظ هنا أن شاهددار قد أوصت أيضًا بوقف البيت في محلة يحيى باشا، الذي يعتقد أنه كان بيت الزوجية، بعد وفاتها لكي يباع ويضم المبلغ إلى رأس المال الموقف لكي يغطي نفقات ما أنشأته. وقد أوصت حينها ببناء ضريح لها في جوار الوقف الذي بقي يذكّر بها إلى أن اندلع الحريق الكبير في سراييفو خلال 1879م الذي أتى على الجامع، ولم يبق

(1) Zlatar, **Gazi Husrev-beg**, pp.190-191.

بعدها من هذا الوقف إلّا الضريح الذي بقي في موقعه حتى 1950م، حين نبش وسوي مع الأرض(1).

وفي الواقع إن وقف شاهددار يأتي في سياق وقف النساء الذي شاع في أوساط الطبقة الحاكمة العثمانية، وبالتحديد بين زوجات السلطان والأميرات، وبالتحديد بين الأسرة التي نشأت فيها شاهددار التي كانت محسوبة على هذه الطبقة، الذي يرتبط بالدور المعروف الذي كان للمرأة التركية في السياسة والإدارة والحرب(2).

وكان السلطان بيازيد الثاني، الذي تميّز عهده الطويل 14881 ـ 1521م باهتمامه بالوقف وإنشائه للكثير من الجوامع السلطانية في البوسنة (فوتشا Foca وفيشغراد Visegrad وترافنيك Travnik إلخ)، قد خلّف من البنات 12 تزوجت ثلاث منهن من شخصيات بوسنوية معروفة كانت تشغل أعلى المناصب آنذاك (فرهاد بك وأحمد باشا ويحيى باشا). ومن هؤلاء كانت سلجوقة التي تزوجت من فرهاد بك حين كان أميرًا على لواء (سنجق) سرز، وأنجبت منه خسرو.

وكانت سرز حين فتحها العثمانيون في 1383م بلدة

(1) Zlatar, **Gazi Husrev-beg**, .p.191.

(2) للمزيد عن مكانة المرأة التركية في المجتمع وعلاقة ذلك بالوقف انظر: Gavin R.G.Hambly, «**Becoming Visible: Medieval Islamic Women in Historiography and History**» in Women in in the Medieval Islamic World:Power,Patronage and Piety, ed. Gavin R.G.Hamly, New York (St.Martin's Press) 1998, p.11.

متواضعة ولكن أخذت تتحول بسرعة إلى مدينة بفضل ما بني فيها من أوقاف[1]. وفي هذا السياق فقد ساهمت سلجوقة في التطور العمراني الجديد لسرز بما أنشأته من وقف هناك. ففي وقفيتها التي تعود إلى 1508م يتضح أنها بنت هناك جامعًا ومدرسة وعمارة/ تكية في سرز بالإضافة إلى جامع في بورصة وآخر في استنبول. وفيما يتعلق بسرز فقد كانت المدرسة التي بنتها هناك من المدارس الكبيرة حيث كانت تتألف من 12 غرفة كما أن راتب المدرس فيها (20 أقجة في اليوم) كان يدلّ على مستواها[2].

ومع هذا التقليد في الأسرة (الوقف) قامت ابنتها نسلي شاه أخت خسرو بك بإنشاء وقف لها يكمل ما بدأته أمها[3]. ومن ناحية أخرى فقد برزت أيضًا أخت سلجوقة وخالة نسلي (قمر) في هذا المجال وأنشأت لها وقفًا في سرز[4]. ومن هنا فقد كان من الطبيعي أن تتأثر جارية نسلي شاه بهذا الاهتمام بالوقف في الأسرة، وأن تشارك بدورها في هذا المجال بعد أن غدت زوجة لوالي البوسنة الغازي خسرو بك. وفي الواقع إن ما بنته شاهددار من وقف إنما كان بعد موت زوجها (1541م) إذ إن الوقفية المنشأة لوقفها تشير إليه بلقب «المرحوم».

(1) Machiel Kiel, «**Observation on the history of Northern Greece during the Turkish rule**», **Balkan Studies 12**, 1971, pp.415-417.

(2) Zlatar, **Gazi Husrev-beg**, P.13.

(3) Zlatar, **Gazi Husrev-beg**, P.13.

(4) Ibid.P.13.

الوقفية

تتميّز الوقفية بأهمية كبيرة لأنها هي ما بقيت لنا من الوقف الذي بنته الواقفة بعد أن اندثر وقفها خلال 1879 - 1950م، ولذلك فهي من المصادر المفيدة عن التطور العمراني لسراييفو في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ومن النماذج المبكرة لأوقاف النساء في البوسنة. ومع أن الوقفية لا تذكر اسم الواقفة بشكل صريح، على العادة السائدة بإغفال اسم الأنثى، إلا أن ما فيها يشير بشكل واضح إلى علاقتها بالغازي خسرو بك وأخته نسلي شاه.

ومع ذلك فقد كان الباحث البوسنوي علي بييتش A.Bejtic أول من أشار في كتابه «شوارع وميادين سراييفو» الصادر في 1973م إلى قيام شاهددار زوجة الغازي خسرو بك بإنشاء وقف لها، وهو الجامع الذي تحوّل إلى نواة لمحلة جديدة تحمل اسم «محلة خاصكي خاتون»، أي محلة السيدة الكبيرة باعتبارها زوجة الوالي[1]. ولكن الباحث البوسنوي المعروف في مجال الوقف فهيم سباهو F.Spaho هو الذي قطع بنسبة الوقفية إلى شاهددار زوجة الغازي خسرو بمناسبة نشره ترجمة الوقفية في اللغة البوسنوية في 1985م. فقد وجد سباهو في الأرشيف العثماني الدفتر المفصل للبوسنة لعام 1604م الذي يرد فيه ضمن محلات

---

(1) Alija Bejtic, **Ulice i trgovi Sarajeva**, Sarajevo (MGS) 1973, p.415.

سراييفو «محلة زوجة الغازي خسرو بك» مع تفاصيل الوقف التي تتطابق مع ما هو موجود في الوقفية[1].

ويبدو بوضوح في نهاية الوقفية الموجودة أن ما لدينا هو صورة عن الوقفية الأصلية التي كانت لشاهددار في حياتها وأنه بعد وفاتها انتقل الوقف إلى سيدتها الأصلية نسلي شاه أخت الغازي خسرو بك وذلك غبّ الدعوى الصادرة من قبلها بالوكالة بأن الواقفة المسفورة جاريتها وملكها وحقّها لدى حاكم دار السلطنة في القسطنطينية، فحكم بملكيتها بعد تعديل الشهود المذكورين.

توجد هذه الوقفية في سجل الوقفيات(1) بمكتبة الغازي خسرو بك في سراييفو، وهي تشغل خمس صفحات (38 ـ 42)، ومكتوبة بلغة عربية جيدة مع بعض الأخطاء. ومن الواضح هنا أن كاتب الوقفيات قد اعتاد على كتابة مثل هذه الوقفيات للواقفين، ولذلك نجد هنا بعض الأخطاء التي تتعلق بالمذكر والمؤنث. وباستثناء الصفحة الأولى التي تحتوي على 16 سطرًا لوجود التوثيقات المألوفة فإن الصفحات الأخرى يتراوح فيها عدد السطور بين 20 ـ 22. ومن ناحية أخرى يلاحظ في الصفحة الأخيرة نوع من القطع إذ إنه تنقص هنا الصفحة الأخيرة التي يفترض على أن تشتمل على أسماء الشهود وتاريخ كتابة الوقفية.

(1) **Vakufname iz Bosne i Hercegovine** (XV-XVI vijek), Sarajevo (Orijentalni institut), 1985, p.75.

ونظرًا لأن الوقفية مكتوبة باللغة العربية في وقت مبكر، وبالتحديد في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي أي بعد الفتح العثماني للبوسنة، فقد اشتملت الوقفية على الكثير من أسماء الأمكنة السلافية والأشخاص السلاف التي كتبت في اللغة العربية. ونظرًا للاختلاف الصوتي بين اللغتين فقد كان ما جاء في الوقفية محاولة مبكرة ومهمة لاستيعاب الأسماء السلافية بالحروف العربية.

في هذه الوقفية، كما في غيرها من وقفيات البوسنة المكتوبة باللغة العربية، نجد في بدايتها الترغيب بالوقف الذي يستند إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، كما أنه في نهايتها نجد تظاهر الواقف أو الواقفة بالتراجع عن الوقف بحجة عدم اللزوم الذي قاله الإمام أبو حنيفة ورفض المتولي ذلك ورفع الأمر إلى القاضي أو الحاكم الشرعي، الذي يحكم في النهاية بصحة الوقف ولزومه. وفي الواقع إن هذه الدعوى الصورية تعتبر مخرجًا حتى يحكم القاضي أو الحاكم الشرعي بلزوم الوقف حسب المذهب الحنفي الشائع في البلقان، إذ إن الإمام أبا حنيفة كان يقول بعدم لزوم الوقف إلا في حالتين: بحكم يصدره القاضي بلزوم الوقف أو بإخراجه مخرج الوصية[1].

---

(1) للمزيد عن رأي الإمام أبي حنيفة حول ذلك والفقه الحنفي انظر: عمر مسقاوي، **نظام الوقف وأحكامه الشرعية والقانونية**، تقديم أ.د. وهبة الزحيلي، دمشق (دار الفكر) 2010م، ص83 ـ 84.

الوقف

اشتملت الوقفية على مكوّنات الوقف الذي أقامته شاهددار زوجة الغازي خسرو بك في سراييفو، وبالتحديد على منشآت الوقف وعلى أصوله التي تغطي نفقاتها.

فقد بنت الواقفة في محلة يحيى باشا جامعًا وإلى جانبه منزلًا لسكن الإمام ومدرسة للأولاد أو «بيت التعليم» لـ «تعليم الأدب والقرآن لصبيان الفقراء وفقراء الصبيان»، كما وأوقفت البيت الذي كانت تسكن فيه ليضم إلى أصول الوقف، أي ليؤجر ويضم الدخل الآتي منه إلى الدخل العام لأصول الوقف. وقد أوصت الواقفة أيضًا المتولي أن يشترى من الفائض في الدخل ملكًا (دكانًا أو طاحونًا إلخ) يضمّه إلى أصول الوقف.

أما فيما يتعلق بأصول الوقف فقد وقفت الواقفة مبلغ مئة ألف درهم فضي أو أقجة عثمانية[1] لكي «تستربح» وينفق الدخل العائد منها على منشآت الوقف. وبعبارة أخرى، يدخل هذا الوقف ضمن «وقف النقود» الذي برز أولًا في البلقان في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وانتشر بعد أن

(1) للمزيد حول الأقجه العثمانية التي سكّت لأول مرة في 727هـ/ 1326م وما يوازيها من دراهم الدول الإسلامية السابقة انظر: شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، بيروت (المدار الإسلامي) 2005م، ص71 ـ 75.

أجازه شيوخ الإسلام في الدولة العثمانية[1]، والذي اعتبر لاحقًا «ثورة في الفقه المتعلق بالوقف» و«أحد إسهامات الحضارة العثمانية»[2]. ويقوم «وقف النقود» على وقف النقد بدلًا من الأصول الثابتة (الأراضي والبيوت إلخ) وتشغيله على شكل قروض تقدم بفائدة محددة (10% ـ 15% عادة) للتجار والحرفيين[3]. وعادة ما يستخدم الواقف تعبير «الاسترباح» للدلالة على ذلك ويؤكد على ضرورة الحفاظ على مصلحة

(1) بدأ الأمر مع شيخ الإسلام الملا خسرو (1460 ـ 1480م) وكتابه «درر الحكام في شرح غرر الأحكام» الذي بقي عدة قرون المرجع الرئيس للفقه الحنفي العثماني، حيث أجاز فيه بالتلميح وقف النقود بالاستناد إلى أن تلميذ أبي حنيفة الإمام محمد الشيباني (توفي 189هـ) قبل بصحة وقف المنقول عملًا بقاعدة التعارف، وأجازه بشكل أوضح تلميذه ابن جنيد في كتابه «ذخيرة العقبى» ليصل هذا الموقف إلى التصريح بجواز وقف النقود مع شيخ الإسلام المعروف أبي السعود أفندي (1545 ـ 1574م) الذي ألف رسالة خاصة حول ذلك: **رسالة في جواز وقف النقود**، تحقيق وتعليق صغير أحمد كاشف، بيروت (دار ابن حزم) 1997م.
وللمزيد حول هذا التطور في الفقه الحنفي العثماني وخاصة حول ما أضافه أبو السعود انظر:
Colin Imber, **Ebu'S-Su"ud: The Islamic Legal Tradition**, Edinburg (Edinbur University Press) 1997, pp.143-146.

(2) Jon E.Mandaville, «Usurios Piety: The Cash Waqf Controversy in the Ottoman Empire», Internatioal Journal of Middle East Studies 10 (1979), p.289.

(3) للمزيد عن وقف النقود انظر: محمد م. الأرناؤوط (محرر)، **دراسات في وقف النقود: مفهوم مغاير للربا في المجتمع العثماني**، بيروت (دار جداول) 2011م.

الوقف وذلك بالتأكيد على القدرة المالية للمقترض ووجود «كفيل مليء» و«رهن قوي» بالإضافة إلى بعض الشروط العامة التي نجدها بشكل مفصل في الوقفية المتعلقة بهذا الوقف.

ويلاحظ هنا أن الواقفة قد حدّدت هنا للمتولي على الوقف «الاسترباح»، أي الإقراض من أموال الوقف، «على حساب أن تكون كل عشرة دراهم منه بأحد عشر درهمًا في كل عام»، أي إن الفائدة كانت 10% على القروض التي يقدمها الوقف. وقد طالبت الواقفة المتولي بالحرص على أن يكون لديه سجل يوثّق فيه «تسجيل المال والكفيل والرهون»، مما كان يجعل مثل هذه الأوقاف أقرب ما تكون إلى «بنوك وقفية». ومن ناحية أخرى فقد شدّدت الواقفة على المتولي أن يحرص على أن يقدّم القروض فقط للتجار الذين تبدو عليهم «آثار الأمانة وسيماء الاستقامة وعلامة الصيانة وتكون شهرتهم بين الناس بحسن المعاملة لا بالكذب والتسويف والمماطلة».

ومع أنه لا نعرف بدقة الوقت الذي توفّيت فيه الواقفة إلا أنه من الواضح أن المتولي الأول على وقفها قام بعد وفاتها ببيع البيت الذي كانت تسكنه بالمبلغ الذي حدّدته في الوقفية (15 ألف درهم) ليضمّ إلى الأصل المالي الموقوف (100 ألف درهم) ليصبح الآن 115 ألف درهم، كما يكشف عن ذلك الدفتر المفصل لسنجق البوسنة في 1604م[1]. وبعبارة أخرى

(1) **Vakufname iz Bosne**, p.76.

فقد أصبح العائد الآن من تشغيل أو استرباح الأصل المالي للوقف يصل إلى 15 ألف درهم سنويا يصرف على ما حدّدته الواقفة في الوقفية.

وكانت الواقفة قد حددت في الوقفية الإنفاق على العاملين في الوقف على الشكل التالي:

* أربعة دراهم كلّ يوم للإمام في الجامع الذي بنته.
* درهمان كلّ يوم للمؤذن.
* ثلاثة دراهم كلّ يوم للمعلّم في «بيت التعليم».
* درهم واحد كلّ يوم لمساعد المعلم أو «الخليفة».
* درهم واحد كلّ يوم لكل واحد من قرّاء القرآن الكريم الثمانية.
* نصف درهم كلّ يوم لمن يقرأ «سورة ياسين» أو «سورة الملك».
* درهم واحد كلّ يوم للشمع والحصر.
* درهم واحد كلّ يوم لترميم الأوقاف.
* ثلاثة دراهم كلّ يوم للمتولي.
* درهم واحد كلّ يوم للناظر.
* درهم واحد كلّ يوم للجابي.

ويلاحظ هنا أن الواقفة قد اشترطت بعض الشروط الطريفة على العاملين في هذا الوقف. فقد أوقفت المنزل المجاور للجامع لسكن الإمام ولكنها اشترطت في الوقفية أن

يقوم الإمام بترميمه على حسابه في المستقبل وليس على حساب الوقف، لأنه يأخذ راتبًا مجزيًا وعليه بالتالي أن يرمّمه من راتبه طالما أنه يستخدمه للسكن. ومن ناحية أخرى فقد اشترطت الواقفة على قرّاء القرآن الكريم أن يقرأوا أجزاء القرآن على روحها عند ضريحها المجاور للجامع «إلا في زمن شدة الشتاء ونزول الثلج والمطر من السماء بحيث لا يمكن انفتاح الأجزاء فحينئذ تقرأ في مسجدها المنيف». فمن المعروف أن سراييفو تشتهر بشدة الشتاء فيها وهطول الثلج، ولذلك فقد راعت الواقفة هذه الأحوال وتركت للقرّاء أن يقرأوا القرآن في أيام الشتاء في مسجدها.

أما فيما يتعلق بإدارة الوقف فقد عيّنت في حياتها متوليًا على الوقف «فخر الأقران والأمثال سنان الدين يوسف ويفوده» على أن يتولى إدارة الوقف (التولية) من بعده إلى «متولي أوقاف المرحوم المغفور له خسرو بك، طاب ثراه وجعلت الجنة مثواه»، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن زوجها كان قد توفي خلال تحرير الوقفية. أما النظارة على الوقف فقد خصّصتها لنفسها «ما دامت في حياتها العزيزة» ثم للناظر على أوقاف زوجها الغازي خسرو بك.

خاتمة

تمثّل هذه الوقفية واحدة من مجموعة نادرة من الوقفيات باللغة العربية موجودة في البوسنة والهرسك وتعود إلى القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. وتشكل هذه

المجموعة مع غيرها مصدرًا مهمًّا للتعرف إلى الدور الكبير للوقف في التطور العمراني والاقتصادي الاجتماعي للبوسنة والهرسك خلال الحكم العثماني.

وتتميّز هذه الوقفية بكونها نموذجًا لتطورين بارزين في البلقان خلال الحكم العثماني: وقف النقود ووقف المرأة. ومن هنا فإن الباحث يوصي بمبادرة سريعة لجمع هذه الوقفيات النادرة للقرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي المكتوبة باللغة العربية ونشرها في مجلد خاص.

صورة الوقفية

جرى لديَّ وتحقّقَ بين يديَّ... برعاية ما يجب رعايته شرعًا، حكمتُ بصحّته ولزومه أصلًا وفرعًا واقفًا على الخلاف الواقع بين الأئمة الأسلاف وعاملًا بما عليها.

....

حرَّره محمد بن عبد الأول القاضي

بدار السلطنة السنية قسطنطينية المحمية[1].

صورةُ الوقفية أُخرجت من الأصل

بلا زيادة أو نقصان حررّها[2] الفقير

(1) في الأصل لدينا بعض الرطوبة في الزاوية اليمنى للصفحة الأولى تعسّر من قراءة بعض الكلمات التي أشرنا إليها ببعض النقاط.

(2) في الأصل: حرّره.

قاسم بن موسى المولّى خلافة بقسطنطينية المحمية

بسم الله المعبودُ الحقيقي الذي خضعتْ له نواصي الرؤساء، لا يضرُّ مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماوات، عَمَّرَ بسيطَ الغبراء بمساجد فيها[1] الأتقياء، وعلَّم آدم الأسماء في مكتب أُنْسه، وأَنزلَ من السماء القرآنَ من كلام نفسه، وأحلَّ[2] عواجل نعمته للبازلين فيها في سبيله من نعيم الجِنان، ورَزَقَ من يشاءُ من عباده إنشاء الخيرات واكتساب[3] أنواع الألطاف والحسنات، وضاعفَ أجْرَ حسنة[4] صدرتْ عن وفور رغبة وخلوص طوية ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾[5]، والصلاةُ على محمَّد إمام المتّقين ومعلّم الدِّين وكاشف الحقّ المبين وعلى آله البررة الكرام وصحبه الخَيَرة العظام والتَّبعة لهم الركَّع السجود ما ضحكت النار ببكاء الوقود[6].

أما بعد فهذه صحيفةٌ شرعيّةُ الأصول والمباني، ووثيقةٌ مرعيّةُ الألفاظ والمعاني، يُفصحُ مضمونها ويوضّحُ مكنونها عن ذكرها، أن أسوةَ أربابِ الصفوة والإقبال وعُمْدةَ أصحاب اللطف بالكمال، وبَدْرَ دولتها من مطلع الجمال لمّا علمتَ أن

(1) في الأصل: فيه.
(2) تحتمل الكلمة الموجودة أكثر من قراءة.
(3) في الأصل: اكتساب.
(4) في الأصل: حسنته.
(5) سورة البقرة، الآية 261.
(6) في الأصل: القود.

الدنيا معدنُ غرق لا موطنُ سرور، ومدارةُ بوار لا دارُ قرار، نعمها ظلٌّ زائلٌ ومُقيمها ضيفٌ راحلٌ، حلاوتها[1] تغرُّ واختلاف وغاياتها مقرونةٌ بالإتلاف، والفائِزُ مَنْ جعلها زادًا لمعاده وأنفقها لادّخار زاده، والوقفُ تتجدّدُ[2] فوائده حالتي الفناء والحياة وطَوْري البقاء والممات على ما قال سيّد الأنبياء وإمام الأتقياء صلوات الله عليه يوم الجزاء «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: علم يُنتفعُ به وولد صالح يدعو له وصدقة جارية»[3]، وفقّها الله لتوفي الحسنات واقتراف الخيرات، وأقرَّ بنور البصيرة بَصَرها، فأرادتْ أن يدور ما دارت الأزمان أثرها (فـ) وقفتْ وحبّستْ/ 39 وسبّلتْ بخلوص البال في حال يصحُّ منها الأقارين والأفعال ويجوزُ فيها صدور الأفاعيل والأقوال تقرّبًا إلى من له العظمة والجلال، يومَ لا ينفعُ مالٌ ولا بنون، ما هو لها وملكها إلى حين صدور هذه الأعمال بعد إفرازه عن أطيب أشيائها وأَخْلَصِ الأموال، وذلك جميعَ مسجدٍ بنته وشيّدته وأَعْلته في محلّةٍ من محلات سراي، صانها الله عن البأس والضرّاء وأحسن (إلى) أهلها بالنعماء والسرّاء، وأفرزتْ طرقه وأذنتْ بالصلاة فيه لله فصُلّي فيه بجماعة وإقامة، غنيّ عن التحديد لشهرته في محلته بالانتماء

---

(1) في الأصل: حلاتها.

(2) في الأصل: يتجدد.

(3) رواه البخاري (في الأدب) ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي: السيوطي، **صحيح الجامع الصغير**، تحقيق ناصر الدين الألباني، بيروت 1969م، ج1، ص 279.

إلى بانيته، ووقفته على الذين يقيمون الصلاة من المسلمين والمسلمات إيمانًا بالله واليوم الآخر[1] كما وَقَفَ الخليلُ الكعبةَ، عليه الصلوات، إيمانًا بالله واليوم الآخر كما قال الله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾[2]، (و) ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[3] ولمبرّات الهدى لا الضلال واللوم، تقبّلَ الله لها الخيرات ودَيّنها كما تدين الحسنات بالجنات، كما قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[4]، و(وقفت) جميعَ مبلغِ مائة ألف درهم فضّي رائج من خالص مالها، مفروز من سائر أموالها، مسلّمٌ إلى متولّي أوقافها، وقفًا شرعيًّا وحبسًا مرعيًّا.

ثمّ إن الواقفةَ المحسنةَ المزبورة، تقبّلَ الله حسناتها، شرطتْ أن يُبنى بيت التعليم بقرب المسجد المسفور، في داخل حرمه، بثلاثة آلاف درهم من المبلغ المزبور لتعليم الأدب والقرآن لصبيان الفقراء وفقراء الصبيان، الذين لم يبلغوا الحلم من الغلمان.

وشرطتْ أن يستربحَ المتولّي بمعرفة الناظر بباقي المبلغ المزبور بالكفيل المليء والرهن القوي، بحيث يساوي ضعف ما على المديون وفي كل سنة بتسجيل المال والكفيل والرهون،

---

(1) في الأصل «بالله واليوم» ليست واضحة ولكن السياق يوضّحها.
(2) سورة التوبة، الآية 18.
(3) سورة التوبة، الآية 108.
(4) سورة التوبة، الآية 104.

على حساب أن يكون كل عشرة دراهم منه بأحد عشر درهمًا في كل عام، فيعاملُ على نسجٍ شرعي أنيق وطريقٍ مرضي أنيق لا يشوبُ فيه شائبة الربا، ولا يتطرّق إليه الضياع والتوّي من أرباب الملك المعروفين باليسار (و) المتموّلين من التجّار وأصحاب الاقتدار، يتراءى عليهم آثار الأمانة وسيماء الاستقامة وعلامة الصيانة، وتكون[1] شهرتهم بين الناس بحسن المعاملة لا بالكذب والتسويف والمماطلة. فما يحصّلُ من محصولات الدراهم المذكورة جعلته الواقفة الكريمة المزبورة قانونًا يُرجع إليه، وأسلوبًا يُعتمدُ عليه، لا سبيل لأحد إلى تغيير هذا القانون وتبديله[2]/ 40 ولا مجال لشخص إلى تحريف هذا الأسلوب وتحويله ما دام الحاصل للخرج وافيًا والدخل للصرف كافيًا.

و[3] شرطتْ أن يكون فيه متولّ أمين ذو رأي رصين، ساع في الدخل على واضح السنن، كاف في الخرج مهما أمكن بضبطً الغلات، مُجدًّا في الأمانة ومجتنبًا عن الإهمال والخيانة.

و(أن) يكونَ في المسجدِ المسفورِ إمامٌ صالحٌ متشرّعٌ، متديّنٌ عالمٌ مُتورّعٌ، يعلمُ بأركان الصلاة وواجباتها وسننها ومستحبّاتها، يَؤمُّ الحاضرين في الأوقات الخمسة للصلوات المفروضة المطاعة.

---

(1) في الأصل: يكون.
(2) في الأصل: التبديله.
(3) في الأصل: وحيث.

ومؤذّنٌ حسنُ الصوت والألحان، عارفٌ بمواقيت الأذان.

ويكونُ في بيت التعلَّم أمين ديّنٌ هيّنٌ بشٌّ ليّنٌ، مؤدّبُ الصبيان ويعلّمهم القرآن.

ويكون أيضًا خليفةٌ موصوفٌ[1] بالصفات المذكورة والأخلاق المبرورة.

ويكون ثمانيةُ رجالٍ من أهل القرآن في المسجد المذكور، فيقرأُ كلُّ واحدٍ جزءًا من القرآن العظيم والفرقان الكريم تجويدًا وترتيلًا، لا سرعة وتعجيلًا.

وشرطتْ أن يشتري المتولّي بمال الوقف ملكًا يحصّل من كل عشرة دراهم من قيمته نصف درهم إن وجد مثل الدكان والطاحون أو غيرهما وإن لزمتْ من ذلك رقبة[2].

ثمّ شرطتْ أن يبدأ بصرف الغلات الحاصلة من ترميم الأوقاف المذكورة وتكميل المزبورة إذا وقع فيها نقصان بحادثة من طوارق الحدثان.

ثمّ عيّنت الواقفةُ المذكورةُ، تقبَّل الله حسناتها[3] المبرورة، لمتولّي أوقافها كلّ يوم ثلاثة دراهم، ولناظرها كل يوم درهمًا واحدًا، وللإمام كلّ يوم أربعة دراهم، وللمؤذّن كل يوم درهمين، وللمعلّم كل يوم ثلاثة دراهم، وللخليفة

(1) في الأصل: موصوفة.
(2) في الأصل الكلمات واضحة الكتابة ولكن ملتبسة المعنى.
(3) في الأصل: حسناته.

كل يوم درهمًا واحدًا، ولمن يقرأ جزءًا من الأجزاء الثمانية كل يوم درهمًا واحدًا، وللشمع والحصر كل يوم درهمًا واحدًا. ولمن قرأ سورة ياسين بعد صلاة الصبح كل يوم نصف درهم، وسورة الملك بعد صلاة العشاء كل يوم نصف درهم، ولترميم الأوقاف وتكميلها درهمًا واحدًا، وإن فضل شيء منها بعد الصرف على هذه المصارف المذكورة يحفظ بيد المتولي.

ثمّ شرطت التولية لفخر الأقران والأمثال[1] سنان الدين يوسف ويوده إبراهيم التيماري ما دام في قيد الحياة ويقرعُ بابه حاجبُ المماتِ، ثم إذا قضى نحبه أو فَرغَ منه فالتولية لمتولي أوقاف[2] المرحوم المغفور له خسرو بك طاب ثراه وجعل الجنة مثواه.

وشرطت النظارةَ لنفسها النفيسة ما دامتْ في حياتها العزيزة، عمّرها ذو الجلال وزادَ حياتها بالجمال، ثمّ لناظرِ أوقافِ المرحوم المرقوم.

وإنْ دَخَلَ نقصانٌ في الدخل وانحطاطٌ في الأصل بحادث من حوادث الزمان، وطارق من طوارق الفتن، يدخلُ الكَسْرُ في جميع المصارف/ 41 بالنسبة العادلة عن الميل والمحايف.

وشرطتْ أيضًا أن يقرأَ الجزءَ الواحدَ إمامُ المسجدِ

(1) في الأصل: أمثال.
(2) في الأصل: أوقافها.

المذكور، والجزءَ الواحدَ الآخرَ المؤذّنُ، وسائرَ الأجزاء مَنْ تراه[1] ما دامتْ في حياتها ثم مَنْ يراه حاكم الوقت.

وعيّنتْ أيضًا أن يكون من هو إمامٌ فيه هو المعلّمُ في بيت التعليم المزبور، ومن يكون مؤذّنًا هو الخليفة فيه، فيراعى هذا القانون في الأزمان ما دارت[2] النيران، ويُعتبرُ هذا الأسلوب ما تغيّر الملوان.

ووقفتْ أيضًا وحبّستْ وألحقتْ بسائر أوقافها ما هو لها وملكها وتحت تصرّفها وذلك جميعَ المنزلِ الكائن في البلدة[3] المزبورة في محلة جامع[4] المرحوم يحيى باشا، المحدود شرقًا بملك محمد بن علي السرّاج وبملك طوطي بنت علي، وغربًا بملك حمزة بن عبد الله الخفّاف وبملك محمد شاه بن داود العطّار، وجنوبًا وشمالًا بالطريق العام، بجملة الحدود وكافة الحقوق مع جميع بنائه وعرضه وفنائه ذكر أو لم يذكر.

وشرطت أن تسكَن[5] هي في ذلك البيت الموقوف المزبور جهة نظارتها ما دامتْ قيد حياتها، فإذا قَضَتْ نحبها ولقيت ربّها يُباعُ ذلك المنزل المزبور بخمسة عشر ألف درهم رائج في الوقت.

---

(1) في الأصل: تراته.
(2) في الأصل: دار.
(3) في الأصل: بلدة.
(4) في الأصل: الجامع.
(5) في الأصل: يسكن.

وشرطت أن يُقرأ كل يوم أربعة أجزاء من القرآن العظيم مع الأجزاء المزبورة.

وشرطت أن تُستربح وتستغل تلك[1] الدراهم بيد المتولّي[2] بالاسترباح[3] الشرعي على النهج[4] المزبور، فما رزقه الله من ربح المبلغ المذكور يعطي لكل واحد من القارئين لتلك الأجزاء في كل يوم درهمًا واحدًا[5].

وشرطت أن تُقرأَ[6] تلك الأجزاء مع الأجزاء السابقة في جميع الأزمان، وأن تُقرأَ[7] جميع الأجزاء السابقة واللاحقة في كل يوم جمعة[8] عَقَبَ صلواتها على تربة الواقفة المزبورة بعد دفنها فيها، وتُراعى تلك[9] الشرائط إلا في زمن شدة الشتاء ونزول الثلج[10] والمطر من السماء بحيث لا يمكن انفتاح الأجزاء، فحينئذ تُقرأُ[11] في مسجدها المنيف.

---

(1) في الأصل: يستربح ويستغل ذلك.
(2) كلمة غير مقروءة بسبب الرطوبة.
(3) في الأصل: باسترباح.
(4) في الأصل: نهج.
(5) في الأصل: درهم واحد.
(6) في الأصل: يقرأ.
(7) في الأصل: يقرأ.
(8) في الأصل: الجمعة.
(9) في الأصل: ذلك.
(10) في الأصل: السلج.
(11) في الأصل: يقرأ.

وشرطت الواقفةُ المزبورةُ إن لم يساعد الزمان في بيع المنزل المحدود الموقوف المرقوم بأن يُباعَ بأقل من ذلك الثمن فيُستربحُ ويُستغلُ حتى يبلغَ[1] المبلغَ ويصير[2] كاملًا، أعني خمسة عشر ألف درهم، (فـ) يُستربح المزبور من حين الكمال على الوجه[3] المشروع ويشرع لقراءة الأجزاء الأربعة المزبورة، وأما أن يباع بأكثر من ذلك المقدار (فـ) يضمُّ من زوائد الأوقاف.

وشرطت الواقفة المزبورة أن يكون جابيًا على أوقافها من كان جابيًا على أوقاف المرحوم خسرو بك. وعيّنتْ للجابي المزبور في كلّ يوم درهمًا واحدًا بمقابلة خدمة الجباية من محصولات الأوقاف المزبورة.

ووقفت الواقفةُ المشارُ إليها ما هو لها وملكها وتحت تصرفها إلى صدور هذا الوقف منها وذلك جميع المنزلِ الملاصقِ لمسجدها[4] المزبور، المستغني عن التحديد والتبيين لغاية الاشتهار[5] في مكانه، بجملة الحدود وكافة الحقوق وبجميع بنائه وعرضه.

وشرطت أن يسكنَ فيه مَنْ كان إمامًا في المسجد

(1) في الأصل: بلغ.
(2) في الأصل: صار.
(3) في الأصل: وجه.
(4) في الأصل: بمسجدها.
(5) في الأصل: لاشتهار.

المزبور، فإذا انهدم وهلك البناء الموجود في الحال يعمّره مَنْ كان ساكنًا فيه بماله لا بمال الأوقاف.

ثمّ لما وقفت الواقفة المومى إليها هذا الوقف المذكور وسلّمته إلى المتولي المزبور وشرطت جميع ما هو مسفور[1] أرادتْ أن ترجعَ عن وقفها وتستردَّ منه ما أوقفته[2] على قول مَنْ لم يصحّحْ ذلك الوقف ولم يَرَ لزومه من الأئمة المجتهدين، رحمة الله عليهم أجمعين، فوكّلت الرجلَ المدعو شجاع بن جلبوردي لذلك فثبّتتْ وكالته عنها لذلك الرجوع والاسترداد بشهادة سليمان بن عبد الله ومسيح بن عبد الله الحرّين. فترافعَ مع المتولّي الحاكم الموقّع في أعلى[3] هذا الكتاب، وفّقهُ الله في محلِّ الاجتهاد للصواب، فَحَكَمَ بصحّةِ[4] الوقفِ ولزومه حكمًا صحيحًا شرعيًّا في الأصل وفرعه على قول من يرى ذلك عالمًا بالاختلاف بين الأئمة، فصار هذا وقفًا مؤبّدًا صحيحًا شرعيًّا مسجلًا بحيث لا يباع ولا يوهب إلى أن يرث الله الأرض وما فيها وهو خير الوارثين.

هذا ما وقفته في حال حياتها وحكم بصحته. فلما ماتت الواقفة المزبورة انتقلَ الوقفُ المذكور إلى فخرِ النساء

---

(1) في الأصل: المسفور.
(2) في الأصل: تسترد عنه ما وقفتها.
(3) في الأصل: لاعلا.
(4) في الأصل: صحت.

الموقّرات وذخرِ الخواتين المكرّماتِ نسلي شاه سلطان بنت سلجوق سلطان غبّ الدعوى الصادرة من[1] قبلها بالوكالة بأن الواقفةَ المسفورةَ جاريتُها وملكُها وحقُّها لدى حاكم دار السلطنة قسطنطينية فَحَكَمَ بملكيتها[2] بعد تعديل الشهود المذكورين.

(1) في الأصل: عن.
(2) في الأصل: ملكيتها.

ـ 7 ـ

وقف النقود في القدس في بداية الحكم العثماني: نظرة في مساهمة المرأة خلال 999 ـ 1052هـ/1596 ـ 1616م

إذا عدنا إلى أول وقف مكتمل العناصر نعرفه في التاريخ الإسلامي (وقف عمر بن الخطاب) نجد أن المرأة لم تكن غريبة عن الوقف[1]، وهي لم تعد كذلك سواء من حيث الولاية على الوقف أو من حيث تأسيس الوقف وتقديم الخدمات المختلفة (التعليمية والصحية والإنسانية إلخ) لمن يحتاج إليها في المجتمع.

وإذا تجاوزنا الدولة الأموية التي لا تمدنا بمعلومات واضحة في هذا المجال نجد أن الدولة العباسية تتصدرها مساهمة السيدة زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد (170 ـ

(1) في هذا الوقف الأول الذي نعرف له كتابًا مؤسسًا، وموضحًا لشروطه، يلاحظ أن الواقف (عمر بن الخطاب) قد أوصى أن تؤول الولاية إلى ابنته حفصة. وبذلك تكون حفصة بنت عمر أول متولية وقف في تاريخ الوقف عند المسلمين:
الخصاف، **كتاب أحكام الأوقاف**، القاهرة (ديوان عموم الأوقاف) 1904م، ص 7.

193هـ/ 786 ـ 809م)، التي أنشأت الكثير من الأوقاف على طريق الحج من بغداد إلى مكة حتى سمي هذا الطريق بـ «درب زبيدة»[1]، وتتوّجها كوكبة من السيدات الواقفات (زوجات الخلفاء) اللواتي برزن بأوقافهن في العاصمة بغداد مثل خديجة خاتون زوجة القائم بأمر الله (422 ـ 467هـ/ 1031 ـ 1075م) وقرة العين أرجون زوجة محمد بن القائم ووالدة المقتدي بأمر الله (467 ـ 487هـ/ 1075 ـ 1094م) وسلجوقة خاتون زوجة الناصر لدين الله (575 ـ 622هـ/ 1179 ـ 1225م)[2].

ومع هذا الإسهام يلاحظ أن مساهمة المرأة في الوقف بدأت تبرز أكثر في الدول اللاحقة (الفاطمية والأيوبية والمملوكية

---

(1) يركز الطبري على ما أوقفته زبيدة على طريق الحج، بينما يضيف البلاذري أنها أوقفت ضياعًا كثيرة في مناطق الثغور على الفقراء والمساكين:
الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، بيروت (دار الكتب العلمية) 1992، ج5، ص 123 ـ 124؛ البلاذري، **فتوح البلدان**، طبعة تورنبرغ 1992، ج5، ص 437.
وقد بقيت هذه المنشآت التي أقامتها زبيدة إلى وقت ابن جبير حين قام بالحج حيث قال: «وهذه المصانع والبرك والآبار والمنازل التي من بغداد إلى مكة من آثار زبيدة... فأبقت في هذه الطرق مرافق ومنافع تعم وفد الله كل سنة من لدن وفاتها إلى الآن، ولولا آثارها الكريمة ما سلكت هذه الطريق»:
ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، بيروت (دار الكتب العلمية) 2002م، ص 162 ـ 163.

(2) للمزيد حول وقف هؤلاء الواقفات وغيرهن انظر:
ابن الساعي، **نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء**، تحقيق مصطفى جواد، ط 2 القاهرة (دار المعارف) د.ت، ص108 ـ 121.

والعثمانية)، وهي تؤشر دون شك على ما كانت تتمتع به المرأة من مشاركة في الثروة ومن مكانة في المجتمعات المحلية[1].

وفيما يتعلق بهذه الدراسة فإن أهمية مساهمة المرأة هنا تبرز في كونها تتعلق بمجال محدد (وقف النقود) أحجم الكثير من الرجال في المشرق عن الخوض فيه، وفي مكان مقدس (القدس) خلال وقت محدد (999 ـ 1052هـ/ 1596 ـ 1616م) من بداية الحكم العثماني.

* * *

يمثل بروز وقف النقود وانتشاره في بدايات الدولة العثمانية (خلال القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي) تطورًا مهمًّا سواء من الناحية الفقهية أو من الناحية العملية لما

---

(1) للمزيد حول مشاركة المرأة في الأوقاف في هذه الدول انظر:
زينب أبو المجد، «**أوقاف النساء: المرأة، المعرفة، السلطة**، مجلة «**المرأة والحضارة**»، عدد1، القاهرة 2000، ص 20 ـ 28.
وحول الدولة المملوكية بشكل خاص انظر:
M.A.Fay, «**Women and waqf: toward reconsideration of women's place in the Mamluk household**», **International Journal of Middle East**, vol 29, no.1,pp.33-51.
ولدينا دراسة جديدة صدرت مؤخرًا عن وقف النساء في استنبول العثمانية:
Faruuk Bilici, «**Les waqfs constitutes par les femmes à Istanbul dans le premier moitié du XVI siècle**», **Awqaf** No.10, Kuwait 2006, pp.11-34.
أما فيما يتعلق بالوقف والمرأة بشكل عام فانظر:
إيمان محمد الحميدان، **المرأة والوقف**، الكويت (الأمانة العامة للأوقاف) 2005.

تركه من تأثير في تفعيل دور الوقف في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حتى وصف بأنه يمثل «ثورة في الفقه الإسلامي المتعلق بالوقف» كما أنه يمثل «الإسهام العثماني في الحضارة الإسلامية»[1]. فقد ظهر هذا النوع الجديد من الوقف لأول مرة في العاصمة الأوروبية الجديدة للدولة العثمانية (أدرنه) خلال 872هـ/ 1423م ولكنه أخذ ينتشر بسرعة نحو الشرق بعد انتقال العاصمة إلى القسطنطينية بعد فتحها في 857 هـ/ 1453م حتى إنه تجاوز الوقف العادي في العاصمة الجديدة (استنبول) ذاتها بعد حوالي خمسين سنة[2].

ونظرًا لأن استنبول قد غدت آنذاك مقرًّا لشيخ الإسلام، الذي كان يمثل المرجعية العليا فيما يتعلق بالإسلام، فقد ساعد على انتشار هذا النوع الجديد من الوقف أن شيخ الإسلام في ذلك الوقت الملا خسرو، الذي شغل هذا المنصب خلال 1460 ـ 1480م، كان من المؤيدين لوقف النقود. وفي غضون ذلك كان الملا خسرو ينجز آنذاك (1478م) عمله في كتاب «درر الحكام في شرح غرر الأحكام»، الذي أصبح المرجع الرئيس للفقه الحنفي (المذهب الرسمي للدولة العثمانية

---

(1) J.E. Mandville, «**Usurios piety: the cash waqf controversy in the Ottoman Empire**», **International Journal of Middle East**, 10 (1979), p.289, 308.

(2) للمزيد عن ظهور وإنشاء وقف النقود في الدولة العثمانية انظر كتابنا: **دراسات في وقف النقود ـ مفهوم مغاير للربا في المجتمع العثماني**، بيروت (جداول) 2011.

الجديدة). ومع أن من جاء بعده في هذا المنصب تابعه في هذا الموقف، ولا سيما أبو السعود أفندي الذي ألف في هذا الموضوع رسالة معروفة بعنوان «رسالة في جواز وقف النقود»[1]، إلا أن هذا لم يغلق المجال أمام الرأي الآخر/ المعارض لهذا النوع من الوقف الذي عبر عنه قاضي العسكر جوي زاده في فتوى له والعالم محمد البرغوي في مؤلفه «السيف الصارم في عدم جواز وقف النقود والدراهم»[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع الجديد من الوقف يقوم على وقف النقود بدلًا من وقف الأصول العقارية الثابتة (أراض، بيوت، أسواق، إلخ)، وتشغيلها كقروض للاستفادة من العائد لتغطية نفقات الخدمات المجانية التي كان يقدمها الوقف للمجتمع من خلال المنشآت التي كان يقيمها (جوامع، مدارس، مستشفيات إلخ). أما الجديد في هذا التطور فهو تحديد الواقف لنسبة الربح أو المرابحة الشرعية (كما تسميها

---

(1) نشرت هذه الرسالة التي كتبها أبو السعود في العربية مؤخرًا: أبو السعود الأفندي الحنفي، **رسالة في جواز وقف النقود**، تحقيق وتعليق صغير أحمد شاغف، بيروت (دار ابن حزم)، 1997م. وللمزيد عن فتاوى أبي السعود (بما في ذلك عن وقف النقود) وقيمتها في السياق التاريخي انظر:
Colin Imber, **Ebu'S-Sud -The Islamic Legal Tradtion**, Edinburgh (Edindburgh University Press)1997, pp.139-146.

(2) للمزيد حول الخلاف بين العلماء في الدولة العثمانية حول وقف النقود الذي استمر حوالي مئتي سنة انظر: **دراسات في وقف النقود**، بيروت (جداول) 2011. ص21 ـ 33 و68 ـ 69.

الحجج) على القروض التي كانت تقدم غالبًا للتجار والحرفيين[1]، والتي كانت تتراوح ما بين 10% - 11% وتصل في حدها الأعلى إلى 15% كما سنرى في هذه الدراسة.

ومن هنا يلاحظ أن هذا النوع الجديد من الوقف بعد انتشاره السريع في الأناضول في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر لم ينتشر كذلك في بلاد الشام بعد الفتح العثماني لها (التي كانت تسود فيها المذاهب الأخرى: الشافعية والمالكية والحنبلية)، على الرغم من أن مفتي الحنفية بدمشق علاء الدين الحصكفي (توفي 1088هـ/ 1777م) يقول في «الدر المختار» أن الفرمانات السلطانية قد صدرت للقضاة بإجازة وقف النقود استنادًا إلى ما ورد في «معروضات» شيخ الإسلام أبي السعود[2]. ومع ذلك يمكن القول إن بلاد الشام، فيما نعرفه حتى الآن، كانت المجال الأخير الذي وصله وقف النقود خلال الحكم العثماني الطويل إذ لا نعرف له انتشارًا في مصر أو في بلدان شمال أفريقيا. وإذا استثنينا بعض الأوقاف الأولى في ولاية حلب التي كانت تشمل قسمًا من الأناضول، كوقف الوالي أحمد باشا دوكاجين في 963هـ/ 1556م ووقف

---

(1) للمزيد عن ذلك انظر كتابنا: **دراسات في التاريخ الحضاري لبلاد الشام في القرن السادس عشر**، دمشق (دار الأبجدية) 1995، ص38 - 54.

(2) للمزيد حول ذلك انظر بحثنا الذي نشر مؤخرًا: **دلالات ظهور وقف النقود في القدس خلال الحكم العثماني، مجلة «أوقاف»**، عدد 9، الكويت، 1426هـ/ 2005م، ص 33 - 45.

مصطفى جلبي في 978هـ/ 1570م ووقف الوالي أحمد باشا في 1005هـ/ 1597م)[1]، يمكن القول إن وقف النقود عرف أهم انتشار له في ولاية دمشق خلال الحكم العثماني. ومن الملفت للنظر هنا أن هذا الانتشار يكاد ينحصر في القدس وجوارها. فقد توصلنا خلال أبحاثنا في سجلات المحكمة الشرعية بالقدس إلى 65 وقفية من أوقاف النقود، وهو ما له دلالة كبيرة بالنسبة إلى هذا الموضوع[2].

وإذا ما استعرضنا أسماء الواقفين والأهداف التي أنشئت من أجلها هذه الأوقاف في القدس يمكن لنا تفسير تمركز هذا النوع الجديد في القدس دون سواها من ولاية دمشق:

1 ـ كان معظم الواقفين في العقود الأولى من الشخصيات

---

(1) في أول مؤلف مخصص لفضائل بيت المقدس الذي ألفه الواسطي في القرن 5هـ/ 11م يرد أن الرسول ﷺ قال عن الصلاة في بيت المقدس إنها تعدل ألف صلاة فيما سواه، ولما سئل «فمن لم يطق ذلك؟» قال: «فليهد إليه زيتًا». وفي حديث آخر قال: «من استغفر للمؤمنين والمؤمنات في بيت المقدس كان له مثل حسناتهم ودخل على كل مؤمن ومؤمنة من دعائه سبعون مغفرة وغفر له ذنوبه كلها»:
محمد بن أحمد الواسطي، **فضائل بيت المقدس**، حققه وقدم له: أ. حسون، القدس (دار ماغنس/الجامعة العبرية)، 1979م، ص 25 ـ 29.

(2) في دراسة حديثة للكندري عن تحليل سجل الوقفيات في الكويت التي تغطي فترة 1263 ـ 1348هـ/ 1847 ـ 1930م يظهر أن مشاركة النساء تتساوى وحتى تتجاوز قليلًا مشاركة الرجال، إذ تعود لهن 224 وقفية من أصل 440 وقفية.
فيصل الكندري، **نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف، المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، عدد 78، الكويت، ربيع 2002م، ص 15.

«الرومية» أو العثمانية، سواء ممن تولى مناصب إدارية وعسكرية في القدس أو ممن جاءوا ونزلوا فيها من مناطق كانت تتميز بانتشار وقف النقود (البلقان والأناضول).

2 ـ كان للقضاة «الأروام» على المذهب الحنفي في القدس (الذين خدموا في البلقان والأناضول قبل قدومهم) دور مهم يتمثل في المشاركة في هكذا أوقاف أو في المصادقة على هكذا أوقاف.

3 ـ معظم هذه الأوقاف خصصت لأجل الصرف على إنارة المسجد الأقصى وغيره من المساجد والزوايا وعلى قراءة القرآن الكريم والدعوة لروح الواقف وأقاربه عملًا بالسنة النبوية التي كانت تعظم ثواب من يساهم في إنارة المسجد الأقصى أو من يستغفر له هناك[1].

وإذا عدنا للوقفيات التي وجدناها حتى الآن من وقف النقود لوجدنا من بينها سبع وقفيات لنساء من أصل 65 وقفية. وربما تمثل هذه النسبة أقل مما هو مألوف في الوقف بشكل عام، ولكنها على كل حال ليست قليلة في هذا النوع من الوقف الذي لم يقبل عليه كثير الرجال في المشرق.

ويلاحظ هنا أن الوقفية الأولى، والوحيدة التي تظهر فيها

---

(1) **سجلات المحاكم الشرعية بالقدس** (نسخة مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية)، سجل 72، صفحة 374، ويشار إليه فيما بعد : س م ش ق. وأود هنا أن أشكر الزميل د. نوفان الحمود مدير مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية على تقديمه كافة التسهيلات للإفادة من هذه السجلات.

المرأة إلى جانب زوجها، إنما تعود إلى 11 شوال 999 هـ/ 2 آب/ أغسطس 1591م[1]، بينما تعود الوقفية الأخيرة مما لدينا إلى 21 ربيع الثاني 1025هـ/ 13 نيسان/ أبريل 1616م.

وإذا دققنا في أسماء الواقفات يلاحظ أنهن كلهن تقريبًا باستثناء واحدة من الروميات، وهو ما يظهر في الاسم واللقب، فالأولى (حسب التسلسل التاريخي) هي «ناظرة خاتون بنت يعقوب الرومية» والثانية هي «خديجة بنت عيسى الرومية» والثالثة هي «بلقيس خاتون من استنبول»، والرابعة «بيمانة خاتون بنت عبد الله» (التي يشير اسم والدها إلى أنها حديثة العهد بالإسلام)، والخامسة «زاهدة خاتون بنت عبد الله»، والسابعة «كلستان قادين بنت عبد الله». أما الاستثناء الوحيد هنا فيتمثل في «الست فخرية بنت الشيخ محمد الجاعوني»، الذي تمثل هنا إحدى العائلات العريقة في المنطقة[2].

---

(1) س م ش ق، سجل 133، ص 607.

(2) تعود أسرة الجاعوني في أصولها إلى قرية الجاعونة التي تقع في سفح جبل كنعان إلى الشرق من صفد التي تبعد عنها 10كم. ويبدو أن الفرع المقدسي قد أُسس في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي وبرز خلال القرون اللاحقة بفضل عدد كبير من الشيوخ والمدرسين، مماجعل لهذه الأسرة مكانة في القدس، بينما توجه معظم سكان الجاعونة في 1948 إلى سوريا المجاورة، حيث تمركزوا في دمشق، وغدت القرية مهجورة حيث نشأت في جوارها مستوطنة روش بينيه.

ويبدو أن مؤسس الفرع المقدسي لأسرة الجاعوني الكبيرة هو الشيخ أحمد شهاب الدين، الذي ربما حل بالقدس في منتصف القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. ففي سجلات المحكمة الشرعية بالقدس وقفية تعود إلى 15 صفر 1027هـ/ 11 شباط/ فبراير 1618م باسم «الشيخ محمد شمس الدين ابن =

وفيما يتعلق بحجم هذه الأوقاف العائدة للنساء نجد أنها تتراوح ما بين ستين ألف أقجة (درهم فضي عثماني) إلى عشرة قروش أسدية[1]، وما بينها كانت هذه الأوقاف تتراوح من عشرين إلى مئة وسبعين سلطانيًا ذهبيًا[2].

= المرحوم الشيخ أحمد شهاب الدين الشهير نسبه بالجاعوني». وتوضح هذه الوقفية أن الأسرة أصبحت لها ثروة معتبرة حيث إن الواقف أوقف دارًا في القدس ومزرعة في قرية لفتا المجاورة وحصصًا في عدة مزارع في لفتا وأرض منجك. ونظرًا لأن الوقف ذري فقد ذكر الواقف ولديه (الشيخ نور الدين والشيخ خير الدين) وابنته (فاطمة) مما يثير هنا مشكلة غياب أو تغييب الواقفة فخر:
س م ش ق، سجل 100، ص115؛ حسن عبد اللطيف الحسيني، **تراجم أهل القدس في القرن الثاني عشر الهجري**، دراسة وتحقيق وتقديم سلامة صالح النعيمات، عمان (الجامعة الأردنية)، ص22، 53، 58؛ محمد محمد حسن شراب، **معجم بلدان فلسطين**، عمان (الأهلية للنشر) 1990م، ص241؛ **كل مكان وأثر في فلسطين**، ترجمة ومطالعة عيد حجاج، عمان (الجامعة الأردنية) 1990، ص 132.
وقد عثرنا مؤخرًا على شجرة للأسرة الجاعونية في دمشق وسنعرف بها في مناسبة قادمة.

(1) الدرهم الفضي العثماني أو الأقجة سكّ لأول مرة في 1326م وكان من الفضة الصافية بوزن 15،1 ـ 20،1غ، وقد بقيت مستقرة حوالي قرن من الزمن حيث أخذت بعد ذلك تختلف في وزنها وعيارها. وخلال فترة الدراسة كان الدينار الذهبي السلطاني المذكور يعادل 60 أقجة.
أما القرش الأسدي فهو عملة فضية هولندية اشتهرت باسم الأسدي أو أبي كلب لأن الأسد المنقوش فيها كان يُشار إليه ككلب، وكانت خلال فترة الدراسة تساوي 30 بارة أو قطعة مصرية. وقد بقيت هذه العملة وسيلة التبادل الأساسية في بلاد الشام حتى أوائل القرن الثامن عشر الميلادي:
شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف الحارس، بيروت (المدار الإسلامي) 2005م، ص 190 ـ 192 و303.

(2) سكّ الدينار الذهبي السلطاني لأول مرة في استنبول في 882 هـ/ 1477 ـ 1478م خلال عهد السلطان محمد الأول، وتمّ اعتماد مقاييس دوقية البندقية =

وفي مثل هذا النوع من الوقف تتحول النقود الموقوفة إلى أصل أو رأس مال لما يشبه المصرف الاجتماعي الذي يقدم القروض بفائدة معينة ويحول العائد السنوي من القروض لتغطية خدمات معينة أقيم الوقف لأجلها. وفي هذه الوقفيات يلاحظ أن نسبة الفائدة كانت واحدة ألا وهي 15% أو كما يرد في النصوص «العشرة بأحد عشر ونصف».

وكما في الوقفيات الأخرى من هذا النوع فإن الواقفات كن أيضًا حريصات على تضمين الوقفيات ما يفيد بتنزيه هذا العمل عن الربا .وما يقيد المتولي في عمله حتى يتحقق الهدف من هذه الأوقاف. وهكذا يلاحظ في وقفية كلستان قادين بنت عبد الله أنها تطلب من المتولي أن «يستربح المبلغ المذكور بالمعاملة الشرعية... ويتقي شبهات الربا»، بينما تطلب الواقفة بلقيس خاتون من وقفيتها أن «يعامل المتولي المبلغ بحيلة شرعية». وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحيل الشرعية التي ألف فيها بعض العلماء للتسهيل على المسلمين، كانت تتم بإضافة قيمة سلعة وهمية (جوخة أو كتاب إلخ)، تمثل قيمة الفائدة على القرض الذي يجب أن يعيده المقترض إلى الوقف بعد حلول سنة من تاريخه[1]. ومن ناحية أخرى تطلب بعض

= بالنسبة للوزن والمعايير. وقد جرى التوسع في سكه خلال عهد سليم الأول بعد الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر حيث جرى سكه هناك أيضًا:
باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ص 123 ـ 126.

(1) ظهر التأليف في «الحيل الشرعية» في وقت مبكر منذ محمد بن الحسن الشيباني (توفي 189هـ/ 804م) والخصاف (توفي 261هـ/ 874م) والقزويني (توفي 442هـ/ 1050م)، كما ظهر بعدهم من ألف ضد «الحيل =

الواقفات من المتولي «أن يقيد ذلك بالسجل المحفوظ»، وهو ما يمثل في حال العثور عليه مصدرًا مهمًّا للتعرف على حركة التعامل المالي في المجتمع المحلي[1].

ونظرًا لأنه في هذا النوع من الوقف يصبح الحرص على هوية ونوعية المقترضين من الأولويات، لأنه في حالة التقاعس أو العجز عن رد القرض يتهدد استمرار الوقف، نجد أنه في وقفيات النساء حرص كبير على توجيه المتولي في هذا المجال. فكل الوقفيات تقريبًا تطالب المتولي ألا يعطي أي قرض لأي شخص إلا «برهن تزيد قيمته عن المبلغ أو بكفيل قادر»، كما أنها تؤكد على المتولي ألا يقدم القروض لـ «أهل الشوكة ولا ممن يعسر الخلاص منه».

أما فيما يتعلق بالغرض الذي أقيمت لأجله هذه الأوقاف فهو يؤكد ما ورد في السنة النبوية المذكورة، حيث إنها كلها تنفق العائد السنوي لها لأجل الإنارة أو قراءة القرآن الكريم كما يبدو في العرض المختصر لهذه الوقفيات.

= الشرعية» كابن تيمية (توفي 728هـ/ 1327م) وابن قيم الجوزية (توفي 751هـ/ 1349م)، وغيرهما. للمزيد عن هذا انظر:
كتاب «**الحيل في الفقه**» للشيخ القزويني، نشره واعتنى بتصحيحه يوسف شاخت، هانوفر 1924م؛ محمد عبد الوهاب البحيري، **الحيل في الشريعة الإسلامية**، القاهرة، مطبعة السعادة، 1974م.

(1) للمزيد حول هذه السجلات وقيمتها انظر بحثنا عن أحد هذه السجلات التي وجدناها في القدس: **تطور وقف النقود في العصر العثماني/ نموذج مفصل من مدينة القدس**، مجلة «**دراسات**» الجامعة الأردنية، عدد1، عمان، 1993م، ص 356 ـ 382.

وبشكل عام يمكن القول إن مشاركة النساء في وقف النقود في القدس خلال الحكم العثماني لا تختلف عن أوقاف الرجال في هذا المجال، سواء من حيث حجم هذه الأوقاف أو من حيث أهدافها وشروطها. ومع أنها تمثل نسبة غير كبيرة (7 من 65 وقفية) إلا أنها تمثل على كل حال مشاركة معتبرة للمرأة في هذا المجال الجديد (وقف النقود) الذي كان يحجم عنه الكثير من الرجال في المشرق.

ملخص وقفيات النساء

(1) وقف أحمد جلبي وناظرة خاتون

الواقف: أحمد جلبي بن درويش محمد، من الزعماء بالباب العالي وزوجته ناظرة خاتون بنت يعقوب الرومية.

تاريخ الوقف: 11 شوال 999هـ.

المبلغ الموقوف: **30** سلطاني ذهب.

الربح المحدد على القروض: 15% (العشرة بأحد عشر ونصف).

الغرض من الوقف: الإنفاق على ثلاثة قناديل بالمسجد الأقصى.

شروط خاصة للإقراض: يقيّد (المتولي) ذلك بالسجل المحفوظ، ويعامل برهن تزيد قيمته عن المبلغ أو بكفيل قادر ولا يكون من أهل الشوكة ولا ممن يعسر الخلاص منه.

المصدر: سجل 72 صفحة 374.

(2) وقف خديجة الرومية

الواقف: خديجة بنت عيسى الرومية.

تاريخ الوقف: أوائل ذي القعدة 999هـ.

المبلغ الموقوف: عشرون سلطانيًّا ذهبيًّا + دار في القدس.

الربح المحدد على القروض: 15% (العشرة بأحد عشر ونصف سلطاني).

الغرض من الوقف: الإنفاق على قراءة جزء من القرآن الكريم كل يوم بالصخرة المنورة.

شروط خاصة للإقراض: أن يقيد (المتولي) ذلك كل سنة بالسجل المحفوظ وتكون المعاملة برهن أو كفيل قادرين ولا يدفعه لأهل الشوكة ولا من يعسر الخلاص منه.

المصدر: سجل 72 صفحة 377.

(3) وقف بلقيس خاتون

الواقف: صاحبة الخيرات والمبرات بلقيس خاتون من استنبول.

تاريخ الوقف: 17 محرم 1000هـ.

المبلغ الموقوف: مئة وسبعون سلطاني ذهب.

الربح المحدد على القروض: 15% (العشرة بأحد عشر درهمًا ونصف).

الغرض من الوقف: الإنفاق على ستة قراء للقرآن الكريم في الصخرة الشريفة وعلى تنوير ستة قناديل بالصخرة الشريفة.

شروط خاصة للإقراض: أن يعامل المتولي المبلغ بحيلة

شرعية ولا يعامل إلا بكفيل ذي ملاءة أو برهن منقول تزيد قيمته على المبلغ، ولا يعامل لا سباهي ولا ينكجري (إنكشاري) ولا بمتجوه ولا لمتجوه ولا لمن يعسر الخلاص.

المصدر: سجل 72 صفحة 427.

(4) وقف بيمانة خاتون

الواقف: بيمانة خاتون بنت عبد الله.

تاريخ الوقف: أوائل محرم 994هـ.

المبلغ الموقوف: ستون ألف درهم فضي عثماني.

الربح المحدد على القروض: 15% (ربح كل عشرة عشرها ونصف عشرها).

الغرض من الوقف: الإنفاق على 16 من القراء المجودين للقرآن الكريم وعلى شيخ قراء لهم.

شروط خاصة للإقراض: أن يحفظ (المتولي) أصل المال وربحه الحاصل بما يشتغل ويرابح ويعامل.

المصدر: سجل 72 صفحة 471 ـ 472.

(5) وقف زاهدة خاتون

الواقف: زاهدة خاتون بنت عبد الله.

تاريخ الوقف: 15 جمادى الآخرة 1010.

المبلغ الموقوف: خمسون سلطانيًا ذهبًا.

الربح المحدد على القروض: 15% (العشرة بأحد عشر ونصف).

الغرض من الوقف: الإنفاق على قارىء لقراءة بالصخرة المشرفة.

شروط خاصة للإقراض: لا توجد.

المصدر: سجل 87 صفحة 326.

(6) وقف فخر الجاعوني

الواقف: الست فخر بنت الشيخ محمد الجاعوني.

تاريخ الوقف: 19 شوال 1033هـ

المبلغ الموقوف: خمسون غرشًا فضيًّا أسديًّا.

الربح المحدد على القروض: 15% (ربح كل عشرة غروش غرش ونصف).

الغرض من الوقف: الإنفاق على قارئين لقراءة القرآن الكريم عند قبة الصخرة.

شروط خاصة للإقراض: أن يعامل المتولي في مال الوقف المزبور برهن قوي وكفيل مليء بالمعاملة الشرعية ويتقي فيها شبهات الربا.

المصدر: سجل 109 صفحة 160.

(7) وقف كلستان

الواقف: كلستان قادين بنت عبد الله.

تاريخ الوقف: 21 ربيع الثاني 1052هـ.

المبلغ الموقوف: عشرة غروش أسدية.

الربح المحدد على القروض: 15% (العشرة غروش بأحد عشر غرشًا ونصف).

الغرض من الوقف: الإنفاق على شراء زيت لتنوير القنديل الكائن بباب المغاربة بحرم المسجد الأقصى.

شروط خاصة للإقراض: أن المتولي يستربح المبلغ المزبور برهن قوي وكفيل مليء بالمعاملة الشرعية، ويتقي شبهات الربا.

المصدر: سجل 133 صفحة 607.

ـ 8 ـ

من مظاهر الإسلام الحضاري في البوسنة والهرسك: وقف النقود في موستار وإسهام المرأة فيه

لدينا في بلاد الشام وبلاد البلقان عدة مدن ارتبطت بالوقف مثل «حلب الوقف» وغيرها دلالة على الإسهام الكبير للوقف في تطورها العمراني والاقتصادي والاجتماعي بما بني فيها من منشآت مختلفة تخدم الحاجات الدينية والتعليمية والاجتماعية لسكان المدينة (جوامع ومدارس وحمامات إلخ)، كما تمثّل قاعدة الحياة الاقتصادية فيها (أسواق وخانات إلخ). ومن هذه المدن التي ينطبق عليها ذلك لدينا موستار Mostar عاصمة بلاد الهرسك.

وفي الواقع إن «بلاد الهرسك» Hercegovina، التي تقع الآن إلى الجنوب الغربي من «جمهورية البوسنة والهرسك»، هي الاسم الحديث لإمارة هوم Hum المعروفة في القرون الوسطى التي ضمّت لمملكة البوسنة في عهد ستيفان كوترومانيتش (1322 ـ 1354م)، ولكن الأمير الحاكم لها ستيفان فوكتشيتش رفض الاعتراف بالملك الجديد للبوسنة (تفرتكو الثاني) في 1443م وعزّز استقلاليته باتّخاذ لقب

«الهرسك» Herceg (من الألمانية Herzeg التي تعني الدوق) وأصبحت لذلك تسمى منذ ذلك الحين «بلاد الهرسك» Hercegovina. وبعد الفتح العثماني للبوسنة في صيف 1463م قام العثمانيون بعدة محاولات لفتح «بلاد الهرسك» خلال 1465 ـ 1469م إلى أن شكّلوا من معظم أراضيه التي سيطروا عليها وحدة إدارية (ولاية) ضمّوها إلى «سنجق البوسنة»، بينما فصلوا «بلاد الهرسك» في أواخر 1469م ليشكلوا «سنجق الهرسك» الذي اختاروا فوتشا مركزًا له. وبعد اكتمال السيطرة العثمانية على آخر مدينة (نوفي) في بلاد الهرسك خلال 1482م انتقل مركز السنجق الجديد إلى مدينة موستار الجديدة في مطلع القرن الخامس عشر مما جعل هذا السنجق يرد ذكره في المصادر أحيانًا باسم «سنجق موستار»[1].

وتجدر الإشارة إلى أن موستار قد عرفت بهذا الاسم الجديد بعد أن أخذت تنمو بسرعة في السنوات الأولى للحكم العثماني، وبالتحديد منذ 1468م، بعد أن كانت قبل الفتح العثماني مجرد موقع عسكري استراتيجي (جسر خشبي على نهر نيرتفا Neretva وبرج للمراقبة في كل طرف منه). وهكذا، بفضل المنشآت الوقفية الكثيرة التي بنيت فيها خلال النصف

(1) Hazim Sabanovic, **Bosanski pasaluk**, Sarajevo (Svjetlost) 1982, pp.44-47.

وانظر في العربية : نويل مالكولم، **البوسنة**، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة (الهيئة العامة المصرية للكتاب) 1997م، ص 48 ـ 52.

الثاني للقرن الخامس عشر، تحولت موستار خلال أربعة عقود فقط إلى مدينة وغدت مركزًا لسنجق الهرسك[1].

وحول هذا الإسهام للوقف في تطور المدينة خلال الحكم العثماني الطويل صدر مؤخرًا كتاب للباحث البوسنوي المعروف حفظي حسن ديدتش «الواقفون الموستاريون وأوقافهم»، عن «مجلس الجماعة الإسلامية» في موستار عام 2000م[2]. وتجدر الإشارة إلى أن حسن ديدتش كان تخرّج من مدرسة الغازي خسرو بك بسراييفو عام 1935م وتابع دراساته في المعهد العالي للدراسات الإسلامية في سراييفو، حيث عمل أولًا في التعليم ثم التحق بـ «مركز وثائق الهرسك» في 1954م وعمل هناك باحثًا في الوثائق حتى تقاعده في 1976م. ونظرًا لوجوده في منجم الوثائق المتعلقة بالهرسك خلال الحكم العثماني فقد ركّز أبحاثه حول المخطوطات الشرقية والوثائق (بما في ذلك الوقفيات) التي تتعلق بالتاريخ الثقافي للمسلمين خلال الحكم العثماني. وفي هذا السياق نذكر أهم مؤلفاته مثل «فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في أرشيف الهرسك» (موستار 1977م) و«الآثار الثقافية للعهد التركي في موستار» (سراييفو 1980م) و«التراث المسلم في شرق

---

(1) Evlija Celebi, **Putopis,prevod i komentar Hazim Sabanovic**, Sarajevo (V.Maslesa) 1979, pp.469-475; Muhamed A.Mujic, «**Jezicke i sadrzinske osobenosti vakufnama iz Mostara- Druga plovina XVI stoljeca**», POF 25, Sarajevo 1977, p.203.

(2) Hivzija Hasan Dedic, **Mostarski vakivi i njehovi vakufi**, Mostar (Medzlis IZ) 2000.

البوسنة»(سراييفو 1990م) و«التراث البشناقي للمسلمين في جنوب الهرسك» (موستار 1997م) إلخ.

وفي مقدمة كتابه الأخير الذي خصّصه عن الوقف ودوره في المدينة التي ارتبطت به (الواقفون الموستاريون وأوقافهم) ينطلق المؤلف من الفتح العثماني لعاصمة الهرسك بلاغاي Blagaj في 1466م وعن نتائجه الكبيرة التي استمرت طيلة 400 سنة من الحكم العثماني. وفي هذا السياق يؤكد المؤلف على أن العثمانيين «لم يحملوا دينًا جديدًا فقط بل ثقافة وحضارة جديدة معه». ويكفي للتدليل على ذلك ما لعبته المؤسسة الجديدة التي ارتبطت بالدين الجديد وعبّرت عن الحضارة الجديدة (الوقف)، التي كان لها دورها الكبير في النمو العمراني السريع لموستار حتى تحولت إلى عاصمة الهرسك. فقد أنشئ في موستار، كما يوضح المؤلف، أكثر من 300 وقف شملت مختلف المجالات وساعدت بما بنته من منشآت دينية (جوامع) واقتصادية (أسواق وخانات إلخ) واجتماعية (حمامات ومقاهي إلخ) على التطور العمراني والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، مثل وقف الحاج محمد بك قراجوز ووقف محمد كورسكي باشا ووقف نصوح آغا ووقف كيوان كتخدا ووقف الوالي والشاعر درويش باشا ووقف الحاج أحمد آغا، إلخ[1].

(1) من هذه الأوقاف المذكورة لفت نظري في وقت مبكر وقف كيوان كتخدا بعد أن وجدت وقفيته الأصلية في اللغة العربية ونشرتها مع دراسة عن هذا الوقف: **وقفية من البلقان في اللغة العربية من منتصف القرن السادس عشر**، **مجلة «دراسات تاريخية» عدد 47 ـ 48**، دمشق 1992م، ص 134 ـ 153.

ويتميز كتاب حسن ديدتش من حيث المنهجية بتقسيمه إلى فصول تحدث فيها عن كل واقف والمنشآت التي بناها وتابع ما حلّ بها إلى نهاية الحكم العثماني، بل حتى إلى العهد اليوغسلافي في بعض الحالات، بالاستناد إلى الوقفيات المعروفة لديه، كما تحدث عن الأوقاف التي ذكرت في المصادر المختلفة معتمدًا على ما ورد عنها من شذرات في غياب الوقفيات المؤسسة لها، ثم ألحق ذلك بعدة جداول مفيدة عن الواقفين وأوقافهم على مختلف المستويات.

ونظرًا لاعتماده على الوقفيات الأصلية والمصادر الرئيسة التي تتمثل في سجلات المحاكم الشرعية، أو «سجلات القضاة» كما تسمى في البوسنة والهرسك، فقد حمل لنا كتاب حسن ديدتش معطيات جديدة على ما نعرفه بالنسبة للوقف في البوسنة والهرسك والأوقاف المؤسّسة هناك. وفي هذا السياق سنتوقف هنا عند بعض الانواع والتطبيقات الجديدة للوقف التي وردت في هذا الكتاب المرجعي.

ومن أول ما يلفت النظر هنا شيوع «وقف النقود» في موستار بعد أن برز هذا النوع لأول مرة في البلقان بعد الفتح العثماني له في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وانتشر أكثر بعد الفتح العثماني للقسطنطينية في 857هـ/ 1453م وبعد إقرار رأس المرجعية الإسلامية

الجديدة (شيخ الإسلام) له في ذلك الوقت[1] حتى إنه اعتبر «ثورة في الفقه الإسلامي المتعلق بالوقف»[2]. ويقوم هذا النوع الجديد على وقف المنقول (النقود) بدلًا من الأصول غير المنقولة (أراض وبيوت إلخ) واستثمار ذلك على شكل قروض تقدم للتجار والحرفيين بفائدة سنوية محددة (10 ـ 11%) على أن يوجه العائد منها لتغطية المنشآت الدينية والعلمية والاجتماعية التي تقدم خدماتها مجانًا للمستفدين منه[3].

ومن التطبيقات الجديدة لوقف النقود هنا يكشف المؤلف عن وجود ما كان يسمى «وقف الفقراء»، الذي كان يوزع العائد من فوائد القروض للفقراء في المدينة. ويعترف المؤلف أنه لم يجد الوقفية المؤسسة لهذا الوقف، ولكنه وجد ما يشير إليه في «سجلات القضاة» بموستار. فقد ورد في «سجلات القضاة» عام

(1) بدأ الأمر مع شيخ الإسلام الملا خسرو (1460 ـ 1480م) الذي وجد لوقف النقود مبررًا في كتابه «درر الحكام في شرح غرر الأحكام»، الذي بقي لعدة قرون مرجعًا أساسيًا للفقه الحنفي في الدولة العثمانية، وتبلور أكثر مع شيخ الإسلام المعروف أبي السعود أفندي (1545 ـ 1574م) الذي ألّف رسالة خاصة عن ذلك: أبو السعود الأفندي الحنفي، **رسالة في جواز وقف النقود**، تحقيق وتعليق صغير أحمد كاشف، بيروت (دار ابن حزم) 1997م.

(2) Jon E.Mandaville, «**Usurios Piety: The Cash Waqf Controversy in the Ottoman Empire**» IJMES 10 (1979), p.289.

(3) للمزيد عن وقف النقود انظر كتابنا: **دراسات في وقف النقود ـ مفهوم مغاير للربا في المجتمع العثماني**، بيروت (جداول) 2011.

1670م أنه توفيت المدعوة معصومة بنت حسن وهي مدينة لـ «وقف الفقراء» بمبلغ ألف أقجة[1].

ومن التطبيقات الجديدة لوقف النقود في موستار أيضًا يكشف المؤلف عمّا كان يسمى «وقف سكان المحلة»، الذي وجد في أكثر من محلة من محلات المدينة حتى إنه كان يسمى باسم المحلة التي كان يؤسس فيها ولخدمة سكانها فقط عن طريق تقديم القروض للحالات الطارئة. وقد وجد المؤلف في «سجلات القضاة» أربعة أوقاف من هذا النوع: وقف سكان محلة الحاج ممي، ووقف سكان محلة فاطمة خاتون، ووقف سكان محلة الشيخ يحيى ووقف سكان محلة الشيخ حسن. وقد وجد المؤلف عن الوقف الثاني (وقف سكان محلة فاطمة خاتون) إشارة واحدة له في «سجل القضاة» لعام 1632م تتمثل في أن المدعوة فاطمة بنت مصطفى قد توفيت آنذاك وهي مدينة لهذا الوقف بـ 1500 أقجة[2].

ومن التطبيقات الجديدة لوقف النقود في موستار التي لم نجد لها مثيلًا في الأطراف المجاورة ما كان يسمى «وقف صنابير الماء»، الذي أسسه المدعو يوسف آغا الذي لا نملك عنه معلومات أخرى لأنه لم يتم العثور على الوقفية المؤسسة للوقف. وحسب المؤلف فإن هذا الوقف قد أُسّس بعد 1610م

---

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**, p.195.

(2) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 195 ـ 196.

حين شقّت في موستار أول شبكة للماء العذب، بينما قام المدعو يوسف آغا بإصلاح شامل لهذه الشبكة التي أصبحت تشمل شوارع موستار من أقصاها إلى أقصاها وأنشأ وقفه النقدي لأجل هذه الشبكة. وقد كان الهدف من إنشاء هذا الوقف «أن يؤمّن الدخل منه ما يكفي للمحافظة عليه ورعاية الحنفيات (الصنابير) الكثيرة في محلات وأسواق موستار لكي يصل الماء العذب الصافي إلى كل السكان». وبفضل هذا الوقف بقي سكان المدينة يتمتعون بشرب الماء الزلال لأكثر من قرن، ولكن يبدو أن توسع المدينة فرض الحاجة إلى مزيد من الإسهامات النقدية في هذا الوقف. ومن أهم هذه الإسهامات ما قدمه ابن المدينة الوالي علي باشا رضوان بيغوفيتش في 1838م، حيث ضمّ 15300 قرش إلى أصل مال الوقف المذكور[1].

ويعتبر هذا نموذجًا فريدًا لما يمثّله وقف النقود بالنسبة إلى المجتمع المحلي. فقد كان المبلغ الموقوف يقسّم ويقدّم كقروض للتجار والحرفيين بفائدة سنوية مقدارها 15% لكي يخصّص العائد منه على هذه الخدمة (توفير الماء العذب) لسكان المدينة. وبسبب الحرص على هدف الوقف الذي يهم كل المجتمع فقد كانت القروض تعطى بشرط وجود كفيل مليء أو رهن قوي لضمان استرداد الوقف للمال، كما كانت توثق القروض في «سجلات القضاة» مع الشهود. وقد أحسن المؤلف باستخراج قائمة بالمقترضين من هذا الوقف النقدي، من رجال

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 196 ـ 197

ونساء ومن مسلمين ومسيحيين، مع المبالغ التي اقترضوها والفوائد عليها، مما يوضح الطابع الاقتصادي الاجتماعي المركّب لهذا النوع من الوقف. ولكن بعد الاحتلال النمساوي المجري للبوسنة والهرسك في 1878م وتطور الخدمات البلدية في الإدارة النمساوية المجرية الجديدة، التي أصبحت تشمل توصيل الماء للشوارع والبيوت، تمّ إلغاء هذا الوقف في 1891م وضم ما فيه من نقود إلى وقف قراجوز الذي ورد ذكره[1].

ومع ذلك يمكن القول إن كتاب حسن ديدتش يفيدنا كثيرًا في جانب اجتماعي آخر، ألا وهو إسهام المرأة في الوقف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحضارة العثمانية الجديدة تميزت بدور واضح للمرأة في مجال الوقف، سواء بسبب المؤثرات الواردة من الموطن الأصلي للعثمانيين أو بسبب التأثر بالتقاليد البيزنطية[2]، ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يبدو هذا في البوسنة والهرسك أيضًا طالما أن الإسلام انتشر هناك خلال الحكم العثماني للمنطقة. ولذلك نرى من الضروري أن نتوقف هنا عند هذا الجانب للتعرف على مدى إسهام المرأة في الوقف من خلال نموذج موستار بالذات.

وبشكل عام يلاحظ هنا أن المرأة كانت حاضرة في

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 198، وللمزيد:
Hivzija Hassan Dedic, **Spomenici kulture turskog doba u Mostaru**, Sarajevo 1980, pp129-141.

(2) للمزيد حول ذلك انظر:
Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**, pp.99-100, 174-175.

مختلف الأوقاف التي أشير إليها هنا. فقد كانت مشاركة في تأسيس الأوقاف الكبيرة التي بقيت منشآتها شاهدة عليها حتى الآن كفاطمة خاتون التي بنت الجامع المسمى باسمها، كما بنت برج الساعة الذي لا يزال يذكّر بذلك العهد الذي بني فيه، كما كانت مشاركة في وقف النقود مما كان يؤشر على ثروتها ومكانتها في المجتمع الذي كانت تعيش فيه كعالية بنت الملا حسن وزوجة الملا صالح سفيتش، التي وقفت في 1254 هـ/ 1839م مبلغ 500 قرش ليضاف إلى أصل مال «وقف الماء». ومن ناحية أخرى نجد المرأة متولية أحيانًا على بعض الأوقاف التي أنشأتها، كما نجدها مقترضة من بعض الأوقاف النقدية التي أشرنا إليها.

ويمكن هنا استجلاء بعض هذه الجوانب من خلال استعراض الأوقاف التي أسستها النساء في موستار خلال الحكم العثماني من خلال المعطيات المختلفة التي وردت في كتاب حسن ديدتش:

1 ـ وقف فاطمة خاتون

تعتبر فاطمة خاتون بنت مسيح جلبي من أشهر الواقفات في موستار لسببين على الأقل. فقد بنت أولًا الجامع الذي حمل اسمها (جامع فاطمة خاتون) والذي كان الوحيد في موستار الذي بنته امرأة وخصصت له وقفًا كبيرًا يغطي نفقاته. أما السبب الآخر فلأنها بنت أول برج للساعة في موستار، وهو لا يزال في موقعه بقلب المدينة شاهدًا على التراث الشرقي المتنوع الذي بقي يميز موستار حتى أيامنا.

وحسب حسن ديدتش فإن الجامع قد بني قبل 1620م لأنه يرد ذكر إمام الجامع في وقفية أخرى لأحمد بن فرهاد تعود إلى تلك السنة. وللأسف فإن الوقفية المؤسّسة للجامع لم تصل إلينا، ولذلك لا نعرف التفاصيل عما أوقفت فاطمة خاتون لأجل الجامع. ومع ذلك لدينا بعض المصادر وصورة نادرة عنه تشير إلى أنه كان مبنيًّا من الحجر الصقيل مع مئذنة حجرية رشيقة وسقف مربع مع امتداد أمامي له قائم على أربعة عمدان خشبية كبيرة. وخلال الجرد الطوبوغرافي للمدينة الذي جرى في 1931م سجل في تبعية الجامع بيت وبستان ومقبرة كبيرة تمتد على مساحة 22240 مترًا مربعًا. ولكن بعد وصول الحزب الشيوعي إلى الحكم في 1945م تمّ في 1946م «تأميم» كل الملكية الملحقة بالجامع، بينما هدم الجامع نفسه في 1947م مع أنه كان في حالة جيدة في ذلك الحين. وقد بقي مكان الجامع نفسه فارغًا بينما بني على أرض المقبرة مستوصف تحول فيما بعد إلى «المعهد الصحي» الذي لا يزال موجودًا في مكانه.

ومن ناحية أخرى فقد بنت الواقفة بالقرب من الجامع برج الساعة من الحجر الجميل في الشارع الذي يحمل الآن هذا الاسم (شارع برج الساعة) بعد أن كان يسمى سابقًا «شارع القزّازين» لوجوده قرب «سوق القزّازين». ويبدو أن البرج قد بني في وقت واحد مع الجامع، الذي لم تصلنا وقفيته، ولكن لدينا أقدم إشارة له في وقفية إبراهيم آغا ساريتش التي تعود إلى

سنة 1636م. ونظرًا لضخامته، حيث يرتفع 15 مترًا على قاعدة تمتد 45، 3 مترًا مربعًا، فقد أصبح مشهدًا مميزًا للمدينة. وقد ذكره لاحقًا الرحالة المعروف أوليا جلبي خلال زيارته لموستار حيث قال عنه في «سياحتنامه»: إن صوت ساعته يصل إلى بعد 3 ساعات مشيًا على الأقدام.

وبالمقارنة مع الجامع فقد بقي هذا البرج في مكانه يذكّر بالواقفة حتى الآن. وقد بقي هذا البرج تسمع ساعته حتى 1926م حين تعطلت وأهملت بعد ذلك. وخلال 1978م جرى ترميم هذا البرج وتسجيله في دائرة الآثار كمعلم ثقافي تاريخي. وقد تعرض هذا البرج للقصف في بداية الحرب على البوسنة خلال 1992 ـ 1993م فتضرّرت قمته، ولكن تمّ ترميمه بعد الحرب وإصلاح ساعته وتحول إلى معلم من معالم المدينة[1].

2 ـ وقف عائشة بنت الحاج أحمد

يعود هذا الوقف إلى 1646م وهو من الأوقاف النادرة التي وصلتنا وقفيتها. وحسب الوقفية فقد أوقفت عائشة على مبلغ سبعة آلاف أقجة لكي يستثمر «على قاعدة العشرة بأحد عشر»، أي لكي يقدم كقروض بنسبة 11%، ودكانتين وحصة من بستان لكي تؤجر بعقد سنوي ويخصص العائد منها

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 275 ـ 276، وانظر النص الكامل للوقفية:
Vakufname iz Bosne i Hercegovine (XV-XVI vijek), Sarajevo (Orijentalni institute)1985, pp.363-364.

لأخواتها الخمس ثم بعد وفاتهن للطلبة الفقراء في مدرسة قراجوز، وذلك بتوفير الأغطية والحطب لهم خلال فصل الشتاء، على أن يقرأوا «سورة الإخلاص» كل يوم جمعة على روح والدها وروح والدتها[1].

3 ـ وقف مريم بنت محمد

يعود هذا الوقف إلى 1669م ويشتمل على وقف بيت لمريم بنت محمد في محلة الحاج بالي بموستار، على أن يسكن فيه زوجها محمود ويباع بعد موته ليوزّع ثمنه على الفقراء[2].

4 ـ وقف فاطمة بنت درويش

يعود هذا الوقف إلى 1793م ويشتمل على وقف بيت في محلة درويش باشا بموستار، حيث شرطت في وقفها على أن يقوم المتولي بعد وفاتها بتأجير البيت وتخصيص الدخل العائد منه لقراءة القرآن الكريم على روح والدها وروح والدتها وروح زوجها وروحها على أن يدفع قرشان لكل ختمة قرآن، كما شرطت أن يكون زوجها متوليًا على الوقف ثم أولاده وأحفاده من بعده[3].

5 ـ وقف عائدة بهمان بنت حسين

يعود هذا الوقف إلى 1848م، ويشتمل على وقف بيت

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 221.
(2) المرجع السابق، ص 298 ـ 299.
(3) المرجع السابق، ص 306.

مع بستان وإسطبل في محلة شاريتش بموستار، وقد شرطت الواقفة على أن يسكنه زوجها حتى وفاته ثم أولاده وأحفاده من بعده على أن يقوم ساكنوه في كل سنة بشراء شمعة لجامع المحلة (شاريتش) وأن يشعلوها على روح والدها حسين وروح والدتها نفيسة، وأن يقوموا بختمة للقرآن في كل سنة على «أرواح والدها ووالدتها وكل أتباع محمد عليه السلام»[1].

6 ـ وقف جواهر بنت محمد

يعود هذا الوقف إلى 1873م، ويشتمل على وقف بيت مع بستان في محلة درويش باشا بموستار، وقد شرطت الواقفة على أن يقوم المتولي بعد وفاتها بتأجيرهما وتخصيص الدخل العائد لقراءة القرآن الكريم في كل سنة على «أرواح آدم عليه السلام ومحمد ﷺ»، ولشراء شمعتين لجامع درويش باشا وتوزيع ستين رغيفًا على فقراء محلة درويش باشا[2].

7 ـ وقف جميلة بنت عبد الله

يعود هذا الوقف إلى 1632 م وهو من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. أسّسته المدعوة جميلة من محلة فاطمة خاتون المذكورة واشتمل على وقف 4000 أقجة على أن يخصص العائد من استثمارها لأجل قراءة القرآن الكريم على روحها[3].

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 310.
(2) المرجع السابق، ص 225.
(3) المرجع السابق، ص 226.

8 ـ وقف فاطمة بنت مسيح كتخدا

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها، ولدينا عن هذا الوقف معلومة في «سجل القضاة» تفيد بأن فاطمة زوجة محمد آغا كانت مدينة عام 1653م لهذا الوقف بـ 1700 أقجة[1].

9 ـ وقف خاتون زوجة المرحوم حسين

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه في «سجل القضاة» عن 1653م معلومة تفيد بأن الإمام فيضي جلبي كان مدينًا لهذا الوقف بـ 2000 أقجة[2].

10 ـ وقف خديجة

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه معلومة في «سجل القضاة» عام 1732م تفيد بأن المدعوة فاطمة بنت حسن توفيت آنذاك وهي مدينة لهذا الوقف بـ 500 أقجة[3].

11 ـ وقف فاطمة تشاوشكا

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه معلومة من «سجل القضاة» عام 1732م تفيد بأن المدعو إبراهيم توفي آنذاك وهو مدين لهذا الوقف بـ 21 أقجة[4].

---

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 226.

(2) المرجع السابق، ص 229.

(3) المرجع السابق، ص 229.

(4) المرجع السابق، ص 230.

12 ـ وقف فاطمة غلوشتشفيتش

يعود هذا الوقف إلى 1785م ويتضمن وقف دكان وبستان في موستار، وقد شرطت الواقفة على أن يقوم المتولي بتأجيرها وتخصيص العائد لها لقراءة القرآن الكريم على روحها[1].

13 ـ وقف أمينة خاتون

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه معلومة في «سجل القضاة» عام 1633م تفيد بأن الخطيب ولي والمؤذن مصطفى مدينان لهذا الوقف بـ 8000 أقجة[2].

14 ـ وقف كريمة خاتون

ما نعرفه عن هذا الوقف أن المتولي عليه في 1633م كان مصطفى خليفة[3].

15 ـ وقف صفية خاتون

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه في «سجل القضاة» عام 1633م تفيد بأن المدعو حسن الطبّاق استقرض من هذا الوقف 1300 أقجة ورهن بيته كضمان للقرض.

---

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 231.

(2) المرجع السابق، ص 232.

(3) المرجع السابق، ص 232.

16 ـ وقف نفيسة خاتون

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه معلومة من 1633م تفيد بأن مجمل المبلغ الموقوف كان 8000 أقجة[1].

17 ـ وقف خديجة بنت رمضان

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه معلومة من 1633م تفيد بأن المبلغ الموقوف كان 20 ألف أقجة[2].

18 ـ وقف قمر خاتون

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه معلومة من 1633م تفيد بأن المبلغ الموقوف كان 14 ألف أقجة[3].

19 ـ وقف عائشة خاتون بنت إبراهيم آغا

من أوقاف النقود التي ورد ذكرها. لدينا عنه في «سجل القضاة» عام1633م معلومة تفيد بأن المدعو ممي الحلاج والمدعو بارتول بن نيقولا كانا مدينان لهذا الوقف بـ 1000 أقجة[4].

وبشكل عام تفيد المعطيات الموجودة في «سجلات القضاة» بموستار في التوصل إلى صورة حية لمكانة المرأة في

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 232.
(2) المرجع السابق، ص 232.
(3) المرجع السابق، ص 233.
(4) المرجع السابق، ص 233.

المجتمع الموستاري أو الهرسكي. فإسهام المرأة في الوقف في حدّ ذاته يعبّر عن مكانتها في المجتمع على اعتبار أن الوقف في الأساس ليس حكرًا على الرجل بل هو لمن يملك الثروة الفائضة عن الحاجة ولمن يرغب في فعل الخير للمحتاجين، أي إنه يدل في حدّ ذاته على مدى تمتع المرأة بالثروة والرغبة في فعل الخير وعلى مدى استقلالها المالي والإرادي عن زوجها. ويبدو هذا أيضًا في الجوانب الأخرى المتعلقة بالوقف، حيث إنها كانت تشغل أحيانًا منصب المتولي على الوقف الذي تؤسّسه طالما هي على قيد الحياة، وأحيانًا تكون متولية على أوقاف يؤسّسها الرجال حيث لدينا هنا ما يشير إلى أنه في 1767م كانت المدعوة فاطمة متولية على وقف صالح جيكيتش[1].

ومن ناحية أخرى تفيد «سجلات القضاة» في موستار إلى أن أوقاف النقود التي أسّستها النساء في موستار كانت تشدّ إليها مختلف الشرائح من المدينة لأخذ القروض منها بفائدة سنوية محددة كما وردت الإشارة سابقًا. وهكذا نلاحظ مثلًا أن بعض رجال الدين كانوا من زبائن هذه الأوقاف. فلدينا ما يشير إلى أن الإمام فيضي أخذ في 1653م قرضًا بمبلغ 2000 أقجة من وقف خاتون زوجة المرحوم حسين، كما أن الخطيب ولي والمؤذن مصطفى أخذا قرضًا كبيرًا (8000 أقجة) في 1633م من وقف أمينة خاتون إلخ. ويلاحظ هنا أيضًا أن زبائن

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 230.

الأوقاف النقدية التي أسّستها النساء لم يكونوا من المسلمين فقط بل من المسيحيين أيضًا. ففي 1633م أخذ ممي الحلاج وبارتول بن نيقولا قرضًا مشتركًا بقيمة ألف أقجة من وقف عائشة خاتون[1].

وضمن حركة القروض في هذه الأوقاف التي أسّسها الرجال والنساء في موستار يلاحظ أخيرًا أن المرأة في المجتمع الموستاري أو الهرسكي كانت تبدو في دورين مختلفين: كصاحبة ثروة تؤسّس أوقاف النقود التي تقدّم القروض للتجار والحرفيين والمحتاجين، وكصاحبة عمل أو حاجة تلجأ إلى هذه الأوقاف للاستقراض. وهكذا نجد أن بعض أوقاف النساء من النوع المتوسط، الذي يتراوح أصل ماله بين 10 ـ 20 ألف أقجة، كما أن المترددات على هذه الأوقاف من النساء كنّ يأخذن القروض المتوسطة (1000 ـ 2000 أقجة) لأعمالهن أو لحاجتهن المختلفة سواء من الأوقاف التي أسسها الرجال أو من الأوقاف التي أسّستها النساء. وهكذا، على سبيل المثال، نجد أن المدعوة خديجة بنت عمر أخذت في 1680م قرضًا بقيمة 2125 أقجة من وقف عبد الجلال في موستار، بينما أخذت في 1732م المدعوة فاطمة بنت حسن قرضًا بقيمة ألف أقجة من وقف خديجة في موستار[2].

(1) Hassan Dedic, **Mostarski vakifi**، ص 231.

(2) المرجع السابق، ص 233.





- 1 -

أروى القيروانية زوجة أبي جعفر المنصور صاحبة أول وقف على بنات جنسها

من المعروف أن الخلاف بين الصحابة والتابعين (عبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وشريح الكندي وأبي حنيفة النعمان في إحدى الروايتين ومالك بن أنس وغيرهم) حول جواز الوقف وبطلانه ثم حول لزوم الوقف وعدم لزومه وصحة الرجوع عنه وغير ذلك، قد استمرّ حتى نهاية القرن الثاني الهجري، حين أخذ تلاميذ أبي حنيفة في مخالفة إمامهم في بعض ما ذهب إليه وصولًا إلى كتاب «أحكام الوقف» لقاضي القضاة أحمد بن عمرو الشيباني المعروف بالخصّاف (توفي 261 هـ/ 875 م) الذي سعى إلى تأريخ بدايات الوقف ووسّع مفهوم الوقف بعدما أفتى بجواز أنواع جديدة (وقف الأراضي على ابن السبيل والجهاد، وقف الخانات على دروب الحج، وقف الدور في الثغور للمرابطة، وقف الأكفان إلخ).

وفيما يتعلق ببدايات الوقف فقد اعتمد الخصّاف كثيرًا على الواقدي (توفي 207هـ/ 823م)، المطعون في صحة رواياته إلى حدّ أن ابن حنبل قال عنه: «كذاب». بينما قال عنه

البخاري: «متروك»، حيث يشير إلى إقبال النساء في صدر الإسلام على الوقف أسوة بالرجال. وأصحّ ما لدينا هنا ما يسوقه الخصّاف عن وقف عمر بن الخطاب الذي أسّسه بناء على جواب الرسول محمد ﷺ لسؤاله عمّا يفعله ببستان آل إليه بعد فتح خيبر في صفر 7 هـ/ أيار/ مايو 628م: «إن شئت حبست أصلها وتصدقت بثمرتها»، الذي يُعتبر الأساس الشرعي للوقف في الإسلام، حيث يرد أن عمر بن الخطاب قد ولى ابنته حفصة من بعده لتكون متولية على هذا الوقف.

ومع أن الفقه الإسلامي لم يميّز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالوقف باعتباره من أبواب الخير للمجتمع، إلا أن الخصّاف لم يذكر لنا من محيطه العباسي الجديد نماذج محددة عن أوقاف النساء في الوقت الذي نجد في دولة الأدارسة في المغرب الأقصى والدولة الأموية بالأندلس نماذج مبكرة عن قيام نساء ببناء ووقف جوامع مهمة كفاطمة الفهرية التي بنت جامع القرويين في 245 هـ/ 859م وأختها مريم الفهرية التي بنت جامع الأندلس بفاس أيضًا في السنة ذاتها، والبهاء بنت عبد الرحمن الثاني (حكم 206 ـ 238هـ/ 822 ـ 852م) التي بنت في ذلك الوقت المسجد الجامع في الرصافة بقرطبة إلخ.

ويبدو أن المجتمع العباسي الجديد الذي تميّز بالاختلاط والإكثار من الجواري والعبيد قد انعكس على قمة الهرم، حيث أكثر الخلفاء العباسيون من الزواج من الجواري القادمات من خلفيات إثنية وثقافية مختلفة، حتى إننا لا نجد سوى ثلاثة

خلفاء عباسيين من أمهات عربيات (السفاح والمهدي والأمين) من أصل 37 خليفة. ويلاحظ هنا أنه مع هذه الموجة الجديدة من الاختلاط ووصول الجواري إلى كواليس الحكم (كزوجات للخلفاء وأمهات للخلفاء) لدينا موجة جديدة من إقبال زوجات وأمهات الخلفاء العباسيين على الإسهام في الوقف ببناء المنشآت الدينية والعلمية والاجتماعية التي كانت تعزز من وضعهن في المجتمع بالمقارنة مع الجواري اللواتي لم يلدْن الأولاد الذكور ولم تحظ بالثروة والمكانة كـ «أمهات الأولاد».

ولدينا في هذه الحالة الجديدة أول وقف للمرأة يرعى أمثال هذه النساء اللواتي حُرمن من نعمة إنجاب الأولاد الذكور وأصبحن في حاجة إلى الرعاية، ألا وهو الوقف الذي أسّسته أروى الحميرية القيروانية زوجة الخليفة المنصور وأم الخليفة المهدي التي تزوجها المنصور في القيروان حين كان ملاحقًا من الدولة الأموية وتوفيت عنه في 146هـ/ 764م بعد أن بنى بغداد ورسّخ الدولة العباسية الجديدة.

وفيما يتعلق بصاحبة هذا الوقف الرائد تشير المصادر إلى أنها بنت منصور بن عبد الله الحميري الذي كان قد انتقل من اليمن إلى القيروان في 110هـ/ 709م واتخذها موطنًا. وقد وصل أولًا إلى القيروان عبيد الله بن العباس هربًا من ملاحقة الأمويين، فحلّ في بيت منصور وتزوج ابنته أروى وعاش معها إلى أن توفي في حدود 120هـ/ 719م بعد أن أنجب ابنة منها. وقد وصل بعد ذلك ابن عمّه عبد الله بن العباس هاربًا من

ملاحقة الأمويين فنزل أيضًا في بيت منصور وانبهر بجمال أروى وخطبها فاشترط عليه والدها «ألا يتزوج غيرها وألا يتخذ السرايا معها» وإلا فإن طلاقها بيدها على عادة أهل القيروان (الصداق القيرواني). وكان ذلك في أواخر عهد هشام بن عبد الملك (105 ـ 125 هـ/ 724 ـ 743م) دون أن يدري أن الدنيا ستنقلب لصالحه ويصبح بعد حوالي عشر سنوات خليفة في بلاط مليء بالجواري.

ومن هنا فقد اهتمت المصادر من باب التندّر بالمعركة الخفية التي دارت بين أروى القيروانية وزوجها الجديد عبد الله الذي أصبح خليفة بلقب المنصور بسبب محاولة الأخير للتملص من الشرط الذي تقيّد به، أي «ألا يتزوج عليها ولا يتسرى»، حيث كان المنصور يكتب إلى الفقهاء في الحجاز والعراق يستفتيهم في الزواج والتسري، ولكن أروى كانت له بالمرصاد دومًا تسبقه إلى أولئك الفقهاء وترسل لهم الأموال ولذلك لم يفتوا للمنصور بما كان يرغب به. وهكذا تركز هذه المصادر على معاناة المنصور في ذلك حتى وفاة أروى القيروانية في 146هـ/ 764م، حيث «أهديت له مائة بكر لصبره عليها طيلة حياتها». ولكن أروى كانت قد أنجبت للمنصور ابنه محمدًا، الذي تولى الخلافة بعده بلقب المهدي (158 ـ 169 هـ/ 778 ـ 785هـ). ومن هنا قد نفهم تركيز المصادر على نصيحة المنصور وهو على فراش الموت لابنه المهدي بعدم الأخذ برأي النساء «إياك أن تدخل النساء في مشورتك في أمرك».

وفيما يتعلق بالوقف الرائد لأروى القيروانية فقد كان أول من كشف عنه في حدود علمنا المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب (1884 ـ 1968م) في كتابه الرائد «شهيرات التونسيات» الذي صدر في تونس 1934م، بالاستناد إلى الإشارة اليتيمة عنه التي أوردها الجاحظ (توفي 255هـ/ 868م) في كتابه «المحاسن والأضداد»، وذهب إلى أنه «من آثار أروى التي خلّدت ذكرًا دائمًا وحسنة باقية على الدهر». وفي الوقت نفسه اهتمّت بأروى ووقفها الباحثة الأميركية من أصل عربي د. نبيّة عبّوط (1897 ـ 1981م)، التي كانت بدورها من الرائدات في البحث عن دور المرأة في المجتمع الإسلامي الجديد. وتجدر الإشارة هنا إلى د. عبّوط كانت أول امرأة تنضم في 1933م إلى معهد الدراسات الشرقية في جامعة شيكاغو وتصدر في 1942م كتابها الأول بالإنكليزية «عائشة الزوجة المحبوبة لمحمد» ثم كتابها الثاني في 1946م «ملكتان في بغداد : والدة وزوجة هارون الرشيد» وغيرهما من الدراسات التي أبرزت الدور الذي لعبته المرأة في صدر الإسلام والدولة العباسية. وفي كتابها الثاني «ملكتان في بغداد» أشارت د. عبوط إلى هذا الوقف الرائد لأروى القيروانية بالاستناد إلى ما أورده الجاحظ في «المحاسن والأضداد»، دون أن تدري عن كتاب عبد الوهاب.

وبالعودة إلى كتاب «المحاسن والأضداد» نجد أن الجاحظ القريب العهد من أروى القيروانية (توفي بعد حوالي قرن من وفاتها) يذكر ما شاع في المصادر لاحقًا عن الشرط

الذي كتبته أروى على زوجها بعدم الزواج عليها والتسرّي، ومعاناة زوجها للحصول على فتوى تخليه من ذلك الشرط «حتى ماتت بعد عشر سنين من سلطانه ببغداد فأهديت إليه مائة بكر». ولكن الجاحظ يسوق هنا ما سكتت عنه المصادر والدراسات لاحقًا، ألا وهو أن المنصور أقطع زوجته أروى «الضيعة المسمّاة بالرحبة» فـ «وقفتها قبل موتها على المولدات الإناث دون الذكور، فهي وقف عليها إلى هذا الوقت»[1].

ويلفت النظر هنا تعبير الجاحظ الذي يختم به ما أورده عن هذا الوقف الرائد لأروى القيروانية الذي استمر «إلى هذا الوقت»، أي إلى وقت تأليفه لكتاب «المحاسن والأضداد». ولكن المشكلة تبقى هنا في تحديد «هذا الوقت»، لأن الجاحظ لم يشر كعادته في ذكر مؤلفاته إلى «المحاسن والأضداد»، وهو ما دفع بباحثين إلى التشكك في نسبة الكتاب إلى الجاحظ[2]، مع أن المصادر اللاحقة «محاضرات الأبرار» لابن عربي و«خزانة الأدب» للبغدادي، إلخ) قد أخذت عنه في وقت مبكر.

---

(1) الجاحظ، **المحاسن والأضداد**، طبعة دار الهلال 1991م، بيروت، ص213.

(2) حسن السندوبي، **أدب الجاحظ**، القاهرة 1931م.

ـ 2 ـ

إسهام المرأة في الوقف في مجتمعات الغرب الإسلامي: دور مغيّب في الدراسات

يرتبط اسم المؤرخ والمحقق والدبلوماسي المغربي عبد الهادي التازي بمؤلفات كثيرة على رأسها عمله الموسوعي الضخم «التاريخ الدبلوماسي للمغرب» في عشرة مجلدات، ولكن بين هذه المؤلفات لم يصل ويُعرف في المشرق كتابه الذي يهمّنا هنا «المرأة في تاريخ المغرب الإسلامي» الذي نشره عام 1992م والذي كنا نتمنى صدور طبعة مشرقية له في الذكرى العشرين لصدوره في الدار البيضاء. وكنت قد سررت بلقاء هذا العالم خلال ندوة «إشعاع القيروان عبر العصور» في نيسان (أبريل) 2009م وذكرت له تقديري لهذا الكتاب الذي نفتقده في المشرق.

ويكفي أن نلقي نظرة على قائمة المصادر في نهاية الكتاب لندرك الجهد الكبير الذي قام به المؤلف لاستقصاء كلّ ما له علاقة بموضوعه، وبالتحديد لإبراز الدور الذي قامت به المرأة في مجتمعات الغرب الإسلامي. وقد وزّع د. التازي مادة الكتاب حسب المجالات التي برزت فيها المرأة هناك، حيث

لدينا هنا «المحسنات» و«الفقيهات» و«الطبيبات» و«العالمات» و«الأديبات» و«الشاعرات» و«الموسيقيات» و«المطربات» إلخ.

وما يهمنا هنا ذلك القسم المتعلق بـ «المحسنات» أو الواقفات اللواتي أنفقن بعض ثرواتهن لبناء المنشآت الدينية والعلمية والاجتماعية. وعلى رأس هذه المجموعة لدينا الأختان فاطمة ومريم الفهرية، وهما ابنتا الفقيه محمد بن عبد الله الفهري القيرواني الذي التحق بدولة الأدارسة بعد تأسيسها في المغرب الأقصى خلال عهد يحيى الأول 234 ـ 249 هـ وتوفي في فاس تاركًا ثروة طيبة لابنتيه. وكانت فاس قد نشأت مع تأسيس دولة الأدارسة كـ «دار فقه وعلم» وأخذت تتوسع بسرعة، ولذلك رأت الأختان أن تساهما في ذلك بعمل يخدم «دار الفقه والعلم». ومن هنا بادرت فاطمة الفهرية إلى اختيار الضفة الغربية لفاس لتبني فيها عام 245هـ «جامع القيروانيين» الذي خفّف إلى «جامع القرويين» وأصبح مؤسسة علمية مشهورة عبر القرون. ويكفي هنا ما سجّله ابن خلدون عن هذه الواقفة حين قال عنها: «فكأنما نبهت عزائم الملوك من بعدها»، حيث أخذ الملوك يزيدون ويضيفون على هذا الجامع حتى أصبح قبلة العلم والمعرفة في بلاد المغرب. ويعترف هنا د. التازي بتواضع العالم بتقصيره «في حق هذه القديسة المدللة التي لولاها لما بقي الحرف العربي ولما ازدهر الوجود الإسلامي بهذه الديار». مع أنه خصّص له مؤلفه المرجعي «جامع القرويين» في ثلاثة مجلدات[1].

(1) عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب**، ص69.

وفي المقابل قامت أختها مريم الفهرية باختيار الضفة الشرقية لفاس، أو «عدوة الأندلس» لنزول المسلمين النازحين من الأندلس فيها، لتبني فيها «جامع الأندلس» عام 245 هـ أيضًا الذي أخذ ينافس «جامع القرويين» في جذبه للعلماء وطلبة العلم حتى قال فيه الإمام الجزنائي في القرن التاسع الهجري في مؤلفه «جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس» أنه «كان هناك جملة من الفقهاء يدرّسون العلم في مواضع من هذا الجامع وأنهم كانوا أهل شورى ممن يقتدى بهم ويقصدهم الناس من أقطار البلاد».

ومع كل هذا الدور الذي لعبته هاتان المؤسستان العلميتان في تاريخ المغرب يعبّر د. التازي عن أسفه بسبب تغييب عالم الرجال لهاتين المرأتين حيث إنه يقول عن مريم الفهرية: «لم نجد لها ـ كالشأن مع أختها فاطمة ـ ترجمة تذكر حتى ولو قصيرة في مصادر المغرب الأقصى ولا مصادر المغرب الأدنى، ولكنها تركت ترجمتها الطويلة والعريضة في هذه المعلمة الكبرى التي كان عظماء الرجال وقادة الأمة يتنافسون على إعطاء محاضراتهم بها والانتساب إلى مدرستها»[1].

ويبدو أن هذا الإسهام للمرأة في الوقف على المنشآت الدينية والعلمية لم يكن بجديد في الغرب الإسلامي إذ إنه لدينا في الأندلس في الوقت نفسه تقريبًا المسجد الجامع الذي بنته في الرصافة بقرطبة الأميرة الأموية البهاء بنت عبد الرحمن

(1) عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب**، ص73.

الثاني (حكم 206 ـ 238 هـ) الذي كان يعشق العلوم والفنون ويهتم كثيرًا بالعمران فازدهرت قرطبة في عهده. ومن هنا ليس من المصادفة أن تتأثر ابنته البهاء بذلك وتبني المسجد الجامع بالرصافة. وقد ترجم لها ابن عبد الملك المراكشي فقال: «كانت مع تبتلها وانقطاعها شديدة الرغبة في الخير، فكانت تكتب المصاحف وتحبسها وإليها ينسب المسجد الذي بالرصافة»، ولذلك يضيف «توفيت في رجب 350هـ فلم يتخلّف أحد عن جنازتها».

ونجد مثل هذا الإسهام للمرأة في الوقف على المنشآت الدينية والعلمية في رأس الدولة الحفصية بتونس. فلدينا عطف زوجة السلطان أبي زكريا (625 ـ 647هـ)، التي كانت رومية الأصل ولكنها أصبحت من الأميرات الحفصيات. فقد أنشأت في حدود 650هـ «المدرسة التوفيقية»، التي كانت أول معهد علمي مستقل في تونس، كما أنشأت إلى جانبها «جامع توفيق». وفيها يقول الشاعر التونسي محمد الشادلي خزندار:

في تونس ظهرت أول المدارس عن يدك تستمطر الرحمى لبانيها

ولدينا من الأميرات الحفصيات أيضًا فاطمة بنت أبي زكريا أخت السلطان المتوكل على الله (718 ـ 747هـ) التي بنت مدرسة «عنق الجبل» في تونس التي فتحت أبوابها في 742هـ و«أقبل عليها طلاب العلم أفواجًا من كل فجّ عميق رغبة في اقتناء العلوم والفنون»، وندبت لإدارتها قاضي الجماعة في ذلك الوقت محمد بن عبد السلام الهواري.

وقد استمر مثل هذا الإسهام للمرأة في تونس بعد سقوط الدولة الحفصية وبدء الحكم العثماني، إذ تبرز هنا عزيزة عثمانة نسبة إلى جدها عثمان داي، التي تعتبر من أشهر الواقفات في تونس الحديثة (توفيت في حدود 1080هـ/ 1670م). وقد اشتهرت عزيزة عثمان بوصيتها التي وضعتها بعد عودتها من الحجاز والتي «تجردت فيها عن كلّ ما تملكه في الريع والعقار وجعلته وقفًا سرمدًا للمعروف والإسعاف». فقد كان من أوقافها إنشاء البيمارستان أو المارستان لـ «معالجة أصناف الآلام»، الإنفاق على عتق الرقيق وإنقاذ الأسرى وختان الأولاد وتجهيز البنات للزواج اللواتي يثقلهن الفقر، كما تضمن الإنفاق من وقفها شراء الورود لتوضع على قبرها كل يوم.

وأخيرًا لدينا من الدولة العلوية الحديثة في المغرب نموذج حبيبة بادو أخت أحمد بن الطاهر بادو ناظر الأوقاف في عهد السلطان مولاي عبد الرحمن (حكم 1238 ـ 1276هـ/ 1822 ـ 1859م) التي بنت في مكناس ضريح الشريف الحسن بن أحمد الشبلي ومسجدًا باسمه في 1277هـ/ 1860م.

ومن المؤكد أن ما أورده د. التازي هنا عبارة عن نماذج من دول الغرب الإسلامي، وهي تشجع على البحث في هذا المجال للتعرف على مزيد من الأسماء والافعال الخيّرة للنساء اللواتي تم تغييبهن في عالم الرجال.

ـ 3 ـ

دور الوقف في نشوء وتطور المدن: وقف صالحة خاتون في دير عطية نموذجًا

خلال عام واحد فقط (2002م) صدر كتابان جديدان في دمشق عن مدينة دير عطية التي تقع في منتصف الطريق بين دمشق وحمص، الأول أطروحة جامعية مترجمة عن الفرنسية (إكرام أنطاكي، دير عطية، ترجمة توفيق البطل) والثاني صادر عن المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق لمؤلفه د. عبد الله حنا بعنوان «دير عطية التاريخ والعمران: من الوقف الذري إلى المجتمع المدني». وإذا أخذنا بعين الاعتبار صدور عدة كتب أخرى في السنوات الأخيرة عن دير عطية أيضًا لأدركنا أن في هذه المدينة ما يجذب للكتابة عنها. وفي الواقع إن دير عطية تتميز في السنوات الأخيرة بنمو متسارع بعد تأسيس «جامعة القلمون» الخاصة (الأولى في سورية) في الطرف الغربي لها.

ومن الواضح أن اسم المدينة يرتبط بدير قديم على اسم القديس ثيودوروس، الذي عُرّب إلى «عطية الله»، ثم اختصر الاسم إلى «دير عطية». وقد اندثر هذا الدير وبني في جواره بناء مربع حمل اسم «الشيخ عطية» الذي أصبح مزارًا مقدسًا للمسيحيين والمسلمين وأضحى حاميًا للفلاحين في المنطقة.

وفي الواقع إن التعايش بين المسلمين والمسيحيين كان سمة مميزة لدير عطية. وقد أضحى النزوح المبكر للسكان باتجاه الأميركيتين في بداية القرن العشرين، وفي اتجاه دول الخليج مع اكتشاف النفط، من المكونات المهمة للمدينة التي تركت مظاهرها المميزة على نمط حياة وثقافة السكان.

ويلفت النظر في كتاب د. عبد الله حنا العنوان الذي اختاره لكتابه «من الوقف الذري إلى المجتمع المدني» اعترافًا بمكانة الوقف في نشوء هذه المدينة. وفي الواقع إن دور الوقف في نشوء وتطور الوقف معروف في عالم الإسلام من أفغانستان (مزار الشريف إلخ) إلى المغرب (فاس وغيرها) ومن البوسنة (لدينا أربع مدن تشير أسماؤها إلى دور الوقف في تكوينها مثل غورني وقف ودونيي وقف إلخ) إلى مصر (نموذج طنطا إلخ).

ومع ذلك فقد كان من المتوقع أن يكون لمؤلف مثل هذا الكتاب، الذي يشير في عنوانه إلى دور الوقف في نشوء هذه المدينة، اطلاع واسع على الوقف عند المسلمين وعلى دوره في العمران بشكل خاص، خاصة وأن الكتاب صادر عن جهة معروفة بسمعتها الأكاديمية وإصدارتها عن الوقف (المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق).

وعلى كل حال يخصّص المؤلف الفصل الثاني من الكتاب للوقف الذي يعتبر النواة التي قامت عليها قرية دير عطية (التي تحولت لاحقًا إلى بلدة ثم إلى مدينة) ألا وهو وقف صالحة خاتون الذي توجد عدة نسخ من الوقفية الخاصة به في

مركز الوثائق بدمشق وفي أيدى العائلات العريقة بدير عطية. ونظرًا لأهمية هذا الوقف في نشوء وتطور المدينة فقد كان من المفروض أن يركّز المؤلف أكثر على دراسة وتحليل الوقفية المؤسسة له، خاصة وأنه يشير في إحدى الصفحات (ص 54) إلى أن الوقفية منشورة في ملحق الكتاب وهي ليست هناك!

وتعود هذه الوقفية إلى الست صالحة خاتون بنت الأمير صلاح الدين بهلوان الأموي أحد قوّاد الدولة الأيوبية، التي كانت مريضة بالصدر فنُصحت بالذهاب إلى منطقة دير عطية المرتفعة طلبًا للشفاء. ويبدو، بالاستناد إلى الرواية الشعبية المتوارثة، أن الهواء العليل قد شفاها فأعجبت بالمنطقة وقررت الاستقرار فيها مع أسرتها وحاشيتها. وفي 9 ربيع الآخر 675هـ/ 20 أيلول/ سبتمبر 1276م وثقت الست صالحة وقفيتها التي تقرّ فيها بوقف خمس ضياع (بما فيها دير عطية) وقفًا ذريًا على ولدها حسام الدين ثم على أولاده من بعده.

ونظرًا إلى أن الوقف الذري لا بدّ أن ينتهي إلى جهة لا تنقطع، لأن الذرية قد تنقطع مع الزمن، فقد أوصت الواقفة أنه في حال انقطاع الذرية يصرف العائد من الوقف لفكاك أسرى المسلمين من الإفرنج وعلى الفقراء والمحتاجين أيضًا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع (وقف الأسرى) كان من الأنواع الجديدة للوقف الذي ظهر نتيجة للحروب التي كان يخوضها المسلمون مع الروم.

والمهم هنا أن الست صالحة، كما تقول الروايات

المتوارثة، قد قامت بعد قرارها بالاستقرار في المنطقة بإحياء قنوات الري (المبنية من أيام الدولة الرومانية) مما أدى إلى ازدهار الزراعة وقدوم الأفراد من فلاحين وحرفيين إلى دير عطية للاستيطان فيها حتى نمت بسرعة وتحولت إلى قرية ثم إلى بلدة ومدينة في نهاية المطاف.

وهكذا فقد برزت مع الزمن العائلات الأولى التي اشتهرت باسم «الوقفية» التي تنحدر من الحاشية التي جاءت مع الست صالحة إلى دير عطية، والتي اشتهر منها آل الناظر وآل الجراح وآل زرزور وآل حمشو وغيرهم. وإلى جوار هؤلاء جاء إلى دير عطية، بعد أن أصبحت نواة مزدهرة ومستقرة، فلاحون قادمون من قرى مجاورة تتبع الآن سورية ولبنان (حسيا وزحلة إلخ). ومن هؤلاء برزت لاحقًا أسرة الزحيلي التي اشتهر منها علماء وفقهاء معاصرون معروفون في العالم الإسلامي (د. وهبة الزحيلي ود. محمد الزحيلي إلخ).

كما واستقر في دير عطية لكونها مجاورة لطريق الحج الشامي أفراد من بلاد مجاورة كمصر، حيث برزت هناك عدة أسر كآل المصري وآل النجار وآل القصاب الذين يفتخرون بالشيخ عبد القادر القصاب (1848 ـ 1941م) الذي يعتبر من أعلام النهضة في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول للقرن العشرين. وبالإضافة إلى هؤلاء فقد استقر في دير عطية أيضًا بعض البدو المجاورين، إذ إن دير عطية كانت تقع على حدود بادية الشام.

ويبدو أنه مع تكاثر أفراد العائلات المستفيدة من الوقف (الوقفجية) فقد بدأ الخلاف يدبّ بينها حول توزيع الحصص من الوقف مما أدى إلى توقف دفع الحصص منذ 1921م. وقد تراكمت هذه الحصص حتى بلغت مئات الألوف من الليرات السورية حتى منتصف القرن الماضي. وبعد إلغاء الأوقاف الذرية في سورية بقانون 1949م وعدم اتفاق المستفيدين من الوقف على تصفية الوقف لدى محكمة التصفية التي أنشئت لهذه الغاية، فقد أصدرت المحكمة في 19 آذار/ مارس 1966م حكمًا يقضي بـ «اعتبار هذا الوقف من الأوقاف الخيرية المضبوطة المنقطعة الاستحقاق».

وقد تابع عبد الله حنا قضية تصفية هذا الوقف في الربع الأخير من القرن العشرين، بعد أن بدأ التحديث في دير عطية، وطالبت شعبة الأوقاف في المنطقة بتقييد جميع عقارات دير عطية بوصفها «جارية في وقف صالحة خاتون». وقد رفض ذلك القاضي العقاري الذي أصدر في 26 نيسان/ أبريل 1988م قرارًا عجيبًا يقضي باعتبار وقف الست صالحة خاتون (الذي أسّس قبل ستة قرون) وقفًا باطلًا لأنه أنشىء على أرض أميرية! ولاشك أن هذا القرار مع غيره سيدخل التاريخ في باب التعسف على الوقف.

ومع كل التقدير للجهد الذي بذله د. عبد الله حنا في هذا الكتاب للإحاطة بتطور قرية دير عطية عمرانيًّا وسكانيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا خلال القرون الفائتة إلا أنه يلاحظ

على الكتاب وجود فجوة كبيرة تمتد عدة قرون من تأسيس الوقف في منتصف القرن الثالث عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر! وهكذا فهو يقول إن أخبار دير عطية بعد وقفية صالحة خاتون تنقطع حتى مطلع القرن التاسع عشر حين ورد ذكرها في رحلة فتح الله الصانع الحلبي (1810م) وفي ديوان الشاعر عمر اليافي الذي وصل إليها في 1817م. وكان يفترض بالدكتور حنا، المتخصص بالتاريخ الحديث، أن يعتمد أكثر على مصادر العهد العثماني الذي استمر حوالي 400 سنة.

ومن المؤكد أن مصادر العهد العثماني (دفاتر الطابو ودفاتر المهمة وغيرها) لم تصمت عن دير عطية خلال تلك القرون. وبالرجوع إلى دفتر التحرير 430 لسنة 930 هـ/ 1523م نجد معطيات مهمة توضح نموها وتنوعها السكاني في السنوات الأولى للحكم العثماني. فقد ذكرت هنا «قرية دير عطية» باعتبارها «وقف صالحة خاتون بنت صلاح الدين الأموي على أولادها»، وتبيّن المعطيات أن المسيحيين كانوا أغلبية آنذاك (71 خانة/ أسرة و28 مجرد/ عازب) بينما كان المسلمون يتكونون من 35 خانة/ أسرة و22 مجرد/ عازب. أما عن الإنتاج الزراعي فيشير الدفتر إلى زراعة القمح والشعير والعنب وإلى رعي الماعز. وفي دفتر 423 لسنوات 952 ـ 955هـ/ 1545 ـ 1548م فنجد أن دير عطية تذكر كقرية مع أربع مزارع تابعة لها (الحميرة والبريعة والحميراء وأخرى غير مذكورة).

ـ 4 ـ

«تكية خاصكي سلطان» في القدس: رمز لبروز المرأة في قمة الهرم العثماني

بعد الفتح العثماني لبلاد الشام في عهد السلطان سليم الأول 1512 ـ 1520م، الذي اهتم بدمشق فقط، يمثل عهد السلطان سليمان القانوني 1520 ـ 1566م فترة مهمة للقدس نتيجة لما بناه فيها (القلعة والسور إلخ) وهو ما شجع الآخرين أيضًا على الاهتمام وبناء منشآت حضارية مختلفة حتى إن القدس تحولت خلال تلك الفترة من قرية كبيرة إلى مركز حضري مهم.

ومن هؤلاء كانت زوجته المفضلة (خاصكي سلطان) خرم شاه، التي بنت في 959هـ/ 1522م «العمارة العامرة» التي اشتهرت باسم «تكية خاصكي سلطان»، والتي لا تزال قائمة وتقوم بدورها الاجتماعي ولو على نحو متواضع بالمقارنة مع الماضي المجيد لها. ويقصد هنا بـ «العمارة» imaret تلك المنشأة الحضارية الجديدة التي برزت وتطورت في بدايات الدولة العثمانية واشتهرت باسم «مطاعم الشوربة» Soup kichens، والتي كانت تقدم وجبة جيدة (رغيف خبز وصحن من الشوربة مع قطعة لحم) في مكان لائق لمن يحتاج إليها.

ومع أن السلطان سليم الأول كان أول من أدخل هذه المنشأة الجديدة إلى بلاد الشام مع «العمارة السليمية» التي بناها في دمشق خلال 1517 ـ 1518م إلا أن هذه المنشأة اشتهرت أكثر في عهد السلطان سليمان بعد أن بنى واحدة كبيرة في دمشق (التكية السليمانية أو المتحف الحربي الآن) وبعد أن بنت زوجته خرم شاه واحدة أخرى في القدس.

وعلى الرغم من أن هذه المنشأة وردت في دراسات كثيرة في الستين سنة الأخيرة إلّا أن الدراسة الأخيرة للمؤرخة آمي سينغر«بناء العمل الخيري العثماني: تكية سلطانية في القدس» التي صدرت عن جامعة نيويورك أضاءت الكثير من الجوانب المعتمة أو غير المعروفة بما فيه الكفاية حول السياق التاريخي والدور الاجتماعي والواقع الحاضر لهذه المنشأة في القدس[1].

وهكذا نظرًا لأن هذه المنشأة وغيرها قد بنيت كوقف، أي إنها كانت لها مصادر تمويل تكفي نفسها وتسمح لها بأن تستمر عبر القرون، فقد كان من الضروري للمؤرخة سينغر أن توضح للقراء غير العرب وغير المسلمين ماذا يعني الوقف عند المسلمين. والمهم في هذا الكتاب أن سينغر تغوص في جذور العمل الخيري عند الشعوب الأخرى في الدول التي سبقت

(1) Amy Singer,Construvting Ottoman Beneficence: An Imperial Soup Kitchen in Jerusalem,SUNY 2002.

ظهور الإسلام (الدولة الرومانية ثم البيزنطية والدولة الساسانية) لتصل إلى ما هو متشابه وما هو متميز في الوقف لدى المسلمين وغير المسلمين (اليهود والمسيحيين والزرادشتيين).

وضمن هذا الإرث التاريخي تتوقف المؤرخة سينغر عند دلالة تقديم الطعام في الدول المتعاقبة. فالأكل في الدولة الرومانية والبيزنطية كان يقدم للمحتاجين، ولكن التقاليد التركية المغولية ربطت ذلك بالحاكم باعتباره الراعي لشعبه، وأصبحت هذه الخدمة من فلسفة نظام الحكم التي تعطي القوة للحاكم والشرعية لنظام الحكم.

ومن هنا تصل سينغر إلى أن الأتراك العثمانيين بعد اعتناقهم للإسلام طوروا هذه الخدمة في منشأة مستقلة متخصصة في تقديم الطعام للمحتاجين (العمارة) بالاستناد إلى الإرث المتنوع للحضارات والدول المختلفة. وإلى جانب ذلك فقد توقفت المؤرخة سينغر عند الرمز الجديد الذي حملته هذه المنشأة في القدس بالنسبة إلى السياق الاجتماعي: بروز دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية للدولة العثمانية على غير ما هو معروف في الدول الإسلامية السابقة.

وهكذا فقد كانت نيلوفر زوجة أورخان (1326 ـ 1362م) المؤسس الحقيقي للدولة أول من بنت تكية وجامعًا في بورصة العاصمة الأولى للدولة العثمانية، ثم جاءت غول تشيتشك زوجة السلطان مراد (1362 ـ 1389م) وبنت جامعًا باسمهما في بورصة، وبعدها غول

روح زوجة السلطان بيازيد الثاني (1481 ـ 1512م) التي بنت عمارة وجامعًا في آق حصار إلخ.

وفيما يتعلق بالسلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566م) يلاحظ أن أمه حفصة خاتون بنت أيضًا تكية ومدرسة وجامعًا في مدينة مانيسا. والمهم هنا، كما توضح سينغر، أن حفصة خاتون كانت أول واحدة تحمل رسميًا لقب «والدة السلطان» وهو ما كان يشير إلى تقدم مكانة أم السلطان في الحياة العامة وتزايد مشاركتها في سلطة السلالة العثمانية[1]. ولكن يلاحظ هنا، كما تقول سينغر، إن هذه الحالات الرائدة للدور الجديد لنساء البلاط العثماني قد اقتصرت على المدن الإقليمية بينما سيبرز هذا الدور أكثر في عهد السلطان سليمان عندما تقوم زوجته المفضلة خرم شاه بإنشاء أول مجمع ضخم يحمل اسم امرأة في العاصمة العثمانية (استنبول) يضم جامعًا ضخمًا وحمامًا مزدوجًا إلخ، بالإضافة إلى سلسلة من المنشآت الخيرية (العمارات) في العواصم الروحية المهمة للعالم الإسلامي (القدس ومكة والمدينة).

وفي الواقع إن هذا الظهور القوي لامرأة على مستوى الدولة العثمانية من خلال هذه المنشآت العمرانية الكبيرة إنما كان يرمز حسب المؤرخة سينغر إلى أمر مهم: فاذا كانت

(1) آمي سينغر، بناء العمل الخيري العثماني: تكية سلطانية في القدس، ص90.

حفصة خاتون أول امرأة تعزز دورها بلقب «والدة السلطان» فإن خرم شاه كانت أول امرأة تبرز بدورها من خلال لقبها كزوجة السلطان (خاصكي سلطان).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خرم شاه كانت كغيرها من زوجات السلاطين المذكورين من الجواري ذات الأصول المختلفة اللواتي برزن وحملن معهن مؤثرات الأمكنة التي جاؤوا منها. فقد كانت خرّم سلافية الأصل باسم روكسلانه، وقد أكدت دورها السياسي بعدما دفعت زوجها السلطان سليمان إلى قتل ولده المفضل من زوجته الأخرى إبراهيم لتفسح المجال لكي يتولى ابنها سليم الحكم بعد وفاة زوجها في 1566م باسم سليم الثاني.

وكما هو الأمر مع الوقف فإن المؤرخة سينغر تعتقد أن هذا البروز القوي للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية إنما يعود إلى الإرث المغولي التركي، الذي كان يسمح بمشاركة المرأة في الحرب والسياسة، وإلى الإرث البيزنطي الذي انتقل إلى الدولة العثمانية من خلال زواج السلاطين الأوائل (أورخان ومراد وبيازيد إلخ) بالأميرات البيزنطيات. وهكذا يكفي هنا أن نذكر أنه خلال 1297 ـ 1461م فقط تزوجت 34 أميرة بيزنطية وصربية من سلاطين وأمراء أتراك ومغول. ففي الدولة البيزنطية كان من الشائع لأمهات وزوجات وشقيقات الأباطرة أن يشاركن أيضًا في المشاريع الاجتماعية.

ولكن من ناحية أخرى تتوسع المؤرخة سينغر في دوافع

خرّم شاه في بناء مثل هذه المنشأة في القدس بالذات. وهكذا فهي تذكر أولًا أن القدس والخليل كانا يحظيان بالاحترام باعتبارهما «الحرمين» بالنسبة إلى المسلمين إلى جانب «الحرمين الشريفين» في الحجاز (مكة والمدينة). ولذلك فقد بنت خرّم شاه في القدس ما كان ينقصها تمامًا إذ إنه في الخليل كان لدينا منذ قرون «سماط الخليل» الذي يوفر الطعام لزوار الخليل. أما القدس التي برزت الآن في هيئة جديدة خلال عهد السلطان سليمان فقد كان ينقصها مثل ذلك لتوفير الطعام إلى العدد المتزايد من زوار هذه المدينة المقدسة، وذلك بعد أن بنت منشأتين متشابهتين في مكة والمدينة.

ونظرًا إلى أن سينغر تعتبر أن مثل هذه المنشأة (العمارة) خدمت تعزيز الوجود العثماني (الاستيطان) في المناطق المفتوحة في الأناضول والبلقان فهي تصل هنا إلى أن هذه المنشأة الجديدة في القدس ساهمت بدورها في الاستيطان colonization واكتساب الشرعية legitimization والتطور الحضري urban development للمدينة[1]، ولكن تصل في تفسيرها في موضع آخر إلى حد القول بأن ذلك «يبدو أنه كان موجهًا ضد الحضور والتقاليد المسيحية في القدس»[2].

---

(1) آمي سينغر، بناء العمل الخيري العثماني: تكية سلطانية في القدس، ص152.

(2) آمي سينغر، المصدر السابق، ص74.

أما فيما يتعلق بواقع هذه المنشأة الجديدة التي أقامتها خرّم شاه في القدس فقد كانت تقدم 500 وجبة مرتين في اليوم، في الظهر وعند الغروب، وهذا رقم ليس بالقليل إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد سكان القدس في القرن الأول للحكم العثماني (3 ـ 4 آلاف) أي ما يفوق 60% من عدد السكان. وهذه لم تكن فقط في القدس وإنما نجد ما يماثلها في العاصمة الإمبراطورية الأولى للدولة العثمانية (أدرنه) حيث كان لدينا 11 عمارة تقدم الطعام لـ 2600 شخص يوميًّا، وحتى في العاصمة الجديدة (استنبول) حيث كان لدينا 20 عمارة تقدم الطعام يوميًّا إلى 4 ـ آلاف شخص.

وتستشهد سينغر بكتابات رحالة أوروبيين خلال القرن السابع عشر ثم القرن الثامن عشر، التي تصف بتقدير خدمات هذه المنشأة، وتصل إلى أن قيمة هذه المنشأة في كونها استمرت تحت الحكم الانتدابي البريطاني ثم الأردني وأخيرًا الإسرائيلي، حيث لا تزال تقدم الطعام للمحتاجين ولو بشكل أقل بسبب تراجع مواردها. وتنتهي المؤرخة سينغر إلى أن هذه تكية خاصكي سلطان في القدس إنما هي من المنشآت النادرة التي بقيت حتى الآن من أكثر من مئة عمارة، حيث لا يزال لدينا فقط 3 ـ 4 منشآت من هذا النوع (عمارات) في المجال العثماني السابق، مثل عمارة السلطان بيازيد الثاني في أماسيه وعمارة مهرشاه والدة السلطان في محلة أيوب باستنبول وعمارة الأحمدية في محلة إسكدار باستنبول التي فتحت أبوابها من جديد في 1999م بعد توقف استمر عدة عقود.

كتاب آمي سينغر يعيد الاعتبار إلى تكية خاصكي سلطان في القدس ويكشف من خلالها عن التطور العمراني للقدس وعن السياق الاجتماعي الجديد الذي برز فيه الدور المتزايد للمرأة في العمل العام.

ـ 5 ـ

من أوقاف زوجات السلاطين في الدولة العثمانية: وقف خُرّم شاه في مكة المكرمة والمدينة المنورة

تحتل الدولة العثمانية مكانة خاصة في تاريخ الوقف عند المسلمين، حيث عرف الوقف فيها تطورًا كميًّا ونوعيًّا كبيرًا بالمقارنة مع الدول الإسلامية السابقة. فقد ارتبطت الدولة العثمانية منذ بدايتها بالوقف، وتوسعت في نشر الأوقاف من خلال السلاطين والوزراء وغيرهم حيث توسعت حدودها في القارات الثلاث. وهكذا، وعلى مدى 600 سنة، اشتهرت الدولة العثمانية بالمنشآت الكبيرة التي أقيمت في إطار الأوقاف سواء في المدن أو في الأطراف، وخاصة على طريق الحج أو لخدمة المشاعر المقدسة، وتميزت بتطور نوع جديد من الوقف (وقف النقود)، ونوع جديد من المنشآت التي تقدم الوجبات المجانية للمحتاجين (العمارة أو التكية).

وقد عُني العثمانيون بالوقف على الحرمين الشريفين قبل الفتح العثماني للبلاد العربية، ولكن بعد معركة مرج دابق في 923هـ/ 1516م ووصول السلطان سليم الأول إلى

دمشق حيث لُقّب هناك «خادم الحرمين الشريفين» زادت الأوقاف العثمانية على طريق الحج والحرمين الشريفين. وفي هذا الإطار لم يعد الأمر يقتصر على السلاطين فقط بل أصبح يشمل زوجات السلاطين والوزراء وكبار الشخصيات. ومن أشهر تلك الشخصيات في القرن الأول للحكم العثماني لدينا خرّم شاه زوجة السلطان سليمان القانوني أو «خاصكي سلطان»، التي لا يزال اسمها يذكر مع المنشآت التي بنتها في فلسطين والحجاز.

ولدينا في هذا المجال كتاب صدر مؤخرًا بعنوان «أوقاف نساء السلاطين العثمانيين، وقفية زوجة السلطان سليمان القانوني على الحرمين الشريفين» (القاهرة، 2006م)، من تحقيق وتقديم د. ماجدة مخلوف، وهو الكتاب الثاني في العربية الذي يصدر عن هذه الشخصية بعد كتاب د. أحمد العلمي «خاصكي سلطان» الذي صدر في عكا 2001م وتضمّن وقفية خاصكي سلطان عمّا شيّدته في القدس الشريف (الجامع والخان والتكية والمدرسة إلخ).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب، كما هو واضح من العنوان، يعتمد على وقفية واحدة فقط لخرّم سلطان (التي تستحق أن يبرز اسمها في الغلاف لأن السلطان سليمان كانت له أكثر من زوجة) تعود إلى ربيع الأول 960هـ/ شباط ـ فبراير 1553م، مع أن صاحبة الوقف كان لها أوقاف أخرى في بلاد الشام والأناضول وهو ما كان يستحق التنويه. فمن أهم منشآتها

في بلاد الشام لدينا «تكية خاصكي سلطان» التي لا تزال قائمة في القدس على عكس منشآتها في مكة والمدينة التي لم يبقَ منها ما يذكر بها.

وفيما يتعلق بما أوقفته خرّم سلطان في مكة والمدينة يمكن القول إنه من الأوقاف الكبيرة التي تضمنت المنشأة الحضارية التي اشتهرت مع العثمانيين وانتشرت في البلاد التي فتحوها، ألا وهي العمارة أو التكية التي تقدم وجبات مجانية في مبنى مستقل يليق بكرامة الإنسان. فقد أنشأت خرّم شاه في مكة المكرمة عمارة وتكية كانت تقدم ألف وجبة في اليوم، وبالإضافة إلى رباط يتألف من 48 حجرة لسكن طلاب العلم وسبيل للماء فوقه كتّاب للأطفال. وكذلك فقد أنشأت في المدينة المنورة عمارة أو تكية تقدم في اليوم ألف وجبة بالإضافة إلى رباط مؤلف من 44 حجرة لسكن طلاب العلم.

ونظرًا لأن أصول الوقف كانت في مصر (أراضي زراعية) فقد عمدت الواقفة إلى بادرة غير مألوفة ألا وهي وقف سفينتين مخصصتين فقط لنقل الغلال من مصر إلى الحجاز، وبالتحديد من السويس إلى جدة وينبع. وقد شرطت خرم سلطان في الوقفية أن يتم تجديد السفينتين باستمرار حتى تكون صالحة دومًا لنقل الغلال و«إن تلفتا بحادثة من حوادث الأوان يبنى بدلها بلا تهاون وتوان».

ومن ناحية أخرى يلاحظ في الوقفية اهتمام الواقفة

بشروط عمل وأجور عشرات العاملين في هذه المنشآت التي بنتها في مكة والمدينة. وهكذا تشير إلى متولي العمارة أو التكية حيث تشترط على من يتولى هذه الوظيفة أن يكون «رجلًا صالحًا دينًا، مواظبًا على مراسم التولية بالاستقامة»، وأن يحضر في المطبخ كل يوم صبيحة النهار ويعطي كل ذي حق حقه بلا تبذير وإقتار» و«يذوق في كل يوم من الخبز والطعام، ويهتم في تحسين طعمها آية الاهتمام، ويبالغ ألا يكون أيّ منهما نيًّا أو محترقًا». وفيما يتعلق بالطبّاخ الذي يعمل في العمارة أو التكية، و«يكون تلامذته أربعة أنفار يساعدونه كل نهار ويعاونونه في الطبخ وغسل الأواني»، فقد شرطت الواقفة أن «يكون الطباخ رجلًا صالحًا دينًا وفي صفة الطبخ ماهرًا. . . . ويبالغ في تحسين طعم الطعام ويهتم في تطييبه وتنظيف أوانيه غاية الاهتمام».

وأخيرًا فيما يتعلق بمقدمة الوقفية يلاحظ أن كاتب الوقفية قد أسبغ الكثير من الصفات المعظمة للواقفة حتى إنها توصف «ملكة الملكات» و«التي هي في العفة خديجة زمانها وفي الفطنة فاطمة أوانها وفي الدولة بلقيس وقتها . . عديلة عائشة أم المؤمنين في الزهد والتقوى، نظيرة رابعة التي كانت بالتقوى تقوى». ولا شك أن هذه الأوصاف لم تجتمع لأحد في عصرها ولكنها لا ترفع بالضرورة خرّم سلطان إلى واحدة من الشخصيات المذكورة لأنها تعود إلى

قناعة أو مجاملة كاتب الوقفية. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأوصاف المذكورة لزوجها السلطان سليمان القانوني(1520 ـ 1566م). فكاتب الوقفية يصفه بأنه «السلطان الأعدل، ملك الملوك في العالم ومالك ممالك الروم والعرب والعجم، وخليفة الرحمن وإمام الزمان». ولكن محققة الوقفية د. مخلوف تتوقف عند هذه الفقرة لتستنتج في مقدمة الكتاب «أمرًا على جانب كبير من الأهمية»، ألا وهو «ذكر اسم السلطان سليمان القانوني مقرونًا بألقاب الخلافة». وفي الحقيقة إن ما ورد هنا ليست له قيمة تاريخية أو سياسية في رأينا لأن كاتب الوقفية قد خلع على الواقفة من الصفات ما جعلها في أعلى عليين، وكذلك الأمر بالنسبة لزوجها، ولكن بالنسبة إلى السلطان فالمهم هو ما يذكره عن نفسه في الفرمانات والخطوط الشريفة التي كان يصدرها والمعاهدات التي كان يعقدها مع الدول الأخرى.

ومع كل التقدير لما قامت به د. مخلوف بنشرها لهذه الوقفية مع دراسة عنها فإن صاحبة الوقف كانت تستحق أكثر من صفحة واحدة (ص 13) في هذا الكتاب نظرًا لأهمية صعودها من جارية سلافية إلى زوجة السلطان سليمان القانوني ووالدة السلطان سليم الثاني (974 ـ 982هـ/ 1566 ـ 1574م) وكثرة ما بنته من أوقاف، ودلالة ذلك بالنسبة لمكانة المرأة في

المجتمع العثماني. كما أن نصّ الوقفية كان يمكن أن يُخدم أكثر بضبط أفضل للنص وشرح بعض ما فيه. ومن ذلك أنها تشير إلى ما بنته الواقفة فوق السبيل (المكتب)، حيث تشير في الهامش على أنه «مدرسة»[1]. ولكن الشائع في مصر المملوكية أن السبلان كانت تقام فوقها الكتاتيب، وهذا واضح من نص الوقفية الذي يشير إلى أنه لـ «أربعين نفرًا من صبيان الفقراء وفقراء الصبيان»، وإلى أن مهمة المعلم فيه هي أن «يعلم القرآن ومقدمة الصلاة والمقدمات الأدبية».

وعلى كل حال لدينا مع هذا الكتاب الجديد إنجاز علمي آخر يسجل لـ د. مخلوف المعنية بالدراسات العثمانية حيث يكشف عما كان للمرأة من إسهام في مجال الوقف عبر التاريخ.

(1) د. ماجدة مخلوف، **أوقاف نساء السلاطين العثمانيين، وقفية زوجة السلطان سليمان القانوني على الحرمين الشريفين**، القاهرة، 2006م، ص29.

- 6 -
من أوقاف الأميرات في الدولة العثمانية: وقف محرمة الكبير في استنبول

لدينا في استنبول قرب الأسوار الباقية للقسطنطينية جامع ضخم يلفت النظر بملامحه العمرانية، ألا وهو «جامع محرمة سلطان» ابنة السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566م) وزوجة الصدر الأعظم رستم باشا، الذي بنته ضمن الوقف الكبير لها في محلة اسكدار التي تطل على مضيق البوسفور.

وكان ممن اهتم بهذا الوقف وسعى إلى الوصول إلى أصله أو وقفيته الباحث البوسنوي المعروف محمد خانجيتش M. Handzic الذي اشتهر باسم محمد الخانجي بعد أن نشر في القاهرة 1349هـ كتابه المرجعي «الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة». وفي الواقع إن اهتمام خانجيتش بهذه الوقفية إنما يعود لاهتمامه بزوج مهرماه الصدر العظم رستم باشا الذي كان ينحدر أصله من سراييفو أو ضواحيها. ولأجل ذلك فقد توصل خانجيتش إلى وقفية محرمة سلطان ونشر تفاصيلها في مجلة «نوفي بهار»(عدد 1 ـ 2، سراييفو 1937م).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن محرمة ابنة السلطان سليمان من زوجته المعروفة خرّم شاه، التي كانت في الأصل جارية سلافية جاءت استنبول باسمها الأصلي روكسلانه Roxlane وأصبحت الزوجة الأثيرة للسلطان وأمنت لابنها (سليم) وراثة العرش كما زوجت ابنتها من رستم باشا الصدر الأعظم مما جعل نفوذها واسعًا في الدولة العثمانية.

وكما اشتهر السلطان سليمان بأوقافه الكثيرة في بلاد الشام والحجاز، التي بقيت منها «التكية السليمانية» في دمشق (المتحف الحربي الآن)، فإن زوجته خرم شاه اشتهرت أيضًا بأوقافها في بلاد الشام والحجاز حيث بنت عمارة / تكية لتقديم الوجبات المجانية في القدس لا تزال تذكر بها (تكية خاصكي سلطان)، كما بنت عمارة ومدرسة في مكة ومثلها في المدينة. وإذا كانت الأولى حظيت باهتمام أكبر ضمن الاهتمام المتزايد بالقدس فإن أوقافها في الحجاز قد نالت الاهتمام مؤخرًا بعد أن نشرت وقفيتها د. ماجدة مخلوف.

وفي هذا السياق فقد قامت الابنة أيضًا (محرمة) بإنشاء وقف كبير في استنبول، حيث كان لزوجها رستم باشا أيضًا وقف في الجوار، وهو ما توضحه وقفيتها التي قام بنشر تفاصيلها محمد خانجيتش.

ويذكر خانجيتش في مقدمة دراسته عن الواقفة أنها «كانت امرأة حكيمة وتصرف الكثير من ثروتها على أعمال الخير». وفيما يتعلق بثروتها يستشهد خانجيتش بتقرير

لدبلوماسي أوروبي في 1573م يرد فيه أن ثروتها كانت كبيرة إلى الحد الذي كانت تصرف فيه أكثر من السلطان نفسه (أخيها سليم الثاني) حيث إن الدخل اليومي لأملاكها كان يصل إلى 2500 كيس. وقد توفيت محرمة سلطان في سنة 964هـ، وخلفت من الأولاد عائشة خانم التي تزوجت من الصدر الأعظم أحمد باشا.

وفيما يتعلق باهتمامها لأعمال الخير يلاحظ خانجيتش أن الوقفية التي وجدها ونشر تفاصيلها لا تغطي كل ما قامت به محرمة سلطان في هذا المجال. ويذكر هنا على سبيل المثال قيامها بشق قناة لإيصال ماء الشرب إلى مكة وإلى جبل عرفات، التي أتى على ذكرها المؤرخ المعاصر لها النهروالي في كتابه «الإعلام بأعلام بيت الله الحرام».

ونظرًا لحجم الوقف الكبير فإن الوقفية المذكورة تشغل 72 صفحة، تصف أصول الوقف ومنشآت الوقف المختلفة ومصارف الوقف وشروط الواقفة. أما فيما يتعلق بلغة الوقفية، التي كتبت بالعثمانية، فقد جاءت بأسلوب جميل «يصلح لأن يكون نموذجًا لغيره» كما يقول خانجيتش.

وبالاستناد إلى التفاصيل الواردة في هذه الوقفية يمكن القول إنه لدينا هنا مجمع عمراني ضخم في محلة إسكدار Uskudar التي تطل على مضيق البوسفور. وفي هذا المجمع لدينا جامع ضخم من بناء المعمار سنان، وفي جواره مدرسة تشتمل على قاعة للتدريس و16 غرفة لإقامة الطلبة، وكتاب

لتعليم الأولاد، وبيت للضيافة يشتمل على 8 غرف، وخان كبير مع إسطبل، ومطبخ لإعداد الوجبات المجانية للطلبة والفقراء والعاملين في الوقف.

ولأجل الإنفاق على هذا الوقف الضخم فقد أوقفت محرمة سلطان 18 قرية في الرومللي وقرية في الأناضول و8 طواحين على نهر قراصو في قضاء بني شهر و10 دكاكين و8 بيوت وفرن في محلة إسكدار. ومن عائد هذه الأصول خصصت الواقفة للأشراف والفقراء في مكة والمدينة خمسة آلاف ليرة ذهبية (سلطانية) «في أول شهر من كل عام»، كما حددت بدقة رواتب العاملين في هذا الوقف الكبير الذين كانوا يقاربون الخمسين. وعلى رأس هؤلاء كان المدرس في المدرسة المذكورة الذي خصصت له 50 أقجة في اليوم، بينما خصصت للواعظ في الجامع 10 أقجات وللخطيب 9 أقجات وللإمام 4 أقجات وللمؤقت 4 أقجات والمؤذن 4 أقجات وللقيم على الكتب الموجودة في المدرسة أقجتين وصولًا إلى البواب الذي خصصت له أقجة كل يوم. ويلاحظ هنا أن الواقفة قد خصصت للإنفاق على كل طالب من طلاب المدرسة المذكورة أقجتين في اليوم، بالإضافة إلى الوجبات اليومية التي كان يقدمها لهم مطبخ الوقف. وإلى جانب ذلك فقد خصصت الواقفة جزءًا من دخل الوقف للإنفاق على عدد من «القرّاء» و«المسبّحين» و«المجوّدين» لقراءة ما تيسر من القرآن الكريم. ففي جامعها المذكور فقط خصصت عشرة «مسبحين» لقراءة «كلمة التوحيد»

ألف مرة و«الصلاة على النبي» ألف مرة. كما وخصصت لـ «المبخّر» كل يوم 4 أقجات ليقوم بشراء بخور وتبخير الجامع في أوقات الصلوات.

وفيما يتعلق بالمطبخ المذكور الذي كان يقدم الوجبات المجانية لطلبة المدرسة والعاملين في الوقف فقد أشارت الواقفة أيضًا إلى أن تقدم هذه الوجبات لـ «كل فقير يأتي» ولـ «كل رجل صالح» ينزل في الخان المذكور أو في الخان المجاور الذي بناه زوجها رستم باشا.

وبالإضافة إلى ذلك فقد خصّصت الواقفة جزءًا من الدخل الوارد من أصول الوقف (6 آلاف أقجة) يعطى في كل سنة لثلاثة أشخاص لكي يقوموا بأداء الحج وزيارة قبر النبي على روحها.

ويلاحظ هنا أن الواقفة كانت واعية إلى متطلبات إدارة مثل هذا الوقف الكبير، ولذلك فقد رصدت في وقفيتها مبلغ 10 آلاف أقجة كاحتياط دائم للوقف كي ينفق منه على أي ضرر يلحق بمنشآت الوقف. ومع ذلك فقد طالبت الواقفة المتولي على الوقف أنه عندما يصل الدخل الإضافي لأصول الوقف إلى 100 ألف ليرة ذهبية (فلورية) يشتري به عقارًا وأن يقوم بتأجيره أيضًا لضمان استمرار الوقف، و«إذا زاد شيء عن ذلك يرسل إلى فقراء الحرمين».

وفي نهاية الوقفية نجد أن الواقفة خصّصت لنفسها بعد وفاتها، وبالتحديد «بعد أن يتوفاها الله وتلتحق بركب حضرة

فاطمة وحضرة خديجة وحضرة عائشة ورابعة التقية ووالدتها» ما يلزم ضريحها أيضًا. فقد خصصت 24 قارئًا للقرآن الكريم (لكل واحد منهم 3 أقجات في اليوم) حتى لا تتوقف قراءة القرآن الكريم على مدار الساعة. وبالإضافة إلى ذلك فقد خصّصت 30 قارئًا يقرأون كل يوم ختمتين للقرآن واحدة في الصباح وواحدة في العصر، وخصصت لكل واحد منهم 1,5 أقجة في اليوم.

- 7 -
الأوقاف في مكدونيا كنموذج لما هو موجود في البلقان

يُعتبر البلقان من المناطق المهمة فيما يتعلق بتاريخ وتطور الوقف، سواء من الناحية الفقهية أو الناحية التاريخية. فقد انتقلت إلى البلقان العاصمة الثانية للدولة العثمانية بعد فتح أدرنة في 1361م، واستحوذت أرجاء البلقان على آلاف الأوقاف بعد أن فتحت القسطنطينية في 1453م. وقد لعب الوقف دورًا مهمًّا فيما يتعلق بالجانب العمراني، حيث أسهم في تطور مدن موجودة (بلغراد وسكوبيه وسالونيك إلخ) حتى غدت مراكز للثقافة الإسلامية الجديدة، كما أسّس عدة مدن جديدة (سراييفو وتيرانا وكورتشا إلخ) تحوّل بعضها إلى عواصم معروفة. وفي غضون ذلك كان البلقان يشهد في مطلع القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي أهم تطور فقهي/ تاريخي ألا وهو ظهور وقف النقود، الذي شغل علماء الدولة العثمانية حوالي مئتي سنة ما بين القبول والرفض إلى أن شاع أخيرًا وانتشر في الأناضول، بعد فتح القسطنطينية،

ولامس أطراف بلاد الشام بعد الفتح العثماني لها في 1516م[1].

وبسبب هذا الغنى فقد استحوذ البلقان على اهتمام عدة أجيال من الباحثين خلال القرن العشرين (غليشا الزوفيتش G.Elezovic وعبد السلام بالاغيا A.Balagija ومحمد بيغوفيتش M.Begovic وحسن كلشي H.Kaleshi وغيرهم) قاموا بنشر أقدم الوقفيات، وأوضحوا في أبحاثهم الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوقف في البلقان.

وفي هذا الإطار يأتي الكتاب الصادر حديثًا لـ د. أحمد شريف A.Sherif الباحث في معهد التاريخ بسكوبيه، الذي هو في الأصل رسالة ماجستير نوقشت عام 1990م في قسم التاريخ بجامعة سكوبيه، ليؤشر إلى استمرار الاهتمام بالوقف لدى الجيل الثالث من الباحثين في البلقان خلال القرن العشرين.

ومع نشر الكتاب بعنوانه الجديد «الأوقاف في مكدونيا خلال العصر العثماني» الصادر عن دار «نون» في سكوبيه[2] لدينا في الواقع مرجع مفيد عن الأوقاف في «جمهورية

---

(1) للمزيد عن هذا التطور الذي اعتبر «ثورة في الفقه الإسلامي المتعلق بالوقف» انظر : محمد الأرناؤوط وآخرون، **دراسات في وقف النقود : مفهوم مغاير للربا في المجتمع العثماني**، بيروت (جداول) 2011.

(2) Ahmet Sherif, **Vakufet ne Maqedoni ne periudhen osmane**, Shkup (NuN) 2006.

مكدونيا» الحالية كنموذج لما كان موجودًا في البلقان خلال الحكم العثماني حوالي 500 سنة. ولكن مع ذلك يبدو في الكتاب خصوصية ما لمكدونيا، وهذه قد تكون نابعة من طبيعة المصادر أو من منهج التعامل مع المصادر. وتجدر الإشارة إلى أن د. شريف قد أكمل المدرسة الإسلامية في بريشتينا عاصمة كوسوفا وتابع دراسته الجامعية في الأزهر، ثم أكمل دراساته العليا في قسم التاريخ بجامعة سكوبيه. وقد ساعدته معرفته للغتين التركية والمكدونية (بالإضافة إلى الألبانية والعربية) على الاستفادة من المصادر العثمانية، أو المترجمة من العثمانية إلى المكدونية. ويتألف الكتاب الصادر الآن من 265 صفحة موزعة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

وهكذا نجد في الفصل الأول المتعلق بأصل الوقف وانتشاره في مكدونيا[1] أن المؤلف قد اعتمد على الدراسات التركية الحديثة، التي تركّز على إسهامات الأتراك في الدرجة الأولى، ليخلص إلى أن أصل الوقف يعود إلى الحثيين في القرن الثالث عشر قبل الميلاد حيث وُجد نقش يرجع إلى عهد الملك هاتوسيليس (1290 ـ 1280ق.م) يفيد بقيام الملك بتأسيس معبد بمناسبة انتصاره على الأعداء وتعيين ابنه مسؤولًا عنه. ولكن هناك من الأتراك من يذهب إلى أن أصل الوقف

(1) أحمد شريف، **الأوقاف في مكدونيا خلال العصر العثماني**، ص 7 ـ 57.

إنما يعود إلى الأتراك الأويغور في تركستان الشرقية، الذين كانوا من أتباع الديانة البوذية، في القرن الثاني عشر قبل الميلاد حيث كانوا يقيمون المعابد الدينية ويقدّمون الصدقات للمحتاجين. ويلاحظ هنا أن المؤلف لم يشر إلى الآراء الأخرى الواردة في الدراسات العربية الحديثة التي تعيد بدايات الوقف إلى الفراعنة[1].

وينتقل المؤلف بعد ذلك في هذا الفصل ليتحدث عن شروط الوقف حسب الشريعة الإسلامية وإدارته أو الولاية عليه، ثم عن أنواعه حسب ما استقرّ عليه الأمر في الشريعة أو حسب أهدافه التي قام لأجلها (أوقاف للتعليم، أوقاف للصحة إلخ). وفي هذا السياق يذكر المؤلف ضمن أنواع الوقف «الوقف المؤقت» الذي يقوم على جمع مبلغ لبناء سبيل أو لأجل دفع دين متراكم على سكان القرية. وربما كان يحتاج هذا النوع من الوقف إلى توضيح أكثر في هذا الفصل وفي الكتاب بشكل عام. ويختم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن أنواع المنشآت الخيرية التي أقيمت في إطار الوقف (الجوامع والتكايا والمطابخ والمدارس والمستشفيات إلخ) التي كانت تلبي الحاجات الرئيسة للسكان هناك.

(1) انظر مثلًا: محمد محمد أمين، **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر 648 ـ 923 هـ/ 1250 ـ 1517م**، القاهرة (دار النهضة العربية) 1980، ص 11 ـ 14.

الفصل الثاني في الكتاب «الأوقاف وأملاك الأوقاف في مكدونيا»[1] هو الأهم لأنه يستعرض بالتفصيل أهم الأوقاف التي أقيمت في المجال الحالي لـ «جمهورية مكدونيا» خلال الحكم العثماني الطويل الذي امتدّ حوالي 550 سنة (1382 ـ 1912م). وقد رأى المؤلف لاعتبارات خاصة أن يتناول الأوقاف في هذا الفصل حسب التقسيمات المحلية (مكدونيا الشمالية، سكوبيه وضواحيها، مكدونيا الجنوبية الغربية ومكدونيا الشرقية). وبالاستناد إلى ذلك يستعرض المؤلف أنواع الأوقاف الجوامع والزوايا والمدارس إلخ) التي أقيمت في المدن المختلفة (سكوبيه وتيتوفو وغوستيفار وديبرا ومناستير إلخ) والدور الذي أسهمت به في التطور العمراني وتأمين الحاجات الرئيسة للسكان هناك.

ويلاحظ في هذا الفصل أن تأسيس الأوقاف في هذا المجال البلقاني أيضًا لم يكن حكرًا على الرجال، وإنما أسهمت فيه النساء أيضًا. ومن أشهر أوقاف النساء هنا «الجامع الملون» في تيتوفو Tetovo الذي أقامته أختان (خورشيده ومنوّرة) في القرن السابع عشر والذي لا يزال يعتبر من أجمل الجوامع التي بنيت في البلقان خلال الحكم العثماني[2]. وقد بنت منوّرة أيضًا حمامًا في تيتوفو، كما لدينا في وسط سكوبيه

(1) أحمد شريف، **الأوقاف في مكدونيا خلال العصر العثماني**، ص 54 ـ 125.

(2) للمزيد عن هذا الجامع انظر مقالتنا : **من جوامع النساء في البلقان : الجامع الملوّن في تيتوفو**، جريدة «**الحياة**» (ملحق تراث) 1/ 8/ 2010م.

«جامع السوق» مع الدكاكين الملحقة به الذي بنته عائشة خانم حفيدة عيسى بك الوالي العثماني الأول على سكوبيه، الذي ترك هو وابنه إسحاق بك أوقافًا كثيرة كان لها دورها في التوسع العمراني والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمدينة. ومن ناحية أخرى نجد للمرأة أيضًا إسهامات في النوع الجديد للوقف (وقف النقود) كما هو الأمر مع وقف الحاجة عائشة الذي يعود إلى نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. فقد بنت الحاجة عائشة في سكوبيه جامعًا وزاوية للطريقة الخلوتية، وأوقفت 14 ألف درهم فضي (أقجة) لكي تُشغّل بربح سنوي 10% ويغطي العائد منها احتياجات الجامع والزاوية. ومن هذا لدينا وقف فاطمة المناسترلي من عام 1642م الذي تضمن وقف عشرين ألف درهم فضي يشغّلها المتولّي على الوقف ليوجّه العائد منها بعد وفاتها إلى ما يحتاجه «جامع إسكندر بك» في مدينة مناستير. كما يلاحظ في هذا الفصل أن الوقف بعد انتشاره في مكدونيا خلال الحكم العثماني لم يعد يقتصر على المسلمات بل أخذت بعض المسيحييات أيضًا بتأسيس مثل هذه الأوقاف لتلبية احتياجاتهم. وهكذا نجد على سبيل المثال أن دسبينا بنت سافا من مدينة مناستير قد أوقفت بيتًا ودكانًا لها في 1868م لكي تخصّص العائد منها بعد وفاتها على المرضى الموجودين في مستشفى المدينة وعلى خدمة كنيسة القديس ديمتري في المدينة ذاتها.

أما الفصل الثالث «الدور الاجتماعي الاقتصادي وأهمية الأوقاف»[1] فيمكن تقسيمه في الواقع إلى ثلاثة أقسام مختلفة.

ففي القسم الأول يبيّن المؤلف الأهمية التي كانت للوقف فيما يتعلق بالاقتصاد، حيث أسّس الوقف الكثير من المنشآت المهمة للحياة الاقتصادية والتجارية (أسواق وخانات وحمامات ومطاحن إلخ) التي حرّكت الدورة الاقتصادية من خلال عقود التأجير التي كانت المصدر الرئيس للسيولة التي يحتاجها الوقف لتقديم خدماته المجانية للمحتاجين. وفي هذا الإطار كان للنوع الجديد من الوقف (وقف النقود) دوره الخاص لأنه كان يقوم على تقديم قروض للتجار لتمويل مشروعاتهم مع نسبة محددة من الربح (10% سنويًا) تؤمن للوقف ما يحتاج إليه. وفي هذا المجال كان للمرأة إسهامها حيث لدينا في هذا القسم نماذج للأوقاف الخيرية/ النقدية التي شاعت في المنطقة.

وفي القسم الثاني يركّز المؤلف على ظاهرة توسّع الوقف في الاعتماد على القروض المقدمة للفلاحين أيضًا، دون أن يوضح نسبة الفائدة في الحالات المذكورة، مما كان يؤدي أحيانًا إلى عجز الفلاحين عن السداد. ونظرًا لأن السداد يصبح ملزمًا للكفلاء على القروض أو سكان القرية فقد كان هذا الوضع يؤدي أحيانًا إلى تذمر أو إلى عرض الأمر على المحكمة الشرعية للفصل فيه. ويبدو من الحالات التي يذكرها

(1) أحمد شريف، **الأوقاف في مكدونيا خلال العصر العثماني**، ص126 ـ 236.

المؤلف في هذا القسم أنه لدينا ظاهرة مقلقة، وحتى إنه يتحدث عن حالات التذمر والامتناع عن دفع القروض باعتبارها ظاهرة اجتماعية تمثل «مقاومة سلبية» للسكان المسيحيين ضد الحكم العثماني على اعتبار أن «الرعية» المسيحية كانت تعمل في الأراضي الموقوفة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أهمية القسم الثالث «تدخل السلطة المركزية للحفاظ على الأوقاف»، حيث يُبرز المؤلف اهتمام المركز (استنبول) بما كان يصله من شكاوى حول أي تجاوز على الأوقاف أو أي فساد في إدارة الأوقاف خلال القرون الأولى للحكم العثماني وصولًا إلى القرن الأخير (القرن التاسع عشر) الذي شهد «التنظيمات» أو الإصلاحات الكبيرة التي تضمنت فيما تضمنت إنشاء «نظارة» أو وزارة للأوقاف تشرف على الأوقاف وإدارتها خدمة للأهداف التي وضعت لها.

وأخيرًا لا بدّ من القول إن هذا الكتاب يمثل مرجعًا مفيدًا عن الأوقاف في البلقان خلال الحكم العثماني وإسهام المرأة فيها من خلال التعريف بها في منطقة محددة (جمهورية مكدونيا الحالية) قد تكون لها خصوصية معينة. ولذلك فإنّ الكتاب يستحق أن يترجم ويصدر بالعربية مع بعض التحديث كنموذج للاهتمام العلمي المتواصل بالأوقاف في البلقان ودورها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة.

ـ 8 ـ
وقف المرأة في الكويت:
استثناء في الإسهام واستثناء في الاهتمام

خلال سنتين فقط (2006 ـ 2007م) صدر في الكويت ثلاثة كتب عن الأمانة العامة للأوقاف في الكويت تتناول إسهام المرأة الكويتية في الوقف، وذلك منذ بداية توثيق الوقفيات بالكويت في منتصف القرن التاسع عشر وحتى أيامنا هذه، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على استثناء في الإسهام بالوقف على مستوى المنطقة واستثناء في الاهتمام به على مستوى الكتب، حيث لا نجد في اللغة العربية كتابًا واحدًا يتناول مثلًا إسهام المرأة السورية أو الأردنية في الوقف، مع الفارق بطبيعة الحال بين هذه الكتب.

أما الكتاب الأول من حيث الصدور فهو «نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف» للمؤرخ الكويتي د. فيصل الكندري، الذي صدر عام 2006م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن د. الكندري يمثل الجيل الجديد من المؤرخين الذين أدركوا أهمية الوثائق الوقفية (الوقفيات وما يلحق بها من استبدال وتذييل وضم إلخ) كمصدر من مصادر التاريخ الحديث، وهو ما يعبّر عنه بوضوح في مقدمته. وفي هذا

السياق يذكر د. الكندري من سبقه في هذا المجال ألا وهو د. وليد المنيس من قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الذي نشر في 1988م دراسة بعنوان «المكوّنات العمرانية لمدينة الكويت في وثائق الوقف الكويتية». وإذا كان د. المنيس سعى لاكتشاف المكوّنات العمرانية لمدينة الكويت التي اندثرت من خلال الوقفيات المحفوظة، فإن د. الكندري أراد بدراسته الكشف عن حضور المرأة ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي في الكويت في الـ 150 سنة الأخيرة من تاريخ الكويت بالاستناد إلى الوقفيات الموجودة.

وهكذا بالاستناد إلى ما أورده د. الكندري يتضح أن المرأة الكويتية لم تكن حبيسة البيت ولم تكن مهمشة في المجتمع، بل كانت تتمتع بثروة وتعرف كيف تدير ثروتها وكيف تساهم بالوقف في مساعدة المحتاجين في المجتمع سواء من الأقارب أو الآخرين. ومن النماذج الرائدة في هذا المجال ملكة بنت محمد الغانم التي بنت مسجدًا بجوار بيتها في 1250هـ/ 1834م وأوقفت بجواره منزلين ليكون الأول مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم والثاني لسكن الإمام، وبزة بنت غانم جبر التي أوقفت في 1320هـ/ 1921م عين ماء (عين الشيخة) في موضع بجنوب الكويت (أبو حليفة) ليغطي الدخل العائد منها مرتب إمام المسجد وترميم المسجد.

ويلاحظ د. الكندري وجود أوقاف كثيرة للنساء لأجل رعاية الفقراء والمساكين، والتي تتضمن وقف عقار ما «على

عشيّات وضحايا» على روحها أو روح والديها. ويقصد بـ «العشيّات» هنا طبخ الأرز واللحم والهريس أو الجريش في أيام النوافل كالنصف من شعبان أو في كل ليلة جمعة من ليالي رمضان وتوزيع ذلك على الفقراء والمساكين. ومن النماذج الرائدة في هذا المجال ما أوقفته فهيدة بنت خليفة (حظرة لصيد السمك) في 1283هـ/ 1866م «على عشيات وضحايا لها ولأخيها مثيب ولوالديهما».

ونظرًا لأن أولى الوقفيات تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، حين كانت العبودية لا تزال موجودة في مجتمعات المنطقة، فإن المرأة الكويتية كانت في بعض الحالات تحرص على عتق العبيد وتأمين حياتهم من خلال الوقف. ومن هذا النوع لدينا أقدم وقفية تعود إلى عام 1263هـ/ 1847م، وهي تكشف عن قيام ميثة بنت مصيح بعتق عبدها بخيت وتزويجه وأوقفت بيتًا «على يد عبيدها».

ومن ناحية أخرى يشير د. الكندري إلى ما تكشف عنه وقفيات النساء بحركية المرأة في المجتمع الكويتي، حيث إنها كانت تشتري وتبيع العقارات وتخرج عند القاضي لتثبت وقفها هناك بحضور الشهود من الرجال إلخ، ولذلك فإن الوقفيات تتضمن هنا معطيات مهمة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي عن حركة البيع والشراء وأسعار العقارات والعملة المستخدمة إلخ.

وأما الكتاب الثاني «سجل الرائدات الواقفات» فقد صدر في العام ذاته أيضًا (2006م) وتضمّن في الواقع 190 وقفية

نشرت كما هي في الأصل لتغطي المرحلة الممتدة من 1862 إلى 2002م. ويتضح من كلمة الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف أن هذا السجل قد اقتصر فقط على الأوقاف التي تتجاوز قيمتها خمسة آلاف دينار كويتي (حوالي عشرين ألف دولار)، أي إن العدد المذكور (190 وقفية) لا تمثّل كل إسهام المرأة الكويتية في الوقف. ويمكن القول إن هذا السجل على ضخامته (406 صفحات من القطع الكبير) يمثل ملحقًا لكتاب د. الكندري لأنه يضع بين يدي الباحثين مادة وثائقية غنية للدراسة في ضوء الملاحظات الأكاديمية التي طرحها د. الكندري في كتابه. ومع تقديرنا للجهد المبذول في إعداد هذا السجل إلا أن ما ينقصه كانت مقدمة تحليلية أو دراسة مفيدة لغير المتخصصين من القرّاء.

ويتضح من تحليل هذه الوقفيات أن نسبة الوقف الخيري هي الغالبة (80%) بينما تنخفض نسبة الوقف الذري إلى 89، 8% وتمثّل نسبة الوقف المشترك (الخيري والذري) 22، 6%. ومن ناحية أخرى لا بدّ من القول ان إسهام المرأة الكويتية لا يقتصر على ما هو موجود في هذا السجل ولا يبدأ فقط منذ 1862م، وإنما بما لدينا من وقفيات موثقة ترتبط بتولي العداسنة (آل العدساني) القضاء في الكويت منذ 1847م وحرصهم على توثيق الأوقاف بحفظ الوقفيات في سجلاتهم حسب الأصول الشرعية. وبالاستناد إلى ذلك لا يمثل هذا السجل توثيقًا للماضي فقط أو لتاريخ الوقف وإسهام المرأة فيه

بقدر ما هو توثيق للحاضر أيضًا لأن استمرار المرأة الكويتية في الوقف متواصل إلى حين إعداد هذا الكتاب للنشر.

وتلفت النظر هنا بعض الوقفيات التي لا نجدها في أي مكان آخر والتي تدلّ على ما تغيّر في الكويت ومكانة المرأة في المجتمع. ففي وقفية السيدة نورة أحمد النشيمي، التي تعود إلى سنة 1988م، يتضح أنها أوقفت عقارين لها بالإضافة إلى الدخل العائد من نشر كتبها لكي ينفق كل ذلك «على عموم الخيرات التي يراها ناظر الوقف مناسبة لزمانها ومكانها بما يعود بالأجر والثواب عليّ في الدنيا والآخرة»، وهو ما يدل على ما وصلت إليه المرأة الكويتية في المجتمع وعلى وعيها بقدرة الوقف على ملاءمة العصر حيث إنها لم تلزم الناظر بصيغة أو جهة محددة بالمكان والزمان بل تركت له الحرية لكي ينفق «على عموم الخيرات التي يراها مناسبة لزمانها ومكانها».

ويتميز الكتاب الثالث «المرأة والوقف» الصادر في 2007م بكونه نتاج باحثة كويتية (إيمان الحميدان) ومسؤولة رفيعة أيضًا في الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، التي تتميز بالحضور النسائي فيها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمانة العامة للأوقاف تأتي الآن في طليعة المؤسسات المعنية بتحديث وتعصير الوقف ليسترد دوره السابق في خدمة المجتمعات المسلمة. وفي هذا الإطار فقد كانت الأمانة العامة للأوقاف سباقة أيضًا في تفكيك الصورة النمطية عن الطابع الذكوري

للوقف، حيث نظمت في 2005م ندوة عن المرأة والوقف بمشاركة نخبة من الباحثات والمعنيات في هذا المجال.

وإذا ما عدنا إلى عنوان الكتاب المذكور (المرأة والوقف) لوجدنا أن المؤلفة كانت حريصة على توضيح العلاقات التفاعلية بين المرأة والوقف، أي إنها لم تقصر بحثها على إسهام المرأة في الوقف بل على اهتمام الوقف أيضًا بالمرأة كإنسانة لها احتياجاتها الخاصة في بعض الحالات.

وفي هذا الإطار فقد عمدت المؤلفة إلى تقسيم الكتاب إلى قسمين متكاملين، حيث يتناول القسم الأول العلاقة بين المرأة والوقف بشكل عام في العالم الإسلامي، بينما يتعرض القسم الثاني للتجربة الكويتية بالتحديد.

وفيما يتعلق بالقسم الأول فقد أبرزت المؤلفة منذ البداية مشاركة المرأة المسلمة منذ صدر الإسلام، وبالتحديد من زوجات الرسول ﷺ والصحابيات، في الوقف سواء من حيث المبادرة إلى إنشاء أوقاف أو من حيث المشاركة في إدارة الأوقاف أيضًا. ويبدو أن هذا المسار المزدوج لمساهمة المرأة في الوقف (إنشاء أوقاف+ إدارة الأوقاف) أخذ ينمو في العالم الإسلامي مع الفارق بين جزء وآخر، حتى إنه وصل في بعض الحالات إلى 25% من الأوقاف الكبيرة، بينما تمثلت مشاركة المرأة في إدارة الأوقاف في 14% من الحالات المرصودة.

وفيما يتعلق بالتجربة التاريخية لمشاركة المرأة في تأسيس الأوقاف فقد حرصت المؤلفة على توضيح تلك المشاركة من خلال المجالات المختلفة (عمارة المساجد، المدارس، المكتبات، الخدمات الصحية، الخدمات الاجتماعية.. إلخ).

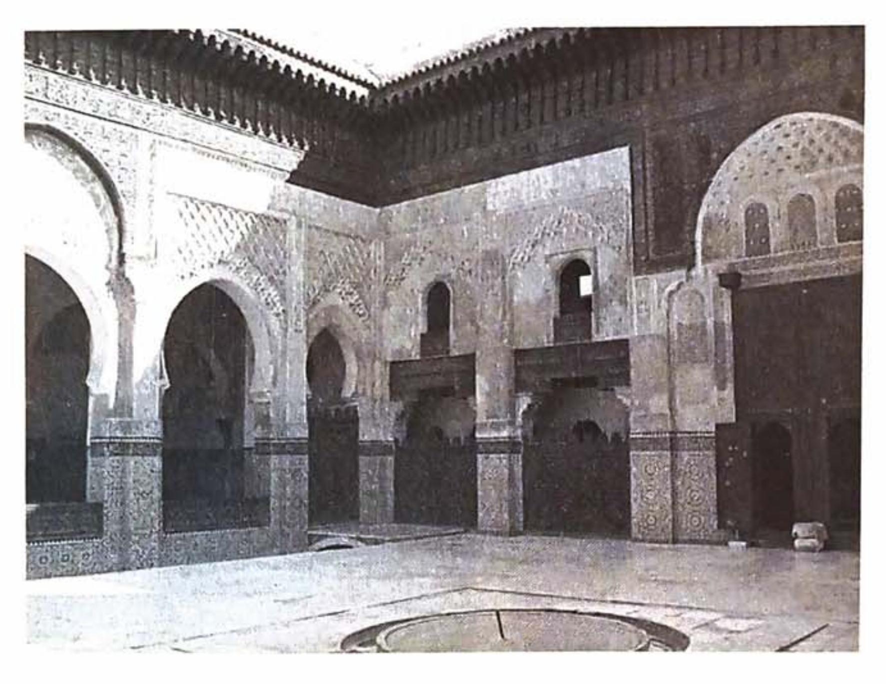
وإذا ما انتقلنا مع المؤلفة من القسم العام بالعالم الإسلامي إلى القسم الخاص بالكويت، الذي يبرز خصوصية التجربة الكويتية، لوجدنا أن المرأة في الكويت أيضًا بادرت إلى تنويع الأوقاف التي أنشأتها لتشمل إعمار المساجد، وتقديم الطعام للمحتاجين على مدار العام وللصائمين في رمضان، وتسبيل الماء، وتحرير العبيد من الرق، ورعاية المعاقين وغير ذلك. وفي هذا السياق أبرزت المؤلفة كنموذج ملكة بنت محمد الغانم التي بنت مسجد القطامي في 1250هـ/1834م، الذي يعتبر من أقدم مساجد الكويت، وأوقفت منزلين في جواره خصصت الأول للسكن وأقامت في الثاني مدرسة لحفظ القرآن.

ومرة أخرى يمكن القول إن هذه الكتب الثلاثة قد جاءت في وقتها للكشف عن هذا الجانب المهم (المعتم عليه) فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الوقف، وذلك بالاستناد إلى تجربة الكويت على وجه الخصوص. فهو من ناحية يفكك الصورة النمطية غير الصحيحة عن الطابع الذكوري

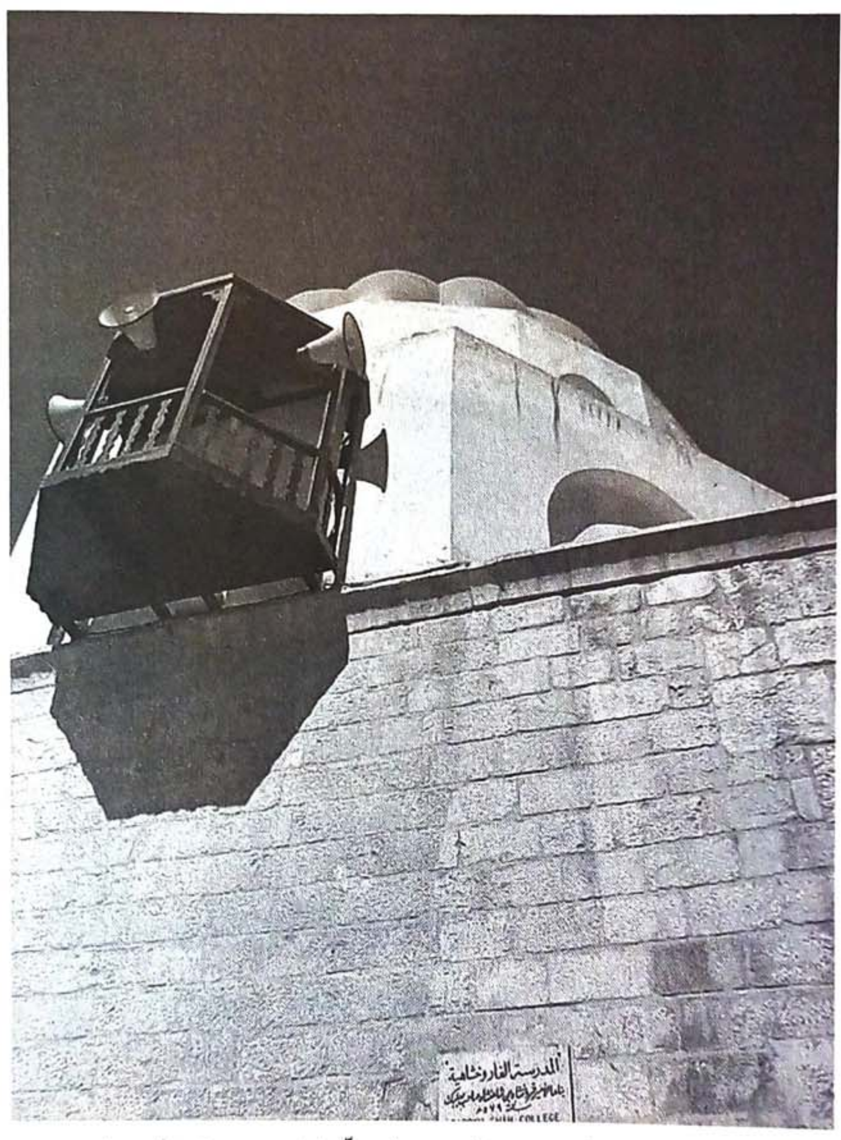
للوقف في الحضارة الإسلامية، وهو من ناحية أخرى يساهم في إنعاش الذاكرة بما كان للمرأة من دور في التاريخ الحضاري للمسلمين. ولعل ذلك يساهم في مشاركة جديدة للمرأة في إطلاق المشاريع الوقفية الجديدة لخدمة الفئات المهمشة في القاع الاجتماعي. فمشاركة المرأة في الوقف كانت تعبر دائمًا عن مكانتها في المجتمع، وبالتحديد عن مشاركتها في الثروة وإدارتها لهذه الثروة، وهو ما يفترض أن يعبر الآن عن المكانة الجديدة التي أصبحت تشغلها المرأة في المجتمعات المسلمة.



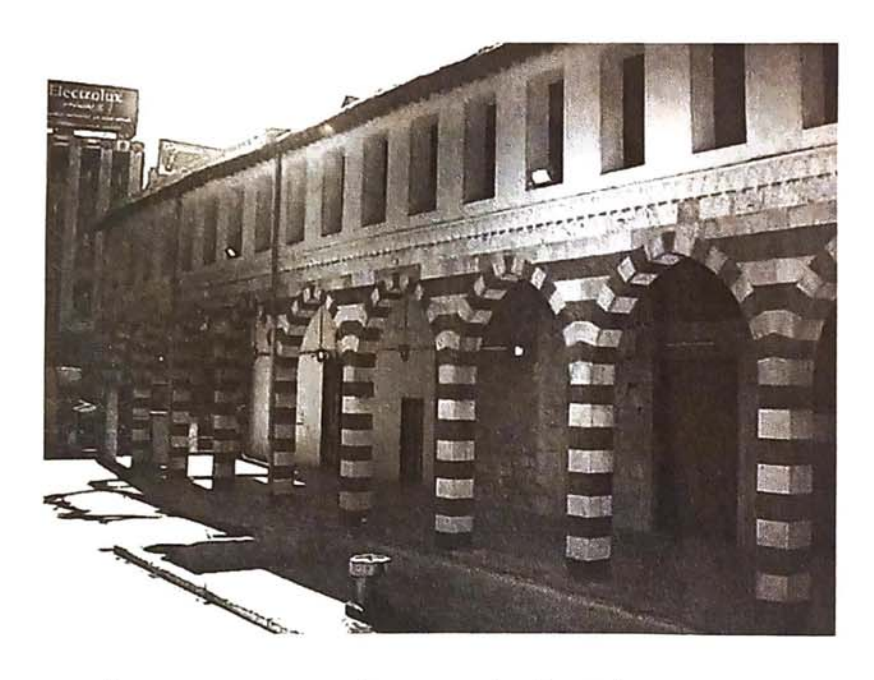
ملحق الصور



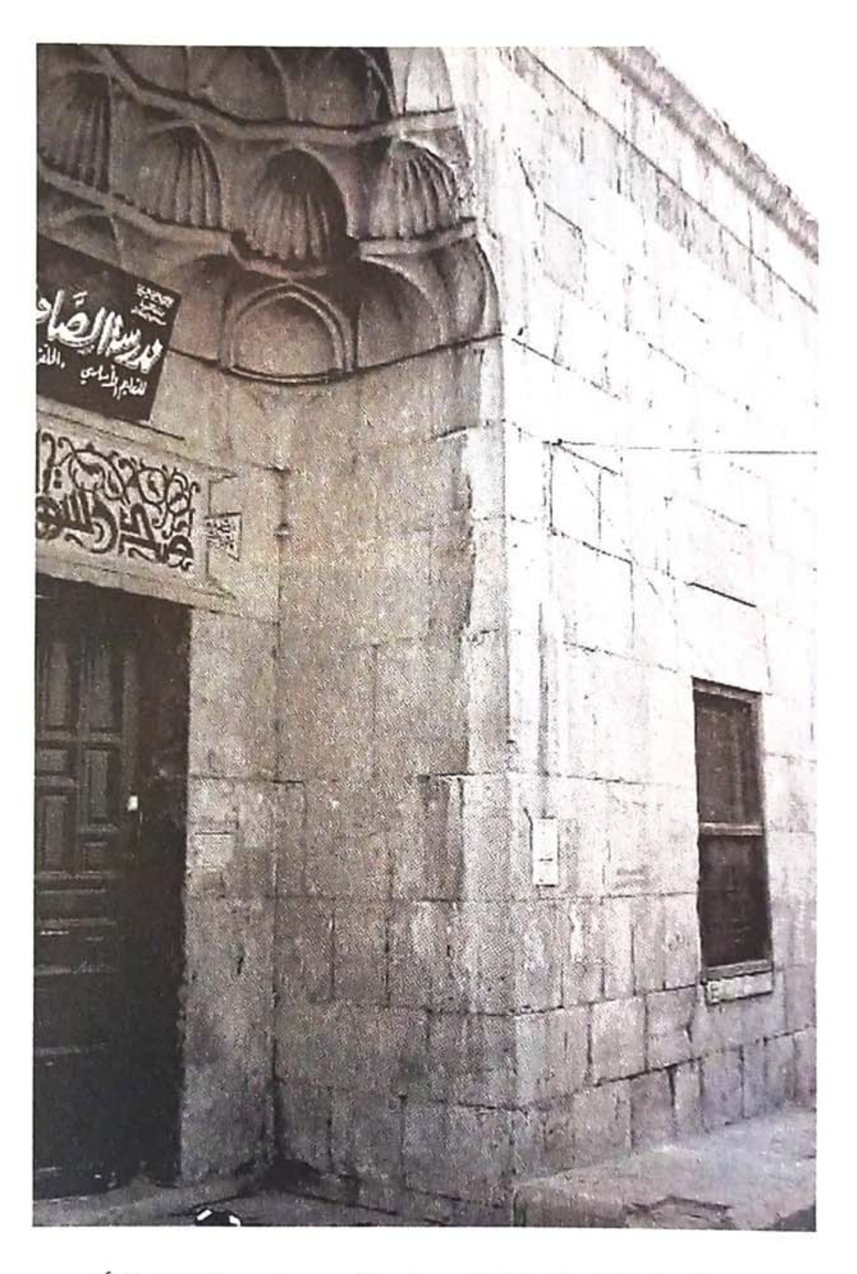
جامع القرويين في فاس.
الذي بنته فاطمة الفهرية في 245هـ/ 859م.



المدرسة الفاروخشية في دمشق التي بنتها حظّ الخير زوجة شاهنشاه شقيق صلاح الدين الأيوبي في 579هـ/ 1183م، بقيت منها التربة فقط التي تحولت إلى مسجد واللوحة التي تشير إلى أن المدرسة بناها فروخشاه بن أيوب!



المدرسة الشامية البرانية في قلب دمشق التي بنتها زمرد خاتون أخت صلاح الدين الأيوبي قبل 582هـ/ 1186م.



مدرسة الصاحبة في الصالحية بدمشق التي بنتها ربيعة خاتون أخت صلاح الدين الأيوبي في 628هـ/ 1231م، وتشغلها الآن مدرسة ابتدائية لوزارة التربية.

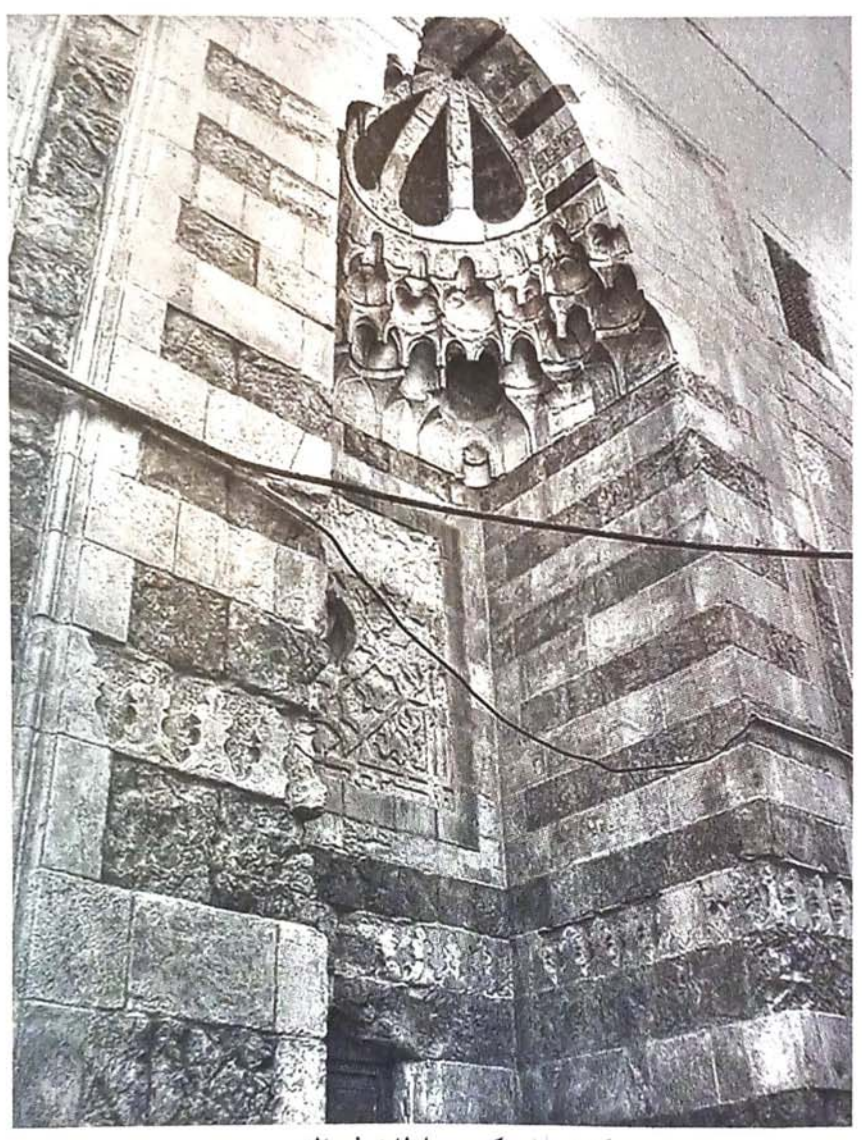
وقفية بابه خاتون بنت شيركوه بن أيوب التي أنشأت المدرسة العادلية الصغرى في 655هـ/ 1275م.



وقفية شاهدار زوجة الغازي خسرو بك في سراييفو
من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

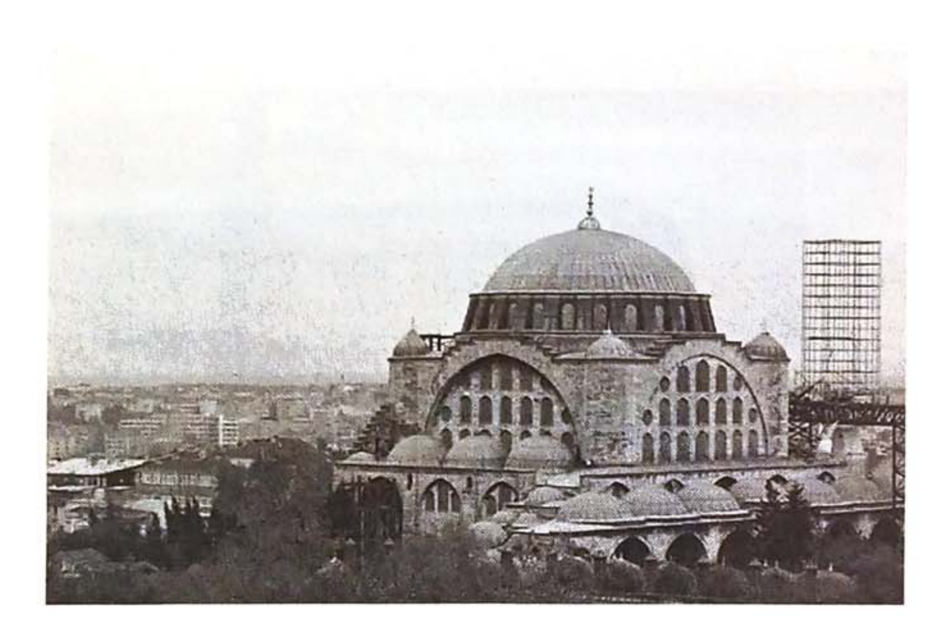


خُرّم شاه أو روكسلانة زوجة السلطان سليمان القانوني
صاحبة الأوقاف الكثيرة في استنبول والقدس ومكة والمدينة.



تكية خاصكي سلطان في القدس

التي بنتها خرّم شاه في 959هـ/ 1552م ولا تزال تقوم بدورها.



جامع محرمة بنت السلطان سليمان القانوني في استنبول.



الجامع الملون في تيتوفو/ جمهورية مكدونيا
من أجمل الجوامع في البلقان الذي بنته الأختان خورشيدة ومنوّرة في القرن السابع عشر.



ملاحظات بيبلوغرافية

دراسات

1 ـ **الوقف كمؤشر لمكانة المرأة في عالم الإسلام: الدولة العباسية نموذجًا، 132 ـ 656هـ/ 750 ـ 1258م**، نشرت لأول مرة في الكتاب التكريمي للعلامة إبراهيم شبوح، بيروت (دار صادر) 2014م.

2 ـ **وقف المرأة: هل من خصوصية في مصر الفاطمية 538 ـ 567هـ/ 969 ـ 1171م**، نشرت نواتها في ملحق «تراث» بجريدة «الحياة» عدد 30/ 11/ 2013 وتنشر هنا كاملة لأول مرة.

3 ـ **أوقاف النساء ودورها في النهضة العلمية الجديدة خلال العهد السلجوقي/ الزنكي بدمشق، 468 ـ 570هـ/ 1075 ـ 1174م**، ورقة قُدّمت للندوة الدولية الثانية للثقافة والحضارة السلجوقية، قونية 19 ـ 23/ 10/ 2011.

4 ـ **أوقاف النساء في دمشق خلال العهد الأيوبي ودورها في الحياة العلمية، 570 ـ 658هـ/ 1174 ـ 1260م**، نشرت لأول مرة في مجلة «أوقافنا»، عدد 2، الدوحة 2008.

5 ـ **إسهام النساء في الوقف خلال الدولة الرسولية باليمن، 616 ـ 858هـ/ 1228 ـ 1454م**، نشرت لأول مرة في مجلة «ارسيكا»، استنبول خريف 2013.

6 ـ **وقفية شاهددار زوجة الغازي خسرو بك في سرايييفو من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، نشرت لأول مرة في مجلة «أوقاف» عدد 25، الكويت 2013.

7 ـ **وقف النقود في القدس في بداية الحكم العثماني**، نظرة في مساهمة المرأة خلال 999 ـ 1052هـ/ 1596 ـ 1616م، ورقة قُدّمت للمؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام، عمان 10 ـ 14/ 9/ 2006.

مقالات

1 ـ **أروى القيروانية زوجة أبي جعفر المنصور صاحبة أول وقف على بنات جنسها**، نشرت لأول مرة في ملحق «تراث» بجريدة «الحياة» عدد 26/ 1/ 2013.

2 ـ **إسهام المرأة في الوقف في مجتمعات الغرب الإسلامي: دور مغيّب في الدراسات**، نشرت لأول مرة في ملحق «تراث» بجريدة «الحياة» عدد 20/ 10/ 2012.

3 ـ **دور الوقف في نشوء وتطور المدن: وقف صالحة خاتون في دير عطية نموذجًا**، نشرت لأول مرة في ملحق «إسلام وحضارة» بجريدة «الغد»، عمّان 22/ 7/ 2005.

4 ـ **«تكية خاصكي سلطان» في القدس: رمز لبروز المرأة في**

قمة الهرم العثماني، نشرت لأول مرة في ملحق «تراث» بجريدة «الحياة» عدد 1/ 12/ 2012.

5 ـ **من أوقاف زوجات السلاطين في الدولة العثمانية: وقف خُرّم شاه في مكة المكرمة والمدينة المنورة**، نشرت لأول مرة في الملحق الثقافي لجريدة «العرب»، الدوحة 2/ 4/ 2008.

6 ـ **من أوقاف الأميرات في الدولة العثمانية: وقف محرمة الكبير في استنبول**، نشرت لأول مرة في الملحق الثقافي لجريدة «العرب»، الدوحة 16/ 4/ 2008.

7 ـ **الأوقاف في مكدونيا كنموذج لما هو موجود في البلقان**، نشرت لأول مرة في مجلة «أوقاف»، عدد 12، الكويت 2007.

8 ـ **وقف المرأة في الكويت: استثناء في الإسهام واستثناء في الاهتمام**، نشرت لأول مرة في الملحق الثقافي لجريدة «الغد»، عمّان 14/ 4/ 2007.



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com





الكتاب

«... صحيح أن الإسلام واحد ولكن اجتهاد المسلمين كان يفضي إلى مجتمعات متنوعة تبرز في بعضها مكانة المرأة في السياسة والاقتصاد والمعرفة، وتخفت في بعضها الآخر نتيجة للثقافة المجتمعية الموجودة وليس نتيجة للعقيدة الواحدة.

ولأجل التعرّف على مكانة المرأة في المجتمعات المسلمة أو ذات الأغلبية المسلمة فقد اعتمد المؤلف في السنوات الأخيرة على مقاربة جديدة لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالاستناد إلى مؤسسة الوقف، التي كانت حاملة حضارة المسلمين ومؤشرة على ثقافة البيئات المسلمة فيما يتعلق بالمرأة. ومن هنا يمكن للوقف أن يصلح كمقاربة لدراسة وضع المرأة في المجتمعات المسلمة، وذلك لأنه كلما امتلكت المرأة الثروة والمكانة في المجتمع زادت مشاركتها في الأوقاف التي أصبحت تخلدها كما تخلد الرجل..»


ISBN 978-614-418-205-5

جداول Jadawel
www.jadawel.net